الأمم المتحدة

DP/2001/20

Distr.: General
21 August 2001
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١

١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠١
(١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٣

جزء صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ ..... ٣

ثالثا - الالتزامات بالتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٨

رابعا - استراتيجية الإعلام والاتصالات ٢١

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان .....

خامسا - عملية البرمجة ٢٥

سادسا - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية ٣١

سابعا - تقريرا الزيارتين الميدانيتين إلى هندوراس والبوسنة والهرسك ٣٦

181001 171001 01-52242 (A)
0152242

ثامنا – تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن مساهمتيهما في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٤٠

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا – التقريري السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠ ..... ٤٨

عاشرا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٦٧

حادي عشر – تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية ٦٩

ثاني عشر – الموارد المالية ٧٢

ثالث عشر – أطر التعاون والمسائل ذات الصلة ٧٦

رابع عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٧٨

خامس عشر – التقييم ٨٢

سادس عشر – مسائل أخرى ٨٣

المقررات المعتمدة

الرقم

٨/٢٠٠١ استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الإعلام والاتصال ٢٤

٩/٢٠٠١ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ ..... ٤٧

١٠/٢٠٠١ التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٨١

١١/٢٠٠١ عملية البرمجة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٨

١٢/٢٠٠١ نظرة عامة على المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ ..... ٨٦

أولاً – المسائل التنظيمية

١ – قدمت رئيسة المجلس التنفيذي بياناً استهلالياً أبلغت فيه أعضاء المجلس عن اجتماعات المكتب التي عقدت منذ اجتمع المجلس في كانون الثاني/يناير.

٢ – وأبلغت الرئيسة المجلس أن السيد غرانت روبرتسون، وهو من نيوزيلندا، نائب الرئيس لمجموعة بلدان أوروبا الغربية وبلدان أخرى، نُقل إلى منصب آخر. وانتخب المجلس السيدة جينيت لاشانس، وهي من كندا، لتحل محله لبقية العام. ورحّبت الرئيسة بالسيدة لاشانس في انضمامها إلى المكتب وقالت إنها تتطلع إلى العمل معها.

٣ – وأقّر المجلس جدول الأعمال المنقح كما ورد مفصلاً في الوثيقة DP/2001/L.2 وCorr.1 بالصيغة التي عدلتها أمينة المجلس شفوياً.

٤ – وأبلغت أمينة المجلس الأعضاء بمركز الوثائق التي ستناقش أثناء الدورة. وأفادت قائلة إن مما يؤسف له أن التقارير وورقات غرف الاجتماعات المقدمة إلى دورة المجلس تلك لم تكن جميعها متاحة باللغات الرسمية. وأضافت قائلة إنها ستوزع على المجلس أثناء الدورة، إذ أن خدمات المؤتمرات للأمم المتحدة هي التي تصدرها.

٥ – وفي نهاية الدورة، وافق المجلس التنفيذي على خطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ التي ستعقد في نيويورك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر.

جزء صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانياً – تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠

٦ – افتتحت المديرة التنفيذية الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ بأن عرضت على المجلس بياناً عن الأحداث الهامة التي حدثت مؤخراً منذ الدورة السابقة المعقودة في كانون الثاني/يناير. وبدأت بياناها بالترحيب بالسيدة إيميلدا هينكين بصفتها نائبة المديرة التنفيذية الجديدة (الشؤون الإدارية). وأضافت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمر بمرحلة انتقالية تتألف من خمسة عناصر رئيسية وهي: (أ) وضع وتنفيذ رؤية استراتيجية لأهداف وعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان على المدى المتوسط؛ (ب) تقييم عملية المواءمة؛ (ج) صياغة استراتيجية لتنمية الموارد البشرية؛ (د) جعل صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة تقوم على المعرفة؛ (هـ) زيادة الشفافية في الصندوق. وأضافت قائلة إن الصندوق تلقى منحاً من مؤسسة بيل آند ميليندا غيتز، ومؤسسة جون د. آند كاثرين ت. ماكارثر، ومؤسسة دافيد

آند لوسيل باكارد، ومؤسسة روكفيلر وحكومة المملكة المتحدة من أجل تنفيذ عملية الانتقال.

٧ - وقالت المديرة التنفيذية إن تعزيز العمليات الميدانية يشكِّل أولوية عليا بالنسبة للصندوق. ولهذا السبب، يقوم الصندوق بدراسة لتقييم الاحتياجات الميدانية، وستعرض على المجلس في وقت لاحق نتائج تلك الدراسة وأي توصيات تنجم عنها فيما يتعلق بإجراء أي تغيير. وقالت إن أولويات الصندوق لعام ٢٠٠١، إلى جانب الاضطلاع بالاستعراض الشامل لاحتياجات المكاتب القطرية للصندوق، هي ما يلي: تدعيم البرمجة في مجالات مثل الحد من معدلات وفيات الأمهات وتعزيز الصحة الإنجابية في سن المراهقة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومواصلة تنفيذ المواءمة بين أقسام الصندوق ووضع استراتيجية للموارد البشرية؛ وتعميم الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنحاء الصندوق وتحسين عملية تقاسم المعلومات والاتصالات والمعارف؛ وتعزيز أنشطة الدعوة والشراكة لصالح الصندوق على النطاق العالمي.

٨ - وأفادت المديرة التنفيذية قائلة إنها قامت، منذ تولت منصبها في بداية العام، برحلات كثيرة إلى البلدان المشمولة بالبرامج وإلى مؤتمر القمة الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى بلدان مانحة للحصول على دعمها. وأشارت إلى أن كثيراً من الحكومات المانحة التي اجتمعت بها كانت إيجابية إلى حد بعيد في إعرابها عن دعمها لأعمال الصندوق. وفيما يتعلق بالتمويل قالت إنها متفائلة لأن المساهمات المقدمة إلى الموارد العادية للصندوق زادت قليلاً لأول مرة منذ عدة سنوات، وإنها أيضاً واقعية لأن الإيرادات لا تزال أقل من ٣١٢,٦ مليون دولار، وهو المستوى الذي وصل إليه الصندوق في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للسكان المعقود في عام ١٩٩٥. وأعربت عن شكرها لمختلف المانحين الذين عزز عدد كبير منهم مساهماتهم في عام ٢٠٠٠. وأعربت عن ارتياحها بوجه خاص إذ أن عدد البلدان المانحة للصندوق بلغ لأول مرة ١٠٠ بلد في عام ٢٠٠٠.

٩ - وذكرت المديرة التنفيذية أن سلفها الدكتورة نفيس صادق والمنظمة اليابانية للتعاون الدولي في مجال تنظيم الأسرة منحا جائزة الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠١. واختتمت بيانها بالحديث عن المساءلة مشيرة إلى أهمية أن تكون متأصلة في جميع أنحاء المنظمة وأن هذا الكلام ينطبق بوجه خاص على الإدارة العليا، بل ينبغي في حقيقة الأمر، أن تكون هي أكثر من يكون عرضة للمساءلة. وأشارت إلى أنها قامت بإعداد خطة عملها للسنوات الثلاث مع تحديد نتائج تكون ملموسة بوضوح. وقالت إنها تنتظر أن يقوم المجلس بمساءلتها بشأن تحقيق هذه النتائج.

١٠ - وقالت المديرة التنفيذية، لدى عرض التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2001/4) على المجلس التنفيذي، إن الجزء الأول يعالج الأحداث الرئيسية لتلك السنة، ومنها تقاعد الدكتورة صادق وثناء المجلس لها على ما أبدته من روح قيادية، في حين يركز الجزء الثاني على أنشطة الدعوة لصالح الصندوق خلال العام. وقالت إنها حاولت أن تقيس حجم النجاح الذي أحرز في تنفيذ أنشطة الدعوة على الصعيد القطري بالإشارة إلى النتائج التي يتكرر ذكرها أكثر من غيرها في التقارير السنوية للمكاتب القطرية، لإعطاء صورة عن حجم تلك الأنشطة وتنوعها الكبير. ثم ذكرت بعض المعالم البارزة في الاستعراض الإحصائي والجزء الثالث من التقرير اللذين يحتويان على معلومات عن أعمال الصندوق في ستة بلدان تنفذ فيها برامج قطرية وعن كفالة توفير سلع في مجال الصحة الإنجابية تكون مضمونة الفعالية وتقديم المساعدات الإنسانية.

١١ - وهنأ العديد من الوفود المديرة التنفيذية على ما أنجزته في الأشهر الستة الأولى من ولايتها. وعلق أحد الوفود قائلا إنه حدث تحول لم يشبه فيما يبدو أي انقطاع تحت إدارتها الجديدة. ورحبت الوفود أيضا بالسيدة هينكين بمناسبة توليها منصبها الجديد، قائلة إنها تتطلع إلى العمل مع السيدة هينكين، إذ تلاحظ هذه الوفود علاقات العمل الإيجابية التي كانت لها لدى توليها مختلف المناصب الأخرى في الصندوق.

١٢ - وقد استقبل التقرير السنوي استقبالا جيدا كما هو الأمر بالنسبة للتقرير المرحلي المتعلق بالتمويل المتعدد السنوات. ورحب معظم الوفود بالتركيز على أنشطة الدعوة لصالح الصندوق في الجزء الأول من التقرير وأثنوا على العرض الجيد للصندوق. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لأمانة الصندوق لما أبدته من مقدرة عالية في إعداد التقرير. وقال وفد آخر إنه تقرير جيد وشامل وإن كان يود أن يرى التقارير السنوية في المستقبل تعطي تغطية أكثر شمولا لجميع مجالات عمل الصندوق، بما في ذلك الاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية. وأشار وفد آخر إلى ضرورة الاستفادة من التقرير السنوي ليُبيِّن بوضوح كيف أوشك الصندوق على الوفاء بجميع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٥.

١٣ - وأشار أحد الوفود إلى ما يبدو أنه خروج عن المألوف في التقرير السنوي والاستعراض الإحصائي ويتمثل فيما يلي: في حين زادت الإيرادات العادية بنسبة ٥,١ في المائة، انخفضت نفقات البرامج بنسبة ٢٩ في المائة. وأشار وفد آخر إلى أن مجموع الموارد ارتفعت بنسبة ٢٧ في المائة، وقال إنه لا يفهم لماذا حدث ذلك الانخفاض في المبالغ المخصصة للبرامج. وقال وفد آخر إنه يؤمل في ألا تكون الحاجة إلى إعادة تمويل الاحتياطي التشغيلي قد أدت إلى خفض نفقات البرامج وأن يتسنى تفادي هذه الحالة في المستقبل. وقال

أحد الوفود إنه يؤمل أن يتسنى في المستقبل تكوين رابطة أفضل بين الاستعراض الإحصائي والأجزاء الأخرى من التقرير حتى يتسنى في أجزاء أخرى من التقرير إعطاء شرح واف للانخفاض في نفقات البرامج.

١٤ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لما ورد في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ من إفادات عن أنشطة الدعوة، ودعا كثير منهم الصندوق إلى مواصلة تعزيز أعماله في ذلك المجال. وقال أحد الوفود إن التقرير يظهر كيف كان الصندوق يعمل لإحداث تغييرات عميقة في المواقف الاجتماعية. وقال وفد آخر إنه يتفق مع القول الوارد في التقرير بأن ''الأفكار الجيدة لا تبحث عن مشتر''. وفي واقع الأمر، فإن الرسائل الموجهة نجحت إلى حد بعيد في تغيير المواقف في بلده. وقال الوفد إن أحد الدروس الرئيسية المستفادة يتمثل في ضرورة وجود مرونة: فينبغي أن تكيف الرسائل لتوافق الأوضاع المحلية. وأشار وفد آخر إلى أهمية بناء القدرات في الجهود المبذولة في مجال الدعوة. واتفقت الوفود على أن الجهود المبذولة في مجال الدعوة ينبغي أن تكون لها نتائج محددة بوضوح وأنه ينبغي بذل محاولات لقياس نتائج أنشطة الدعوة بمزيد من العناية. وقالت الوفود أيضا إن أنشطة الدعوة ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من البرامج الفرعية لا شيئا خارجا عنها.

١٥ - وأشارت عدة وفود، أثناء المناقشة، إلى أهمية الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الصندوق في أنشطة الدعوة في مجالات من قبيل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ووفيات الأمهات، وأوضاع المرأة، والصحة الإنجابية في سن المراهقة ودور الرجل. وشددت عدة وفود على أن هذه المسائل ينبغي أن تعالج على الدوام في ضوء القيم الثقافية الوطنية. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن مشاركة القادة الدينيين، كما ذكر في التقرير عن أنشطة الدعوة وكما ذكرت المديرة التنفيذية، كثيرا ما تكون أساسية لتحقيق النجاح. وأعرب أحد الوفود عن سروره الشديد إذ يرى المديرة التنفيذية تضطلع بمسؤولية ضخمة تتمثل في ربط البرامج بالخلفيات الاجتماعية والثقافية.

١٦ - وقال أحد الوفود إن على الصندوق أن يواصل توضيح كيف أن تحسين الاستراتيجيات المتعلقة بالصحة الإنجابية والسكان والتنمية أساسي لتحقيق التنمية. وأشار وفد آخر إلى أن أنشطة الدعوة في مجال استراتيجيات السكان والتنمية تبدو وكأنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وقال بعض الوفود إن التقرير السنوي، في حقيقة الأمر، لا يعطي اهتماما كافيا لمجال استراتيجيات السكان والتنمية في البرامج بوجه عام. وقالت هذه الوفود إن هذه الاستراتيجيات تشكل مجالا عام في أعمال الصندوق. فعدم وجود تعداد سكاني، مثلا، يعوق التنمية. وشجع أحد الوفود الصندوق على توجيه مزيد من الاهتمام نحو مسائل

السكان في مناطق من العالم مثل أوروبا الشرقية حيث أصبح ارتفاع معدلات الوفيات وشيوخة السكان مسألتين تتعاظم خطورتهما باطراد.

١٧ - ولدى تناول مسألة الموارد، أعربت الوفود عن ترحيبها الشديد بحدوث زيادة طفيفة في الموارد العادية في عام ٢٠٠٠. وقال أحد الوفود إن الصندوق لا يزال يفتقر إلى الموارد المطلوبة ليقوم بدوره في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٥، وإن كان يعرب عن ارتياحه إذ يرى الانخفاض في الموارد يتخذ اتجاها عكسيا. وقال أحد الوفود إن كثيرا من الناس سيعانون إذا لم تكن الموارد كافية وإن على مجتمع المانحين أن يدرك أنه لا يوجد مجال للتباطؤ في وقت تتصاعد فيه معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بصورة مطردة، وفي وقت تبقى فيه معدلات وفيات الأمهات مرتفعة إلى حد بعيد وتظل فيه ظاهرة الحمل بين المراهقات مشكلة متعاظمة.

١٨ - وفي مجال توفير سلع للصحة الإنجابية تكون مضمونة الفعالية، قال أحد الوفود إن من الأمور الحيوية وجود ملكية وطنية واستمرارية لهذه السلع. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان بناء قدرات لوجستية. وقال الوفد إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن ما يُنتظر القيام به من أنشطة وإنه يريد أن يرى قائمة موجزة لسلع الصحة الإنجابية. وقال وفد آخر إن ثمة دورا ينبغي للصندوق أن يضطلع به لا في مجال توفير الرفالات فحسب ولكن أيضا في مجال سلع الصحة الإنجابية الأخرى أيضا.

١٩ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لما يقوم به الصندوق من أعمال في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، إلا أن أحد الوفود أعرب عن أسفه لأن التقرير المقدم إلى المجلس لم يضع هذه المساعدة في سياق النهج القائم على حقوق الإنسان. وقال أحد الوفود إن المعوزين من الناس، من منظور المساعدات الإنسانية، لا يحتاجون إلى الغذاء فحسب بل وإلى أشياء أخرى أيضا: فوفيات الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية في سن المراهقة، كلها مسائل ينبغي التصدي لها في الحالات الإنسانية. وشدد أحد الوفود على أن جهود الصندوق في مجال تدريب الجنود وحفَظة السلام ليتولوا تثقيف نظرائهم في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية تُعد مبادرة تتطلب التنفيذ على نطاق واسع. وطلب وفد آخر معلومات عن إسهام الموارد الأساسية التي كُرست للمساعدة الإنسانية وعن الترتيبات المتعلقة بتعيين موظفين لتقديم هذه المساعدة.

٢٠ - وأشار وفدان إلى أن ممثلين من بلدَيهما شاركا في استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري للصندوق في الصين، وهو ما أُشير إليه في الجزء الثالث من التقرير السنوي. وقال الوفدان كلاهما إن البرنامج حقق أثرا إيجابيا في البلدان التي كانت تنفَّذ فيها أنشطة

الصندوق. وأشار أحد الوفود إلى إحراز تقدم في مجال التطوع والتدريب وبناء القدرات وأنشطة الدعوة في مجال الصحة الإنجابية وقال إن تحسين خدمات الصحة الإنجابية أفضى إلى الحد من عدد حالات الإجهاض. وقال الوفد إن العقبة الرئيسية تتمثل فيما يبدو في الافتقار إلى البيانات اللازمة لقياس نتائج البرامج. وأعرب وفد الصين عن اتفاقه مع تلك الوفود التي قالت إن برنامج الصندوق في بلده يُحدث أثرا إيجابيا وأشار إلى حدوث انخفاض في عدد حالات الإجهاض وفي معدلات وفيات الرضع والأمهات. وسلَّم الوفد بأنه كانت هناك في بعض الأحيان صعوبات في الحصول على البيانات اللازمة لتقييم النتائج في البلدان التي كان الصندوق يعمل فيها وأن ثمة حاجة إلى وقت لوضع المزيد من التقييمات النوعية. وقال الوفد أيضا إن بلده يؤيد الاستفادة من البلدان التي تتلقى المساعدة من الصندوق لوضع برامج أكثر فعالية في مجال رصد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه.

٢١ - وقالت المديرة التنفيذية، في ردودها، إن الصندوق، كما ذكر عدد من الوفود، يضطلع بدور هام في مجال الدعوة للترويج للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جميع أنحاء العالم. وبطبيعة الحال، فقد عمل الصندوق في جميع أنشطته في مجال الدعوة مع شركاء آخرين أو من خلالهم، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعل من الصعوبة بمكان الإشارة إلى مَن يمكن أن تُعزى إليه مباشرة نتائج أنشطة الدعوة هذه. ومن المؤكد أن فريق الأمم المتحدة القُطري بكامله بحاجة إلى العمل معا في مجال الدعوة. وردا على البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود، قالت المديرة التنفيذية إن الصندوق سيواصل العمل مع الزعماء الدينيين وإنها كانت بصدد إنشاء فريق خاص ليقوم بالنظر في مسائل القِيم الثقافية. وأعربت عن موافقتها إلى حد بعيد على أن الملكية الوطنية لبرامج الدعوة وغيرها من البرامج أمر أساسي وأن هذه البرامج بحاجة إلى أن تسيِّرها البلدان ذاتها وأن تستند إلى الأولويات الوطنية لكل بلد.

٢٢ - وقالت المديرة التنفيذية إن الصندوق قسّم موارده البرنامجية كما يلي على وجه التقريب: ٧٠ في المائة للصحة الإنجابية و ٢٠ في المائة لاستراتيجيات السكان والتنمية و ١٠ في المائة لأنشطة الدعوة. وتنعكس هذه الأرقام عموماً في آحاد البرامج القطرية أيضاً، رهناً بالاحتياجات المحددة لأي بلد، ولا يزال الصندوق، ضمن هذه المبادئ التوجيهية، يؤكد على العمل في مجال استراتيجيات السكان والتنمية. فهذا مجال لا ينوي الصندوق بالتأكيد أن يغفل عنه. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، قالت المديرة التنفيذية إن احتياجات النساء، وخاصة الحوامل واللاتي أصبحن أمهات لأول مرة، تتطلب مزيداً من الاهتمام بها.

٢٣ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (الإدارة) عن شكرها لأعضاء المجلس لما قدموه من دعم. وقالت إن النفقات البرنامجية للصندوق، على نحو ما أبرزته عدة وفود، انخفض في حقيقة الأمر في عام ٢٠٠٠. ويرجع هذا إلى أن الصندوق كان قد اضطر إلى أن يسحب أموالاً من الاحتياطي التشغيلي في السنتين الماضيتين الأخيرتين. ولذلك فقد اضطر الصندوق، في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الحد من نفقاته البرنامجية بهدف تمويل الاحتياطي التشغيلي من جديد وليضمن عدم الإسراف في النفقات خلال السنة. إلى جانب ذلك، لم يرد مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار من التبرعات التي أُعلنت لتلك السنة إلاّ في خريف عام ٢٠٠٠، وفي تلك المرحلة كان الوقت قد فات لبرمجة هذه الأموال بفاعلية بالنسبة لتلك السنة.

٢٤ - وأعرب رئيس فرع البرامج المشتركة بين الأقطار عن شكره للبلدان المانحة التي قدمت مساعدة لتوفير سلع للصحة الإنجابية تكون مضمونة الفعالية. وأبلغ المجلس بأن بإمكانه الاطلاع على استراتيجية الصندوق فيما يتعلق بسلع الصحة الإنجابية. فهذه الاستراتيجية توفّر معلومات إضافية عن الطريقة التي يعتزم الصندوق جعل تأمين هذه السلع عنصراً أساسياً في أعماله مع البلدان التي تنفّذ فيها برامج قطرية، مركزاً على بناء القدرات والشراكة وأنشطة الدعوة وتعبئة الموارد والاستمرارية والدعم التقني. وأشار إلى أن الصندوق واصل تدريب وتوجيه ممثليه في هذه البلدان والأفرقة القطرية للخدمات التقنية والمعنية بالعمل على تأمين السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية. وقد كان الهدف من الاستراتيجية هو تحديد نتائج واضحة إضافة إلى الوسائل اللازمة للتحقق من هذه النتائج. وأشار إلى أن قائمة السلع الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية والتي طلبتها الوفود هي قيد الاستعراض لدى منظمة الصحة العالمية. وسوف تؤكد هذه القائمة في اجتماع استعراضي من المقرر عقده في تموز/يوليه ثم يتم تعميمها بعد ذلك.

٢٥ - وقال رئيس الفرع إن الصندوق ينظر في القيام بتحديث مرافق مشترياته، ومن ذلك النظر في إمكانية الشراء عن طريق الشبكة العالمية. وأضاف قائلاً إن الحكومات تكرس مزيداً من الموارد لتوفير سلع للصحة الإنجابية تكون مضمونة الفعالية ويجري توجيه مزيد من الاهتمام نحو تسويقها في المجتمعات حتى يتسنى لأولئك الذين بإمكانهم أن يدفعوا جزءاً من التكلفة على الأقل أن يفعلوا ذلك. وتبذل جهود أخرى أيضاً من أجل زيادة التعاون مع القطاع الخاص. بيد أن أقل البلدان نمواً في العالم ستظل تعتمد على ما يمنح لها من هذه السلع. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة مجموع الاحتياجات من وسائل منع الحمل في العالم تقل قليلاً عن بليون دولار في السنة وما يقرب من ٤٠ في المائة مما يتوقع أن يأتي من المانحين.

٢٦ - وأشارت رئيسة شعبة المساعدة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ضرورة الوفاء باحتياجات مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخلياً حتى لا يتعرضوا لمزيد من الصدمات. وأشارت إلى أن الالتزام بحقوق الإنسان، ذلك الذي تجلّى في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انتهك عندما سُلبت هذه الحقوق، وينطبق هذا أيضاً على الأشخاص المشردين. وقالت إن الصندوق، بدعم من عدد من المانحين، يعمل على تعزيز قدراته على معالجة هذه الحالات، بعدد صغير من الموظفين في المقر وفي جنيف. والصندوق ينظر في كيفية تعزيز الموظفين في الداخل، بما في ذلك وضع استراتيجية مدتها خمس سنوات بشأن تعيين الموظفين. وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل العمل مع الجماعات الدينية بتقديم مساعدات في حالات الأزمات. وقالت إن ما يستخدم لأغراض المساعدات الإنسانية من الموارد العادية ضئيل جداً. وأشارت إلى أن الصندوق يعتمد على التبرعات المقدمة لعملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة وغير ذلك من الدعم من خارج الميزانية للحصول على معظم الدعم فيما يتصل بحالات الطوارئ. وقد شارك الصندوق في معظم عمليات النداءات الموحدة لعام ٢٠٠١ وكانت استجابة المانحين أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة.

٢٧ - أبلغ رئيس فرع السكان والتنمية بالنيابة أن الصندوق أسس الفرع داخل شعبة الدعم التقني بغية دعم العمل الجاري في مجال استراتيجيات السكان والتنمية على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأبلغ أن الفرع يعمل في عدة مجالات رئيسية، من بينها دور الدعوة الذي قام به على مدار ثلاثة عقود في توفير الدعم المالي والتقني لعمليات تعداد السكان. وأوضح أن الصندوق يتعاون تعاونا وثيقا مع شعبة السكان في الأمم المتحدة واتحاد باريس للقرن الحادي والعشرين على بناء قاعدة بيانات لدعم البرمجة القائمة على الأدلة. كما يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على ضمان مراعاة الاستراتيجيات السكانية والإنمائية على النحو الواجب في التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأبلغ المجلس بأن الصندوق مسؤول عن تنفيذ الفصل المتعلق بالاستعراض العشري لمؤتمر ريو، الذي يتناول الروابط بين السكان والبيئة والفقر وذكر أن الفرع يعد تقريرا عن الجوانب التنفيذية لهذه الروابط.

٢٨ - وقال رئيس الفرع بالنيابة إن تقرير ''حالة السكان في العالم'' المقبل سيركز على السكان والبيئة. وأبلغ المجلس أيضا بأن الجمعية العالمية للسكان والشيخوخة ستعقد في عام ٢٠٠٢ من أجل تنقيح خطة العمل التي اعتمدت في فيينا في عام ١٩٨٢ وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينهض بدور نشط في ذلك الجهد. وأشار إلى وجود قضية بالغة الأهمية تتعلق بالسكان والتنمية هي قضية فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأوضح أن عمل الصندوق لم يقتصر على أنشطة الوقاية من فيروس

نقص المناعة البشرية. إذ شاركت مكاتب الصندوق القطرية أيضا في أنشطة لتقييم أثر فيروس نقص المناعة البشرية على شرائح مختلفة من الهيكل العمري، مثل تزايد عدد الأطفال اليتامى من جراء الإصابة بالإيدز والأعباء الملقاة على الأجداد بسبب ''الأجيال المفقودة''، وللتصدي لآثار تلك المشكلة.

٢٩ - وفي معرض النقاش حول المجالات التي وصفت بالأهمية بالنسبة لجهود الصندوق في ميدان الدعوة، تحدث نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) عن الدور الحيوي الذي تعين على الصندوق القيام به في مجال الوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقين، حيث إنه في وضع يهيئ له النهوض بتلك المهمة على خير وجه من واقع أنشطته التي تزود المراهقين بخدمات الصحة الإنجابية والنصح والمشورة. واتفق مع الوفود التي طالبت بزيادة الجهود الرامية لخفض معدل وفيات الأمهات وبزيادة إدماج أنشطة تنظيم الأسرة في الخدمات الصحية الأساسية وتوفير الرعاية للحوامل في حالات الطوارئ. وأشار إلى أن الصندوق لم يسهم بدور نشط في المساعدة على توفير الخدمات في تلك المجالات فحسب، بل قام أيضا بكثير من أنشطة الدعوة من أجل الحصول على مساندة الحكومات والمجتمعات المحلية والشركاء الآخرين.

٣٠ - وذكر مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ أنه قد عاد مؤخرا من مؤتمر استعراض نصف المدة لبرنامج الصين القطري الذي شارك فيه عدد من بعثات الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي في بيجين. وقال إنهم توجهوا إلى ثلاث مقاطعات يمارس فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان نشاطاته. وأوضح أن عملية الاستعراض جرت تحت رئاسة الصين وشاركت فيها منظمات غير حكومية مشاركة نشطة. وقال إن المشاركين خرجوا بانطباعات إيجابية جدا عن البرنامج القطري للصندوق: حيث يجري تنفيذه من خلال نهج لحقوق الإنسان في إطار من التعاون التام والدعم الكامل من جانب المقاطعات المشاركة. وأشار إلى أن البرنامج أسس مجموعات تنسيق محلية على الصعيد القطري؛ وأن موضوعي الوقاية من الأمراض المعدية التي تنتقل بالاتصال الجنسي وعلاجها أدرجا في مناهج تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية؛ وأن العمل جارٍ في إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمؤشرات المحلية للصحة الإنجابية. وقال إن تقييما نهائيا سيتم في فترة لاحقة، وإن الصندوق سيتابع الحالة بانتظام ويرفع تقارير بشأنها إلى المجلس.

إطار التمويل المتعدد السنوات

٣١ - أعربت المديرة التنفيذية عن سعادتها إذ تتقدم بالتقرير الأول لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن إطاره للتمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2001/4/Part II).

وقالت إن الصندوق يستخدم إطار التمويل المتعدد السنوات من خلال نهج للإدارة المستندة إلى النتائج. وذكرت أن الصندوق بغية جمع البيانات اللازمة لتقريره الأول عن إطار التمويل المتعدد السنوات، أجرى تحليلا للحالة في ١٢٣ بلدا، وأن التحليل أثبت بوضوح صحة نتائج إطار التمويل المتعدد السنوات، وأكدت أن برامج الصندوق القطرية تسهم إسهاما كبيرا مباشرا في تحقيق نتائج إطار التمويل المتعدد السنوات وتلبية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إن الصندوق أنشأ قاعدة بيانات تسجل النتائج المزمع تحقيقها على الصعيد القطري، وسبل قياسها وتحقيقها، والأهم من هذا أنها توضح الحالة من حيث مدى توافر البيانات اللازمة لقياس النتائج. وذكرت أن الصندوق ينشئ نظاما لرفع تقارير سنوية مستندة إلى النتائج من المكاتب القطرية وأفرقة الدعم القطري ويتيح لجميع العاملين الاطلاع عليها حتى يستفيدوا منها كافة.

٣٢ - وقالت المديرة التنفيذية إن تعميم نهج الإدارة المستندة إلى النتائج من الأولويات التنظيمية الأساسية، وإن الصندوق اعتمد من قبل الإطار المنطقي كأداة في البرمجة والإدارة، وإنه يواصل العمل على تعزيز المهارات في مجالي البرمجة والإدارة الاستراتيجيتين في إطار بناء القدرات بوجه عام. وأوضحت أن وضع إطار التمويل المتعدد السنوات وبدء العمل به قد حفزا الصندوق على بحث دوره في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ووصفت إطار التمويل المتعدد السنوات بأنه عمل يتبلور تدريجيا ويتعين تطويره وتنقيحه باستمرار. وقالت إن التقرير الأول المقدم إلى المجلس بخصوص إطار التمويل المتعدد السنوات حرص على التزام الصدق التام في العرض - أي أنه لا يصور الحال الذي يروم الصندوق تحقيقه أو الذي يود أن يبدو عليه، بل يقدم صورة الواقع كما هو. وأوضحت أن عملية إعداد التقرير للمجلس أتاحت للصندوق إمكانية التعرف على القيود التي تعرقل عمله وجوانب الضعف التي تعتريه وكذلك مواطن القوة التي يتسم بها والإنجازات التي حققها، خاصة على الصعيد الميداني.

٣٣ - وقالت المديرة التنفيذية إن بدء دورات جديدة من البرامج القطرية في عام ٢٠٠٢ يشكل نقطة انطلاق ممتازة للشروع في تعميم نهج الإدارة المستندة إلى النتائج في عمل الصندوق على الصعيد الميداني، خاصة وأن العمل سيبدأ في ٣٩ برنامجا جديدا في ذلك العام. والمجالات الأربعة التي تحظى بأولوية الاهتمام هي: بناء القدرات وتحقيق الملكية الوطنية؛ تعزيز المهارات والعمليات المتعلقة بإدارة البرامج؛ تحسين توافر البيانات؛ بناء ثقافة قائمة على تحقيق نتائج داخل المنظمة. وقالت إن التقرير المعروض على المجلس توخى الصراحة التامة في عرضه للتحديات التي تجابه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق هذه الجهود. وأوضحت أنه لا يمكن التغلب على التحديات بين عشية وضحاها.

٣٤ - وقالت المديرة التنفيذية إن كل فرد يعمل في الصندوق ينبغي أن يخضع للمساءلة عن النتائج، وأضافت أنها ستقود خطى فريق الإدارة العليا في السعي لضمان خضوع أعضائه في نهاية المطاف للمساءلة على صعيد المنظمة. وأوضحت أن الصندوق لا يمكنه أن يحقق الأهداف بمفرده، وأنه سيواصل العمل مع كثير من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. ولا يمكن أيضا تحقيق الأهداف دون موارد كافية. وقالت إن بناء قاعدة للتمويل يمكن التنبؤ بتطوراتها ويتزايد نموها يعتبر عاملا حاسما في تحقيق نتائج مستدامة وإن الموارد المالية الأساسية ما زالت تشكل الدعامة الصلبة التي يرتكز عليها برنامج الصندوق. وأوضحت أنها تعتمد على مساعدة المجلس التنفيذي في الحصول على الموارد المالية اللازمة.

٣٥ - وأعربت الوفود عن ترحيبها بالتزام الصندوق اتباع نهج مستند إلى النتائج وبإطار التمويل المتعدد السنوات. وأعربت أيضا عن تقديرها للتقرير المرحلي الذي عرض على المجلس وقالت إنه بداية طيبة لإعادة تشكيل الصندوق. ونوه بعضها أيضا بالتزام المديرة التنفيذية بترسيخ مبدأ المساءلة والإدارة المستندة إلى النتائج في المنظمة. واتفقت الوفود على أن مساءلة الموظفين مقوم أساسي، وأعربت عن سعادتها لما صرحت به المديرة التنفيذية حول ضرورة خضوعها للمساءلة قبل أي شخص.

٣٦ - وقالت الوفود إنها وجدت التقرير الخاص بإطار التمويل المتعدد السنوات واضحا ''ويسير الفهم''، ولكن أحدها حبذ مراعاة الإيجاز في المستقبل كأن تُجمّع البيانات وتُعرض في صورة جداول. وأشارت الوفود إلى ضرورة تسليط الضوء على القيود الخطيرة التي تعترض سبيل تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات، وسرد الحلول اللازمة للتغلب عليها. وقال أحدها إن جوانب التقدم الموثقة في التقرير المذكور مشجعة إذ أن إطار التمويل المتعدد السنوات لم يدخل إلى حيز التنفيذ إلا منذ سنة واحدة فقط. واتفق الكثير من الوفود على أن الإطار المذكور عمل يتبلور تدريجيا، وأعربت عن سعادتها بما تحقق حتى الآن. وقالت إن من اللازم تعهد الإطار دوما بالتنقيح والتحسين والتعديل حتى يعبر عن النتائج الحقيقية التي تحققت أو التي تعذر تحقيقها. وقالت إن على الصندوق أن ينظر في الآثار المترتبة على النتائج حتى يعدل سياساته.

٣٧ - وقالت الوفود إنها تدرك أن الوثيقة المعروضة عليها هي تقرير مرحلي أُعد بعد تجربة استمرت أقل من عام، وطلبت مع ذلك أن يتضمن التقرير في المستقبل مزيدا من التركيز على النتائج والمحصلات. وقال أعضاء المجلس التنفيذي إنهم يتطلعون إلى صدور تقرير سنوي في المستقبل يركز على النتائج. وذكروا أن الإبلاغ عن إطار التمويل المتعدد السنوات ينبغي

أن يوضح جوانب النجاح والفشل وأسبابها. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إن التقرير المعروض عليهم لم يورد أي إشارة إلى استراتيجية مقبلة لمجابهة المشاكل المطروحة. وقال وفد آخر إنه يود أن يشير الصندوق إلى تلك النتائج التي أحدثت مفاجآت.

٣٨ - وفيما يتعلق بأهداف إطار التمويل المتعدد السنوات نفسه، قالت الوفود إن هذا الإطار، الذي اعتمد بموجب المقرر ٩/٢٠٠٠، تجسيد جيد لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإنه يركز على المزايا النسبية التي يتمتع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقالت إن الإطار المذكور أكد مجددا الشراكات الوثيقة القائمة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقال أحد الوفود إنه لما كانت الوكالات الثلاث كلها قد وضعت أطر التمويل المتعدد السنوات الخاصة بها في نفس الوقت تقريبا، بات عليها أن تساعد في تكوين نهج أكثر شمولا يستهدف المساعدة الإنمائية التي يقدمها للأمم المتحدة. وقال وفد آخر إن معالجة عواقب الإجهاض غير المأمون يجب أن تصبح أولوية واضحة في نهج التمويل المتعدد السنوات في الصندوق، وإن على الصندوق أن يواصل التعاون مع منظمة الصحة العالمية بصدد مبادرات سلامة الأمومة. وأضاف وفد آخر أن التعاون الوثيق بين المقر والميدان أمر أساسي، وأن التحدي الأكبر هو تعزيز الشراكات مع منظمات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والحكومات، والبنك الدولي. وأشار أحد الوفود إلى الاعتبارات الاستراتيجية لتنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات في المستقبل خلال العام المقبل الموضحة في الجزء السابع من التقرير قائلا إنها وثيقة الارتباط في هذا الشأن، وطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ المجلس بآخر التطورات إذا ما استشف أي تغيرات في تلك الأولويات.

٣٩ - وعقّبت الوفود قائلة إن النواتج في مجال استراتيجيات السكان والتنمية لم تكن ملموسة كالنواتج في ميدان الصحة الإنجابية. وأوضح أحدها أن قضية السكان والتنمية من أهم قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنه من اللازم أن تُفحص بمنظور متوسط الأجل ومنظور طويل الأجل. وقال إن هذا هو أحد أسباب أهمية إطار التمويل المتعدد السنوات.

٤٠ - واتفقت الوفود على وجود حاجة ماسة للبيانات لقياس مدى التقدم المحرز في إنجاز أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات. وخلال المناقشة أكد الكثير منها مجددا على أهمية دقة البيانات. وأوضحت أن السعي إلى الحصول على بيانات يعول عليها لوضع خطوط أساس مرجعية كان دائما موضع اهتمام، فبدون هذه الخطوط يتعذر إجراء أي تحليل. وطلب بعضها من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعرض بالتفصيل سبل تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل التوصل إلى استراتيجية مشتركة لجمع البيانات وتحليلها.

وقالت الوفود إن تعزيز جمع البيانات وتحليلها ينبغي أن يصبح جزءا من كل برنامج قطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت إلى ضرورة وجود أدوات للرصد والتقييم تكون مستندة إلى الأدلة، وتقييم النتائج على أساس الملاحظة والاختبار. وأوضحت أن التوصل إلى وضع نظام مشترك لجمع البيانات بشكل دوري منتظم يعتبر أحد التحديات أيضا.

٤١ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لإدخال نظام الإدارة المستندة إلى النتائج في الصندوق، وأكدت مع ذلك على ضرورة توطيد هذا النظام وتطوره وتناوله لجميع جوانب عمل الصندوق. وأشارت إلى ضرورة تعزيز ثقافة تحقيق النتائج بين موظفيه. واستفسر أحد الوفود عن نوع التدريب المقدم لغرس مفاهيم الإدارة المستندة إلى النتائج وأدواتها بين موظفي الصندوق. وقال وفد آخر إن الإدارة المستندة إلى النتائج لا يمكن أن تصبح حكرا على قلة من العارفين ببواطن الأمور، بل يجب أن تصبح ثقافة شائعة بين جنبات المنظمة. ودعا أحد الوفود الصندوق إلى التوسع في الاستثمار في بناء قدرات المكاتب القطرية، خاصة من حيث استخدام الإطار المنطقي.

٤٢ - وقالت وفود كثيرة إن من الضروري تحقيق الأهداف التمويلية المسقطة في إطار التمويل المتعدد السنوات إذا أُريد تحقيق الأهداف المرجوة. فبدون توفر إيرادات كافية لن ينجح الإطار في عمله. وقال أحدها إنه على الرغم من وجود فجوة في الموارد بالمقارنة بما كان متوقعا في إطار التمويل المتعدد السنوات المعتمد في المقرر ٩/٢٠٠٠، فمن الخطل أن يعمد الصندوق إلى وضع خطط مالية بناء على إسقاطات من الواضح أنها لن تتحقق. وبيّن وفد آخر للمجلس أن الإيراد الاعتيادي كان أقل من المتوقع حتى على الرغم مما بذله الصندوق من جهود مضنية لتحقيق النتائج. وقال أحد الوفود في هذا الصدد إن أعضاء المجلس مسؤولون عن تأمين الموارد المالية للصندوق ودعاهم إلى النهوض بمسؤولياتهم. وأُشير أيضا إلى ضرورة التعهد بتقديم تبرعات على مدار سنوات متعددة لتوفير موارد للصندوق يمكن التنبؤ بحجمها لكي يؤسس عليها برامجه.

٤٣ - وقال أحد الوفود إنه أصغى بإمعان إلى النقاط المثارة في المناقشة ولاحظ أن القضايا الرئيسية التي طرحتها الوفود تمس جميع المنظمات الإنمائية، وهي: مشاكل الحصول على بيانات دقيقة حديثة لقياس النتائج؛ ومشاكل غرس ثقافة الاستناد إلى النتائج داخل المنظمات؛ وضرورة استكمال إطار التمويل المتعدد السنوات وتنقيحه في ضوء التجربة؛ وضرورة توثيق الارتباط بين إطار العمل وتعبئة الموارد. وأضاف قائلا إن سر النجاح ليس حكرا على أحد؛ فبوسع كل منظمة أن تتعلم من شقيقاتها الأخريات وعليها كلها أن تتبادل خبراتها. لكن الوفد أعرب عن ثقته في أن العمل الذي يجري تحقيقه الآن سيؤتي بثماره في

المستقبل. وقال إن علينا جميعا أن نتذكر أن الإدارة المستندة إلى النتائج لم تكن هدفا في حد ذاتها بل أداة تستخدم لتحقيق النتائج. وفي هذا السياق، يمكن أن يصبح السعي للكمال عدوا للجودة – أي إنفاق الوقت والموارد في رسم أطر منطقية تنشد الكمال بينما يضعف العمل نفسه. ووافق وفد آخر على ضرورة الحيلولة دون أن يصبح إطار التمويل المتعدد السنوات عقبة بيروقراطية يتحتم التغلب عليها وتعرقل بشدة تنفيذ البرنامج. ورأى ضرورة اعتباره أداة والاستفادة منه على هذا النحو. كما أشار أيضا إلى ضرورة الاستناد إلى تحليل دقيق للتكاليف مقابل الفوائد عند تحديد مدى الاستثمارات المطلوبة في الموارد البشرية.

٤٤ – وردَّت المديرة التنفيذية على الآراء التي أعربت عنها الوفود قائلة إن التقرير، كما وُصف من قبل، طويل نوعا ما، لكن الصندوق كان يريد أن يعرض التجارب التي اكتنفت بدء تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات بأكبر قدر ممكن من التفصيل وأراد أن يقيم حوارا شفافا مع المجلس. واتفقت مع أعضاء المجلس على النقاط التي أثاروها خلال المناقشة مثل: (أ) ضرورة توثيق الترابط بين الموارد وإطار التمويل المتعدد السنوات؛ (ب) ضرورة إقامة شراكات إذا أُريد لأهداف إطار التمويل المتعدد السنوات أن تتكلل بالنجاح؛ (ج) ضرورة توافر بيانات دقيقة لقياس النتائج. وقالت إن الصندوق سيسعى إلى تبسيط تقاريره الخاصة بإطار التمويل المتعدد السنوات، وسيتجنب تقديم تقارير متداخلة، ويأمل في أن يتمكن في العام القادم من تقديم تقرير متوسع في التحليل ويركز على النتائج.

٤٥ – ردَّد مدير شعبة التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين الملاحظات التي أبدتها الوفود والتي وصفت إطار التمويل المتعدد السنوات بأنه عمل يتبلور تدريجيا، وأن الجميع يتعلمون الآن كيفية استخدامه. وأوضح أن الصندوق ينتهج الآن مسارا عمليا. وأبدى موافقته على أن السعي للكمال لا يجب أن يصبح عدوا للجودة. كما وافق أيضا على أن إطار التمويل المتعدد السنوات يجب أن يستخدم كأداة للتقييم والإدارة على السواء، وأن هذا الاستخدام الأخير ربما لم يحظ بالاهتمام الكافي. واستعرض بعض القضايا العامة التي طُرحت أثناء المناقشة. ولاحظ أن جميع الوفود شددت على أهمية القضايا المتصلة بالبيانات، وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يدعم جمع البيانات وتحليلها إذا أريد للإدارة المستندة إلى النتائج أن تنجح. ووافق على أن وضع بيانات مرجعية استثمار حسن. وأعرب عن أمله في أن تولى البرامج القطرية التي ستبدأ في عام ٢٠٠٢ اهتماما أكبر بهذا الأمر. وأشار إلى ضرورة تنظيم أنشطة جمع البيانات وتحليلها على نحو تصبح معه أنشطة اعتيادية وتنتج بيانات قابلة للمقارنة مع مرور الوقت. وأوضح أن الصندوق سيواصل التعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا الصدد لأن هذه القضية تجابه جميع الوكالات الإنمائية.

٤٦ - وقال المدير إن مساءلة الموظفين قضية تردد ذكرها بكثرة في التقرير المقدم للمجلس وإنها ستظل مطروحة على بساط البحث - أي ما السبيل إلى مساعدة الموظفين على المساهمة في نهج الإدارة المستندة إلى النتائج. وذكر أن الصندوق سيعمل على بناء قدرة الموظفين داخله، ولكن التحدي الأكبر هو مساعدة البلدان المشاركة في البلدان التي تحتاج إلى التدريب على نظام الإدارة المستندة إلى النتائج وإلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه، وهو أمر ما زال يتطلب الكثير من العمل. وقال المدير إن مواءمة النتائج المرجوة مع الموارد المتاحة تحد يجابه كل منظمة، أي حل معضلة تحويل المدخلات إلى النواتج المرغوبة.

٤٧ - وقال المدير إن الهدف المتعلق بالموارد، الذي يستند إليه إطار التمويل المتعدد السنوات، هو أفضل اتجاه استطاع الصندوق التوصل إليه عند وضع الإطار المذكور، وإنه إذا أريد تنفيذ الإطار بأكمله فسيتعين الوفاء بأهداف التمويل المحددة في السيناريو الأول الوارد في الوثيقة (DP/FPA/2000/6). وسيتعين في حالة نقص الموارد التماس السبيل إلى تعديل خطوات العمل في البرنامج لمراعاة أي نقص من هذا القبيل. وقال إن المناقشة أتاحت للصندوق الحصول على قدر كبير من التعليقات التي يتعين دراستها بغية تعزيز أسلوب تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج في المستقبل. وأشار إلى أن الصندوق لن يتخلى عن نشاط الدعوة وسيسعى إلى تكثيف تركيزه على الاستراتيجيات السكانية والإنمائية.

٤٨ - اتفقت رئيسة فرع الإدارة المستندة إلى النتائج مع الوفود التي قالت إن جميع الوكالات الإنمائية، المتعددة الأطراف والثنائية على السواء، معنية بعملية إدماج الإدارة المستندة إلى النتائج في برامجها وإن عليها أن تتبادل العون والمساعدة. واتفقت أيضا مع من قالوا بأن نطاق المساءلة يجب أن يمتد إلى سائر أرجاء المنظمة؛ وهو أمر، كما سمعت الوفود، يحظى بالتأييد التام من الإدارة العليا. وقالت إن خطة أداء العمل الخاصة بكل موظف يجب أن تجسد النتائج المتوقعة، وأن على جميع الموظفين أن يفهموا كيف تسهم تلك النتائج في تحقيق الأهداف الشاملة التي تنشدها المنظمة. وأوضحت أن من الضروري أيضا بناء مهارات الموظفين في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج، بما في ذلك استخدام الأدوات من قبيل الإطار المنطقي. ووافقت على أن العقبات التي تعترض إدارة الأداء، خاصة البيانات، يجب أن تُراعى عند وضع البرامج. وقالت إن على جميع البرامج أن تعمل على تعزيز القدرة على جمع البيانات على الصعيد الوطني بصفة مستدامة. وأكدت أن الصندوق يسعى إلى إرساء الملكية الوطنية وتوسيع مشاركة الجهات الفاعلة وإقامة شراكات مع الوكالات الأخرى.

٤٩ - وقال نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) إن الصندوق يعمل على تعميم الإدارة المستندة إلى النتائج في البرامج القطرية واستعراضات منتصف المدة، وجميع جوانب عملية

الرصد والتقييم الأخرى. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينظر في شكل التقارير السنوية المقدمة من المكاتب القطرية لالتماس أفضل السبل التي يمكن أن تعبر بها عن الإدارة المستندة إلى النتائج. وقال إن جميع الموظفين يدركون أن التحدي المهني الذي يجابههم هو إظهار النتائج. ووافق على ضرورة تعزيز عمليات جمع البيانات وتحليلها والعمل على إيجاد مؤشرات وسيطة مناسبة. وذكر أن الصندوق يتعاون عن كثب مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن وضع هذه المؤشرات. وأعرب عن أمله في أن يبدأ تقرير العام القادم في توضيح النتائج التي يجري العمل على تحقيقها.

٥٠ - وأبلغ ممثل اليونسكو أن صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو يتعاونان في العمل منذ فترة طويلة في إطار من الشراكة المثمرة. وقال الممثل إن التعاون بين الوكالتين يزداد توثقا على الصعيد الميداني، خاصة فيما يتعلق بمتابعة منتدى التعليم الدولي، الذي عقد في داكار، السنغال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٥١ - وأحاط المجلس علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2000/4 (الجزء الأول، والإضافة الأولى للجزء الأول، والجزء الثاني والجزء الثالث والجزء الرابع)).

٥٢ - وفي نهاية الجلسة أعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للمجلس التنفيذي لما أبداه من مساعدة قيمة للصندوق خلال الأسبوع. وقالت إن المناقشات التي جرت على مدار الأسبوع انصبت على التجديد والعملية الانتقالية، والأولويات التنظيمية، والمساءلة، والنتائج. وأضافت أيضا أن المناقشة التي جرت على مدار الأسبوع تطرقت في أحد جوانبها الحاسمة إلى مسألة الموارد والحاجة إلى تحقيق أهداف التمويل إذا أُريد إنجاز النتائج المحددة في إطار التمويل المتعدد السنوات. وأعربت عن أملها في أن يتلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان الموارد اللازمة وقالت إنها متفائلة بهذا الصدد.

ثالثا - الالتزامات بالتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٣ - قالت المديرة التنفيذية في معرض تقديم تقريرها إلى المجلس التنفيذي عن الالتزامات بالتمويل (DP/FPA/2001/5)، إنها تتحرى التفاؤل والواقعية معا - التفاؤل لأن الصندوق حقق زيادة صغيرة قدرها ٣,٣ في المائة في موارده العادية لعام ٢٠٠٠، والواقعية لأن هذا المستوى ما زال أقل بكثير عن ذروة تمويل الصندوق. وقالت إنها تستشعر تفاؤلا يشوبه الحذر بأن نمو الموارد العادية سيستمر في عام ٢٠٠١. وأضافت أن قوة عمليات الصندوق الميدانية هي التي تشجع الجهات المانحة على تقديم الدعم للصندوق، وأنها كمديرة تنفيذية جعلت تعبئة الموارد إحدى أولوياتها العليا. ودعت المجلس التنفيذي إلى المساعدة في إعادة

موارد الصندوق العادية إلى مستواها الذي كانت عليه والبالغ ٣٠٠ مليون دولار، ثم إلى تجاوز ذلك الرقم.

٥٤ - وأعرب رئيس فرع تعبئة الموارد عن رغبته في أن يطلع المجلس على بعض الدوافع المحركة للأرقام الواردة في الوثيقة المعروضة أمام المجلس. وقال إن أهداف الفرع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تمثلت في وقف الاتجاه الهبوطي في موارد الصندوق العادية، بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة إلى ١٠٠ بلد، وتوسيع قاعدة تبرعات الجهات المانحة الرئيسية، ومواصلة تعزيز ورصد الإيرادات التكميلية وعملية المساءلة عنها. وشكر مدير فرع تعبئة الموارد الجهات المانحة التي أمكنها الاحتفاظ بمستوى تبرعاتها أو زيادتها في عام ٢٠٠٠، قائلا إن الموارد العادية قد ازدادت إلى حد ما، حسب ما جاء في تقرير المديرة التنفيذية. وذكر أيضا أن هدف الوصول بعدد الجهات المانحة إلى ١٠٠ قد تحقق. وأضاف أن ذلك كان هدفا هاما جدا لأنه دفع الدول المساهمة إلى القيام بدور الشريك في دفع جدول أعمال الصندوق إلى الأمام. وقال إن هدف تعزيز رصد الموارد الإضافية ليس من أهداف جمع الأموال في حد ذاته، لكنه ساعد، في حقيقة الأمر، على زيادة تلك التبرعات، بسبب ما أعطاه للجهات المانحة من ثقة في أن الموارد المالية تستخدم بحكمة. واختتم حديثه بأن لَفَت انتباه أعضاء المجلس إلى الجدول ١٣ الوارد في الوثيقة DP/FPA/2001/5، الذي يوضح أعلى مستويات تبرعات كل جهة من الجهات الرئيسية المانحة للصندوق، قائلا إنه إذا تمكنت كل واحدة منها من الوصول مرة أخرى إلى ذلك المستوى، فإن موارد الصندوق ستكون في أفضل حال.

٥٥ - واغتنمت عدة وفود فرصة انعقاد دورة المجلس كي تعلن عن تبرعات بلدانها لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠١، وللأعوام القادمة، في بعض الحالات. وسجلت الوفود استحسانها لما حققه الصندوق من زيادة صغيرة، لكنها ''مرضية''، في التبرعات لموارده العادية. وقال أحد الوفود إن تقرير رئيس فرع تعبئة الموارد أثار أحاسيس متضاربة، تفاؤل بسبب زيادة عدد الجهات المانحة، وخيبة أمل لعدم تحقيق هدف الوصول بتمويل الموارد العادية إلى مبلغ ٢٧٠ مليون دولار. وأشارت وفود إلى أن السنوات الثلاث الماضية شهدت اتجاها تراجعيا في التمويل الذي لم يصل بعد إلى الذروة التي بلغها في عام ١٩٩٥. وأثار بعض الوفود مسألة اقتسام الأعباء، أي أن المبالغ التي تبرعت بها بعض الجهات المانحة لم تكن متكافئة. ولاحظ وفد، في هذا الصدد، أن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت تتراجع، كنسبة مئوية من الدخل القومي لأكبر البلدان المانحة. وأشارت وفود أيضا إلى أهمية الموارد العادية. وأعربت عن سرورها لأن الموارد التكميلية للصندوق سجلت زيادة كبيرة، لكنها تمسكت بالقول بأن الموارد العادية يجب أن تبقى المرتكز الأساسي لوكالات الأمم المتحدة

الإنمائية، من أجل استمرار ما تتسم به طبيعة عملها من تعدد في الأطراف المشاركة. ولاحظت وفود أيضا أن الصندوق يعاني بسبب قوة دولار الولايات المتحدة، مقارنة بالعديد من العملات الأخرى. وفي هذا الشأن، تساءل وفد عن إمكانية الاحتفاظ بحسابات بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة، على افتراض أن العديد من الفواتير التي يدفعها الصندوق تأتي بعملات أخرى.

٥٦ - وأشار وفد إلى ملاحظة رئيس فرع تعبئة الموارد بأن الوقت ربما يكون قد تأخر في ذلك العام، بالنسبة لتنظيم حدث لإعلان التبرعات، مشابه للحدث الجاري الآن، خلال الدورة السنوية، في حزيران/يونيه. ولاحظ الوفد أن اليونيسيف عقدت حدثها المتعلق بإعلان التبرعات لعام ٢٠٠١ في كانون الثاني/يناير. وتساءل عما إذا كان يتعين على الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتماد جدول مشابه. وفي ما يتعلق بالتبرعات المعلنة لعدة سنوات، أعرب وفد عن استحسانه لتمكن ٢٥ جهة مانحة من تقديم مثل هذه التعهدات، وأعرب عن أمله في أن يزداد هذا العدد في السنوات المقبلة. بيد أن بعض الوفود ذكرت أن بلدانها لن تتمكن من تقديم التزامات متعددة السنوات بسبب إجراءات ميزانياتها الوطنية. وأشار وفد إلى أن المجلس التنفيذي اعتمد إطارا تمويليا متعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى أن الصندوق قد التزم بتقديم نتائج ملموسة من خلال ذلك الإطار، لكن ما يقابل ذلك من التزام بتوفير الموارد المطلوبة من جانب الجهات المانحة من أجل بلوغ أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لم يتحقق.

٥٧ - وأشار رئيس فرع تعبئة الموارد، في ردوده، إلى أن مسألة سعر الصرف ليست مستجدة، وأنها شكلت عقبة أمام الصندوق على امتداد السنوات الثلاث الماضية. وقال إن فكرة الاحتفاظ بحسابات بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة قد نظر فيها من قبل، لا سيما في ما يتعلق بإمكانية الاحتفاظ بحسابات باليورو. وأضاف أن هذه الإمكانية واردة، برغم ما يشوبها من مشاكل خاصة أيضا. وقال إنه يتعين الربط بشكل أوثق بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتزامات التمويل. وأعرب عن موافقته على ما ذهبت إليه بعض الوفود من القول بأن شهر كانون الثاني/يناير ربما يكون أفضل وقت لعقد مؤتمر لإعلان التبرعات.

٥٨ - واختتمت المديرة التنفيذية بالإعراب مرة أخرى عن تقديرها للجهات المانحة للصندوق، بما في ذلك اللجنة الأوروبية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا، التي وفرت مبالغ كبيرة من الموارد التكميلية لتمويل مبادرات مثل مبادرة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومبادرة أمن سلع الصحة الإنجابية الأساسية.

٥٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالالتزامات بالتمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2001/5).

رابعا - استراتيجية الإعلام والاتصال

٦٠ - عرض مدير شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد التقرير المتعلق باستراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال (DP/FPA/2001/6). وأورد التقرير تفاصيل الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة منذ أربعة أعوام في مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٩٧. وأكد مدير الإعلام أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جعل صندوق الأمم المتحدة للسكان في موضع يمكنه من الاضطلاع بدور قيادي في مسائل الدعوة المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية على المستوى الدولي. وقال إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات قد طرحا أيضا عددا من القضايا، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الإنجابية للمراهقين، والعنف ضد المرأة، والإجهاض غير المأمون، وكلها تشكل قضايا رئيسية في الجهود التي يبذلها الصندوق في مجال الدعوة.

٦١ - وأكد مدير الإعلام مجددا النقطة الواردة في الوثيقة DP/FPA/2001/6 بأن الدعوة الموجهة إلى البلدان التي تنفذ فيها برامج تتم على المستوى الوطني عبر برامج الصندوق القطرية، بينما يوفر المقر المعلومات والمواد والمشورة والتدريب. وأضاف أن تقرير المديرة التنفيذية السنوي لعام ٢٠٠٠ غطى أنشطة الدعوة على المستوى الوطني بشكل مكثف، مع إيراد أمثلة بارزة للمبادرات الناجحة. وأنه، لذلك، سيقصر بيانه للمجلس على الجهود المبذولة من جانب الصندوق في مجال الاتصال والدعوة على المستوى العالمي.

٦٢ - واستعرض المدير نطاق تلك الجهود العالمية للاتصال، بما في ذلك المنشور الرئيسي للصندوق، وهو التقرير السنوي عن ''حالة سكان العالم''، ومنشوراته الأخرى وكتيباته المتعلقة بالدعوة، ومجموعة المواد الإعلامية للقضايا السكانية. وناقش المدير مسألة تأثير الإنترنت على جهود الصندوق الخاصة بالاتصال. وذكر أن منتدى لاهاي الدولي، المعقود في عام ١٩٩٩ ضمن عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، ويوم الستة بلايين نسمة، المعقود أيضا في عام ١٩٩٩، حدثان حازا على تغطية إعلامية على مستوى العالم. وأكد أن سفراء الصندوق للخير أنجزوا أعمالا ذات قيمة في بلدان مختلفة حول العالم. وقال إن المتلقين الذين تستهدفهم مبادرات الدعوة هم الجمهور بشكل عام، وأعضاء البرلمانات، ومسؤولو الحكومات في البلدان التي تنفذ فيها برامج، والبلدان المانحة على حد سواء.

٦٣ - وأبلغ المدير المجلس أن الاستراتيجية التي اعتمدت في المقرر ١٣/٩٧ قد نجحت. وأعرب عن شعوره بأن الصندوق نفذ الاستراتيجية بشكل حسن وأنه أحرز قدرا من النجاح الملموس، إذا أخذ في الحسبان حجم الصندوق والموارد المتاحة له. وقال إن إحدى نتائج تلك النجاحات تمثلت في ازدياد حضور الصندوق وتعرضه للهجوم من عدد من الجبهات، من قبل معارضين تلقوا معلومات مشوهة في أحيان كثيرة، أو معارضين حرّفوا عمل الصندوق عن قصد لتحقيق غاياتهم الخاصة.

٦٤ - واختتم قائلا إن التحديات التي تواجه الصندوق تشمل إيجاد روابط أوثق بين الدعوة والاتصال وتعبئة الموارد، وتكثيف الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات البرلمانية، من أجل إضفاء المزيد من الزخم على رسالة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وزيادة إبراز حضور الصندوق وصورته. وقال إن تحديد الآثار المترتبة على جهود الصندوق في مجال الاتصال والدعوة أمر صعب وباهظ التكلفة، لكنه يمثل أولوية برغم ذلك. وأضاف أن رئيس فرع خدمات وسائط الإعلام أكد أهمية الثورة التي قامت بسبب زيادة استخدام الإنترنت والفرص والتحديات التي يمثلها ذلك بالنسبة للصندوق. وعرض المدير بعد ذلك بيانا عن تعدد وسائط الإعلام ألقى فيه بعض الضوء على جهود الصندوق في مجال الاتصال.

٦٥ - ورحبت وفود عديدة بعرض التقرير المتعلق بتعدد وسائط الإعلام وأشادت بالصندوق لما له من سجل حافل في تنفيذ استراتيجيته للإعلام والاتصال. وقالت وفود إن التقرير أوضح أن الصندوق قام بتنفيذ مجموعة كبيرة متنوعة من الأنشطة في مجال الإعلام والاتصال، وأن موارده المحدودة تستخدم بصورة جيدة. وسلم وفد بالأهمية الحيوية للدعوة، بوصفها مجالا جوهريا من مجالات البرامج، واستراتيجية لتحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات في آن واحد. وأعرب الوفد عن سروره لأن الاستراتيجية تضمنت تحقيق نتائج على المستوى الوطني، مثل صياغة سياسات عامة وتشريعات جديدة. وشجع الوفد الصندوق بقوة على وضع أهداف وسيطة لقياس النتائج المحققة بشكل أكثر دقة. وأعرب وفد آخر عن سروره لأن الاستراتيجية العالمية للاتصال قد صممت و يجري تنفيذها من أجل استكمال جهود الدعوة الوطنية.

٦٦ - وتناول وفد مسألة دور الصندوق في الرد على الهجمات التي تشن ضده، فقال، إن دحض التقارير الإعلامية التي تشوه عمل الصندوق أو تعطي معلومات خاطئة عنه لا يجب أن يعتبر مضيعة للوقت، بل يتعين أن ينظر إليه كفرصة من أجل أخذ زمام المبادرة والعمل على بناء قواعد جماهيرية أكبر للبرامج المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية على المستوى الدولي. وأضاف أنها تمثل فرصا طيبة لإشراك متلقين من ذوي النفوذ. وقال وفد آخر إنه

يتعين على أعضاء المجلس أن يتذكروا أن الهجمات التي تشن على الصندوق تعتبر هجمات على جميع الأعضاء. وقال وفد آخر إنه يتعين على الصندوق أن يتخلى عن الإحساس بالحرج وأن يعمل على نشر رسالته بأسلوب أكثر جرأة.

٦٧ - وأكد وفد أن الأمر الأكثر أهمية ليس هو الحضور البارز للصندوق نفسه، بل قدرة استراتيجية الإعلام والاتصال على دفع جدول أعمال السكان والتنمية قدما. وقال إن تعزيز ''الصورة المؤسسية'' للصندوق لا يجب أن يقف في طريق جهوده المبذولة في مجال الدعوة في البلدان النامية. وأشاد الوفد نفسه بالصندوق بسبب العمل القيّم الذي يضطلع به سفراء الخير التابعون له.

٦٨ - وذكر وفد آخر مبادرات مثل ''مجموعة المواد الإعلامية للقضايا السكانية''، وتقرير ''حالة سكان العالم''، واليوم العالمي للسكان، بوصفها أنشطة مفيدة لها صدى كبير على مستوى العالم، من بين الأنشطة الفنية التي ينفذها الصندوق بكفاءة. وطلب وفد إتاحة النسخة المطبوعة من التقرير السنوي، المخصصة للجمهور، في الدورة السنوية للمجلس.

٦٩ - وفي ردها على التعليقات، قالت المديرة التنفيذية إن الصندوق عكف على مراجعة استراتيجيته ''التسويقية''، بغية تحديد أفضل موقف يمكن للصندوق اتخاذه في بيئة دائمة التغير، كي يواصل سعيه بنجاح من أجل تنفيذ أهداف المؤتمر العالمي للسكان والتنمية. وقالت إنه كان لا بد من الربط بين هذه الجهود على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وقالت إن الصندوق كان هدفا سهلا لمن لديهم دوافع سياسية لمهاجمته، بسبب ما يتمتع به من حضور بارز على المستوى الدولي. وأضافت أن آراء متباينة جرى التعبير عنها بشأن القضايا التي بحثت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، لكن نوع الهجمات التي يتعرض لها الصندوق لا يمكن أن يساوي بهذا النوع من الاختلاف المشروع في الآراء. وقالت إن القصد وراء الجهود التي يبذلها الصندوق في مجال الدعوة هو أن تتاح في جميع أرجاء العالم، لكنها كانت تتعثر أحيانا بسبب انعدام إمكانية الوصول، وهي من الأسباب التي جعلت الصندوق يعكف على كفالة المحافظة على حلقات الاتصال التي تربطه بجميع مكاتبه الميدانية. وفيما يتعلق بسفراء الخير، قالت المديرة التنفيذية إنهم أثبتوا، دون شك، نجاحهم الكبير وفعاليتهم. وأضافت أنه لا توجد معايير محددة مسبقا لاختيار سفراء الخير، الذين يجري اختيارهم استنادا إلى مدى تمثيلهم للصندوق في السياقات الوطنية الخاصة بهم.

٧٠ - وأعرب مدير شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد، في معرض ردوده، عن تقديره لتعليقات الوفود فيما يتعلق بالإحساس بالحرج الشديد، وقال إن الصندوق سيحاول

أن يكون أكثر جرأة. وأعرب عن اتفاقه مع تلك الوفود التي تحدثت عن وجوب أن يواصل الصندوق العمل على بناء صورة أفضل له. وعبر عن تقديره لدعم المجلس لتلك الجهود. وقال المدير إن الصندوق حاول إجراء استطلاعات للرأي العام في بلدان معينة، كي يحصل على رؤية أفضل لمدى نجاح جهود الدعوة، ولكنها عملية باهظة التكلفة، والصندوق ليس لديه ملايين الدولارات لينفقها عليها. وقال إن المكونات الأساسية لحملة الدعوة الفعالة معروفة جيدا، وهي: (أ) التأكد من الحقائق؛ (ب) جعل الرسالة مبسطة؛ (ج) جعل الرسالة قصيرة؛ و (د) تكرار الرسالة مرارا. وقال إن هنالك أشياء كثيرة تؤثر على الناس، مشيرا إلى الأحداث التي أحاطت باستعراض المؤتمر العالمي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بوصفها أحداثا جرى فيها لفت انتباه عدد كبير من الناس إلى القضايا السكانية. وقال المدير إن الصندوق سيحاول كفالة أن يكون التقرير السنوي المطبوع جاهزا عند انعقاد الدورة السنوية للمجلس. وأضاف أن المشكلة الرئيسية تتمثل في الحصول على البيانات المالية الختامية للعام السابق، في الوقت المناسب بحيث يتسنى تصفيفها وطباعتها قبل انعقاد دورة المجلس.

٧١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٨/٢٠٠١
استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الإعلام والاتصال

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** باستعراض استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال الواردة في الوثيقة DP/FPA/2001/6؛

٢ - **يؤيد** الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتعزيز قدرته على تنفيذ استراتيجية الإعلام والاتصال التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ١٣/٩٧؛

٣ - **يحث** الصندوق على مواصلة أعماله بناء على خبراته الماضية وعلى الاستمرار في استحداث طرائق ابتكارية لتنفيذ استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال؛

٤ - **يحث** المجتمع الدولي على زيادة دعمه المالي لتشجيع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض السنوات الخمس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – عملية البرمجة

٧٢ – عرض نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن التقدم المحرز والخيارات المستقبلية في عملية البرمجة (DP/2001/12 و DP/FPA/2001/7)، ولاحظ أن الوثيقة تمثل علامة بارزة على طريق التضامن والتعاون بين الأعضاء الأربعة للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وألقى نائب المديرة الضوء على العملية التي مكنت المنظمات الأربع من الاتفاق على خيارات لعملية برمجة مشتركة، ورد مخطط تمهيدي لها في الوثيقة المعروضة أمام المجلس. وأوضحت النتائج أن وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تستطيع الاجتماع خلال وقت قصير، والعمل سويا على مقترح مشترك والاتفاق على رؤية ونهج مشتركين.

٧٣ – وتتمثل فوائد العملية الجديدة التي أورد مخططها نائب المديرة التنفيذية في أنها تتيح للمجالس التنفيذية المعنية خيارات لإجراء رقابة موضوعية ومشتركة في الوقت المناسب؛ وتتخذ خطوات ملموسة لجعل التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جزءا لا يتجزأ من عملية البرمجة؛ وتخفف العبء الذي تشكله عمليات البرمجة المطولة وغير المنسقة على الحكومات. وهي تضيف إلى العمل المنجز في تحقيق الاتساق بين دورات البرامج عن طريق تيسير المزيد من اتساق البرامج بين المنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٧٤ – وشرح نائب المديرة التنفيذية الفرق بين الخيارين المطروحين في الوثيقة المشتركة. فبموجب الخيار المقترح ١ يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم وثائق مرة واحدة فقط أثناء دورة إعداد البرنامج والموافقة عليه، بينما يتعين على الوكالتين، بموجب الخيار ٢، تقديم الوثائق مرتين. وقال للمجلس إن الوكالتين تفضلان كثيرا الخيار ١، لهذا السبب.

٧٥ – وأكد نائب المديرة التنفيذية أنه يتعين، بموجب أي من الخيارين، أن تكون دوافع عملية البرمجية قطرية. وقال إن الدور القيادي للحكومات في توجيه عملية إعداد البرامج وتشكيل محتواها أمر لا جدال فيه. وأضاف أن الحكومات تحتل مركز القيادة، بينما تقدم لها وكالات الأمم المتحدة الدعم والمساعدة.

٧٦ - وحصلت ملاحظات نائب المديرة التنفيذية على تأييد المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قال إنه يؤمن بأن المقترحات المعروضة على المجلس التنفيذي تمثل خطوة رئيسية في اتجاه معالجة الشواغل المتكررة للجمعية العامة، بشأن تعدد نظم وعمليات الأمم المتحدة الخاصة بتقديم المساعدة الإنمائية على المستوى القطري. وقال إن ضرورة الإبقاء على الإجراءات في الحدود الدنيا التي تقتضيها الجودة والمساءلة تشكل هاجسا متزايدا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٧ - وأضاف أن برامج الوكالات الأربع جميعا سيجري إعدادها بصورة متزامنة بموجب أي من الخيارين المقترحين في الورقة، وأن ذلك سيمكّن فريق الأمم المتحدة القطري من العمل مع نظرائه على المستوى القطري في عملية برمجة موحدة. وقال إن عملية البرمجة المقترحة ستؤدي إلى تحسين نوعية البرامج، لأن كل صندوق أو برنامج سيستفيد من إجراء تحليلات للحالة تتسم بمزيد من الاكتمال والشمول، مقارنة بما يمكن أن تنجزه وكالة واحدة بمفردها. وأعاد تأكيد تفضيل البرنامج الإنمائي للخيار ١ من بين الخيارين المقدمين.

٧٨ - وأشارت وفود بالوكالات لقيامها بالعمل معا بمثل هذه الفعالية. وقالت إن ذلك يشكل خطوة في اتجاه تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري. فهو ييسر التنسيق والترابط والتآزر فيما بين برامج مختلف الصناديق والبرامج المعنية. وأعرب وفد عن موافقته على ضرورة تبسيط عملية البرمجة تفاديا للتداخل، وقال إنه يؤيد، لذلك، المبادئ المذكورة في الوثيقة DP/2001/12. وأعربت وفود كثيرة أخرى عن موافقتها على ذلك. وقال وفد إن من دواعي سروره أن العملية المقترحة أتاحت للمجلس التنفيذي الإسهام مبكرا في عملية البرمجة. وطلب عدد من الوفود أن يبذل الممثلون المقيمون كل ما بوسعهم من جهود من أجل إشراك ممثلين لأعضاء المجلس التنفيذي مقيمين على المستوى القطري في عملية التشاور خلال صياغة البرنامج. وقال وفد إنه وإن كان يحبذ العملية الجديدة المقترحة، فإنه يطالب بالإشراف العملي على تنفيذها. وأعرب وفد آخر عن موافقته على ضرورة أن تتسم العملية بالمرونة وأن تنأى عن ضيق الأفق.

٧٩ - وعلقت وفود كثيرة على العلاقة التي تربط بين التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين عملية البرمجة المقترحة. وأعربت وفود كثيرة عن تمسكها الشديد بالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كأساسين للبرامج. وأعرب وفد عن رأيه قائلا إن العملية المقترحة تحافظ على امتيازات الحكومات، التي ستتعزز في حقيقة الأمر لأن الاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدت تنطبق على جميع الوكالات. ورأت وفود عديدة، برغم ذلك، أن الوثيقة المعروضة أمامها لا تشدد

بدرجة كافية على وجوب أن تكون البرامج ذات دوافع قطرية. وقال وفد إن دور الحكومات يعتبر أساسيا لكن ذلك لم يوضح بدرجة كافية في الوثيقة. وأضاف أن عملية إعداد البرامج يجب أن تقودها الحكومات: فالحكومات هي التي توجه وتقود العملية وتحدد أولوياتها الوطنية، التي تقدم إلى المنسق المقيم بوصفها أسسا لتوافق الآراء الذي يجب أن يتشكل تحت توجيه وقيادة الحكومة. وهكذا فإن الوثيقة DP/2001/12 تكون قد أخطأت حين ذكرت في الخطوة ٣ من الفقرة ١٣، أن الاجتماعات المتعلقة بالاستراتيجية ستنعقد ''تحت رعاية ممثلي كل منها وبتعاون وتضافر وثيقين مع النظراء الحكوميين''. وقال إنه يتعين، علاوة على ذلك، أن تكون الحكومة مشاركة بصورة فعالة في عملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال وفد إنه يتعين تعديل الخطوات الواردة في الفقرة ١٣ من الوثيقة DP/2001/12، بغية تعزيز مبدأ ملكية البلدان التي تنفذ فيها البرامج لعملية البرمجة، الذي جرى التشديد عليه في كثير من الأحيان. وقال وفد آخر إنه ستصعب الإحاطة علما بوثيقة تكون فيها عدة فقرات مثل هذه مصدرا للمشاكل.

٨٠ - وكان هناك اتفاق عام على أن جودة البرامج ستعتمد على جودة التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأنه سيتعين بالتأكيد أخذ الحالات الوطنية المحددة في الاعتبار. ويجب أن تكون نتائج عملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مرضية للبلدان التي تنفذ فيها برامج، وأن تكون هذه البلدان واثقة من أنها تعبر عن الأولويات الوطنية بدقة. غير أن وفدا أكد أن عمليات إعداد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا يشكل بالضرورة تبسيطا للعمليتين. وقال إن إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية اشتمل، استنادا إلى تجربة بلده، على إجراءات غاية في التعقيد، شكلت أعباء إضافية على كل من البلدان التي تنفذ فيها برامج ومكاتب الأمم المتحدة القطرية ووكالاتها. وقال الوفد إن أطرا عديدة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتسم بالضعف وبالتباين الكبير من حيث الجودة، وهي نقاط ذكرت في التقرير السنوي لمدير البرنامج الذي يركز على النتائج. وقال وفد آخر إنه من الواضح أن إعداد التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جرى بصورة جيدة في بعض الحالات، لكنه لم يكن كذلك دوما.

٨١ - وقالت وفود عديدة إن الكيفية التي ستنفذ بها العملية المقترحة فعليا على أرض الواقع لم تكن واضحة. ورأى وفد أن العملية المقترحة ستؤدي إلى المزيد من التنسيق بين البرامج، وهو شيء مستصوب للغاية. غير أن وفدا آخر تساءل عن الحجم الفعلي للتنسيق بين البرامج الذي يمكن تحقيقه فعليا في الميدان. وطلبت عدة وفود توضيحا للطريقة التي ستقوم بها اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي باعتماد عملية مماثلة للعملية التي سيضطلع بها برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب وفد عن رأي فحواه أنه لا يتعين أن تناقش البرامج القطرية المقترحة من قبل المجلس إلا إذا طلب خمسة من الأعضاء ذلك.

٨٢ - وفي ردوده، أكد مدير البرنامج المعاون أنه يتعين على الأعضاء ألا يتخوفوا من عدم إشراك الحكومات في عملية البرمجة، نظرا لأن لها دورا مركزيا لا يمكن تغييره. وأعرب عن أسفه لأن الوثيقة المعروضة على المجلس التنفيذي لم توضح هذه النقطة بدرجة كافية. وأشار إلى أن بعض الوفود أعربت عن تحفظات بشأن الطريقة التي تجرى بها عمليات التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في بعض الحالات. وقال إنه من الملائم إطلاع إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على مثل هذه الشواغل، كي تتمكن من معالجة تلك المسائل. لكنه طلب إلى المجلس أن ينظر في الطريقة التي يمكن بها دفع المناقشات الحالية إلى الأمام، بغية الخروج بعملية برمجة تبسط الإجراءات الحالية وتحقق الاتساق بين عمليات الوكالات الأربع المعنية. وارتأى أن تلك الأهداف هي التي يمكن أن تحظى بموافقة الجميع.

٨٣ - وأكد نائب المديرة التنفيذية (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على ضرورة مساهمة المجلس في المقترحات المعروضة أمامه، وأعرب عن ترحيبه الشديد بالآراء التي أعرب عنها أثناء المناقشة، ووصفها بأنها مفيدة. وقال إن الزخم الذي نتج عن تعاون أعضاء اللجنة التنفيذية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في وضع مقترحات البرمجة، يتطلب التشجيع من المجلس كي يصبح نموذجا في المستقبل للتعاون والتضافر بين الوكالات.

٨٤ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١١/٢٠٠١
عملية البرمجة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - **يكرر التأكيد** أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تتمثل في شموليتها، وكونها ذات طبيعة طوعية وتقدم على سبيل المنحة، كما أنها أنشطة محايدة وتشترك فيها أطراف عدة؛

٢ - **يؤكد مجددا** مقرره ١٢/٢٠٠٠، ويرحب في هذا الصدد بالجهود التي بذلها أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق مزيد من المواءمة للبرامج، وتوحيد الإجراءات المتعلقة بالبرامج التابعة لها؛

٣ - **يؤكد** أن عملية البرمجة ينبغي أن تكون بقيادة البلدان، ونابعة منها، وأن تقوم على الأولويات والاحتياجات الوطنية، ويعيد التأكيد في هذا الصدد على أن المسؤولية الرئيسية عن وضع البرامج القطرية تقع على عاتق الحكومات الوطنية، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، وغيرها من الشركاء ذوي الصلة، حسب الاقتضاء؛

٤ - **يشدد** على أهمية توطيد نظام المنسقين المقيمين من خلال تعزيز الشراكة التعاونية بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وصناديقها، وبرامجها، سواء في المقر أو على المستويات القطرية، بغية تحقيق مزيد من الاتساق، والتآزر، والتنسيق؛

٥ - **يشدد** على أهمية وضع إطار خاص بكل قطر يقيم على أساسه شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برامجهم بغية تعزيز أثر الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية؛

٦ - **يشجع** بلدان البرامج، والتي سبق لها وضع تقييم قطري مشترك أو تخطط لوضعه ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وينفذ بصفة مشتركة مع الحكومة وبموافقتها، على أن تستخدم هذا التقييم، بصفة تجريبية، باعتباره إطار التخطيط المشترك للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى القطري، وذلك بدءا من الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢؛

٧ - **يقرر** ما يلي:

(أ) أن تستند عملية البرمجة المشتركة على إطار التخطيط المشترك الحالي، وتقوم الحكومات الوطنية بوضع المخططات القطرية للمنظمات المعنية بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الوكالات المتخصصة، والشركاء الآخرين ذوي الصلة، حسب الاقتضاء؛

(ب) أن تبرز مشاريع المخططات القطرية العناصر الرئيسية للبرامج القطرية المقترحة، مثل الأولويات، والاستراتيجيات، والنتائج، والميزانية المقترحة؛

(ج) أن تقدّم مشاريع المخططات القطرية إلى المجالس التنفيذية لمناقشتها في دوراتها السنوية، وأن يتاح التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للاطلاع عليه، حيثما ينطبق ذلك؛

(د) أن يقوم المجلس التنفيذي باستعراض مشاريع المخططات القطرية، وبناء على ذلك، يتولى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للسكان تقديم المساعدة إلى الحكومات في وضع الشكل النهائي للبرامج القطرية، مع أخذ تعليقات المجلس في الاعتبار؛

(هـ) أن يُعلَن عن البرامج القطرية بحلول تشرين الأول/أكتوبر من السنة الأخيرة للبرنامج القطري على المواقع الخاصة بكل من شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الشبكة الدولية، وأن تتم الموافقة عليها في كانون الثاني/يناير على أساس عدم وجود اعتراض عليها، دونما عرض أو مناقشة، ما لم يقم خمسة أعضاء على الأقل بإشعار الأمانة خطيا قبل الاجتماع برغبتهم في عرض برنامج قطري معيّن أمام المجلس التنفيذي؛

٨ - **يطلب إلى** مدير البرنامج والمديرة التنفيذية أن يقدما تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ عن الأدوات المشتركة المستخدمة في رصد التقدم المحرز لبرامج قطرية معينة، وتقييم نواتجها/نتائجها، بغية تحقيق مزيد من المواءمة والتوحيد لعملية البرمجة؛

٩ - **يطلب إلى** مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة تبسيط عملية البرمجة استنادا إلى القرار الحالي، آخذة في الاعتبار التعليقات التي يتم إبداؤها في المجالس التنفيذية المعنية؛

١٠ - **يدعو** المجلسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي إلى مناقشة عملية البرمجة في دورتيهما المقبلتين؛

١١ - **يطلب إلى** مدير البرنامج والمديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١

سادسا – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٨٥ – قدم مدير البرنامج المعاون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٠ (DP/2001/13). وأبلغ المجلس بأن مدير البرنامج يعتزم مواصلة تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات بإجراء استعراض متعمق لخدمات المراجعة الداخلية للحسابات. وأوضح أن الوثيقة المعروضة على المجلس تتضمن تعليقات على مشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وتقدم شروحا مسهبة عن المشاكل التي حددها مراجعو الحسابات وتتناول مسألة كفاية تغطية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. ولأول مرة، تضمن تقرير عام ٢٠٠٠ قائمة بأنواع وأعداد درجات التقدير المستخدمة في مراجعة الحسابات في جميع المكاتب التي روجعت حساباتها في عام ٢٠٠٠. وتضمن أيضا التقرير تحليلا للمشاكل المتكررة. كما تضمن إحصاءات عن قضايا التحقيق في الغش وتسويتها.

٨٦ – وتناول مدير البرنامج المناوب مسألة تغطية مراجعة حسابات المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. وقد وضع البرنامج الإنمائي خطة عمل لتحسين مدى تغطية شهادات مراجعة الحسابات لنفقات التنفيذ الوطني. غير أنه لا تزال هناك صعوبات منها التقيد بمواعيد الإبلاغ وارتفاع تكاليف عمليات مراجعة الحسابات. وكان البرنامج الإنمائي يتعاون مع مجلس مراقبي الحسابات لمعالجة هاتين المسألتين. وقدم مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء معلومات تكميلية عن حالة عمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني.

٨٧ – وقدمت نائبة المدير التنفيذي لشؤون الإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان الوثيقة DP/FPA/2001/8. وأفادت بأن تغطية عمليات مراجعة الحسابات الداخلية في الصندوق قد انخفضت بكثير في عام ٢٠٠٠ قياسا إلى عام ١٩٩٩. ويعزى ذلك إلى اتخاذ ترتيبات جديدة لمراجعة الحسابات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقالت إن قسم مراجعة الحسابات التابع للصندوق يعاني من نقص الموظفين، لكن هذا الوضع سيصحح بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وذلك بمضاعفة عدد الموظفين. وأفادت أن الإدارة العليا للصندوق يساورها قلق بالغ إزاء انخفاض عدد المكاتب القطرية التي حصلت على تقدير مرضٍ في التقرير الأخير الصادر عن مراجعة الحسابات وإزاء الارتفاع الكبير في عدد المكاتب القطرية التي حصلت على تقدير ناقص نسبيا. وتطرقت بعد ذلك بتفصيل لمبادرات التدريب التي يضطلع بها لتعزيز القدرة الإدارية للمكاتب القطرية. وذكرت أنه سيُجرى عما قريب تقييم شامل لقدرات واحتياجات المكاتب الميدانية.

٨٨ - وأفاد نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن منظمته قد استعانت بخدمات مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتغطية مراجعة حسابات عملياتها. ففي عام ٢٠٠٠، تم الاضطلاع بـ ٣٤ مهمة في مجالات المالية والتوظيف والإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع والتنظيم. وقد أعرب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن اتفاقه مع معظم توصيات مراجعي الحسابات وهو بصدد دراسة ومتابعة تلك التوصيات. وقد أنجز المكتب جميع التوصيات المتعلقة بالمشتريات المقيدة على الميزانية الإدارية.

٨٩ - وأكدت عدة وفود في تعليقاتها بأن تحسين ضوابط المراجعة الداخلية للحسابات أمر هام جدا. ورأت الوفود بأنه من المفيد أن تكون التقارير الثلاثة جميعها في صيغة واحدة. غير أنها أكدت أنه سيكون من المفيد جدا إجراء استعراض حيوي لكل التدابير المتخذة لمعالجة المشاكل بمجرد ظهورها وأنه من المهم جدا توافر معلومات عن أنشطة متابعة توصيات مراجعة الحسابات. وينبغي وصف التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات السابقة وصفا شاملا وأكثر تفصيلا. وذكر أحد الوفود أن وظيفة مراجعة الحسابات ينبغي أن تحتل موقعا أكثر استراتيجية في جميع المنظمات الثلاث قيد الاستعراض.

٩٠ - ولاحظ عدد من الوفود وجود إعطاء كبير من المكاتب القطرية في البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقدير ناقص وتساءلت عن أسباب ذلك وعن الإجراءات المتخذة لتصحيح هذا الوضع. ففيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، حصلت المكاتب القطرية الـ ٣٩ على درجات تقدير مرضية أو ناقصة نسبيا أو ناقصة، في حين لم يحصل أي مكتب قطري على تقدير جيد. أما في صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد حصل أقل من نصف المكاتب القطرية على تقدير مرضٍ، في حين حصل تسعة مكاتب على تقدير ناقص نسبيا وأربعة مكاتب على تقدير ناقص ومكتبان على تقدير ناقص جدا. وقالت الوفود إن هذا يشكل مصدر قلق نظرا لضعف مستوى امتثال المكاتب القطرية للإجراءات والسياسات وأكدت أن هذه المشكلة ستظل قائمة فيما يبدو. وأشار أحد الوفود إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشأ قاعدة بيانات شاملة لمراجعة الحسابات والتوصيات وأعرب عن أمله في أن يساعد هذا النظام المنظمة على تحسين مستوى امتثالها.

٩١ - وأكدت عدة وفود أن عدد المشاريع المنفَّذة على الصعيد الوطني التي لم يتم تلقي تقارير عن مراجعة حساباتها لا يزال كبيرا جدا. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إن من الممكن إدخال بعض التحسينات دون مخالفة التشريعات الوطنية. وتساءلت الوفود عن الخطط التي تم وضعها لمعالجة الحالات التي تكون فيها القدرات المتاحة لمراجعة الحسابات

الوطنية غير كافية. وقال أحد الوفود إن على البلدان المستفيدة من البرنامج أن تتمسك باتفاقاتها فيما يتعلق بالاحتياجات في مجال مراجعة الحسابات وأن الحاجة ما زالت قائمة لبناء القدرات في هذا المجال.

٩٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء ما جاء في التقرير من أن بعض الحكومات تحجم عن إجراء مراجعات الحسابات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى المراجعات التي تطلبها المؤسسات المالية الدولية. ويود هذا الوفد معرفة الطريقة التي يمكن بها المواءمة بين عمليات مراجعة الحسابات الخاصة بهذه المؤسسات والعمليات الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لاحظ الوفد أن هناك عددا من القضايا لا يزال يجري التحقيق فيها منذ عام ٢٠٠٠، وقال إنه يود معرفة الطريقة التي يتم بها معالجة هذه القضايا.

٩٣ - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، قال أحد الوفود إنه يقلقه جدا ملاحظة أن العمل اليومي في المكاتب القطرية يواجه فعلا انخفاضا في الموارد. وطلب إلى الصندوق أن يقدم أمثلة على بطء عملية التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستغراقهما وقتا طويلا كما جاء في التقرير. وأعرب عن قلقه إزاء ما جاء في التقرير من أن الصندوق لم تكن لديه صورة واضحة عن دوره في وضع النهج القطاعية في قطاع الصحة. واعتبر أحد الوفود أن الصندوق لا يزال في مفترق الطرق من حيث تعزيز إدارته إذ أن عدد التوصيات المقدمة من قسم المراجعة الداخلية للحسابات قد ازداد خلال العام الماضي. ويبدو بوجه خاص أن المكاتب القطرية تواجه صعوبات في تطبيق الإطار المنطقي بشكل صحيح وتساءل عن التدابير المتخذة لمعالجة هذا الوضع. ولاحظ الوفد أن الصندوق يحرز بعض التقدم في إقفال حسابات المشاريع التي تم إنجازها.

٩٤ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قال أحد الوفود إن التقرير أشار إلى عدة نقائص، بيد أنه لم يوضح بما فيه الكفاية أسبابها والإجراءات التي ستتخذ في المستقبل لمعالجتها. وأفاد أيضا أن المكتب قد استجاب لـ ١٧٣ توصية من اصل ٢٠٧ توصيات وتساءل عن التدابير المتخذة فيما يتعلق بالتوصيات المتبقية.

٩٥ - وأبلغ مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء المجلس أن مراجعة حسابات الشراء جزء من مراجعة حسابات أي مكتب من المكاتب القطرية وأن هذه العملية قيد التنفيذ. وذكر أن عمليات مراجعة حسابات السفر تجرى بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. وسيبلغ عن نتائج مراجعة الحسابات كل من الشراء والسفر في السنة التالية. وفيما يتعلق بمسألة التصديق على صحة مراجعة الحسابات، أفاد المدير أن نسبة

التغطية في عام ١٩٩٩ بلغت ٨٠ في المائة في حين بلغت ٦٩ في المائة في عام ١٩٩٨، وبلغت خلال فترة السنتين نسبة موحدة قدرها ٧٤ في المائة. وعند صدور رأي مجلس مراجعي الحسابات، بلغت النسبة المئوية ٥١ في المائة فيما يتعلق بنفقات قدرها ٢,٩ مليون دولار؛ وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بلغت النسبة المئوية ٦٩ في المائة. وفي عام ٢٠٠٠، قدمت المكاتب القطرية خططا تشير إلى أنها ستقوم بمراجعة حسابات تتعلق بـ ٨٧ في المائة من النفقات. ومن النفقات المقرر إجراء مراجعة حسابات بشأنها أنجزت حسابات تتعلق بمبلغ ٧٣٤ مليون دولار ولا تزال الحسابات المتعلقة بمبلغ ٣٧٦ مليون دولار معلقة.

٩٦ - وفيما يتعلق بقدرة مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية، قال مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أن المشكلة غالبا ما تكون مشكلة تخطيط أكثر من أي شيء آخر. وبما أنه لا يتم مقدما إبلاغ مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية بما هو مطلوب منها عمله، فهي تؤخذ أحيانا على حين غرة عندما يحين موعد مراجعة حسابات المشاريع والبرامج. وهناك حاجة حقيقية إلى إشراكها في مرحلة مبكرة عند تصميم البرامج حتى تكون أكثر استعدادا للاضطلاع بمسؤولياتها. وقال إن البرنامج الإنمائي ينظر في بعض الحالات، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، في إمكانية الاستعانة بشركات القطاع الخاص، إذا اقتضى الأمر ذلك.

٩٧ - وفيما يتعلق بأسباب عدم حصول أي مكتب قطري من مكاتب البرنامج الإنمائي على تقدير جيد، قال مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بأنه على الرغم من أن هذا الأمر مؤسف، لا ينبغي للمجلس أن يبالغ في رد فعله إزاء تقدير ناقص نسبيا. وأوضح أنه كان بإمكان مكتبه أن يختار عبارة ''مرض نسبيا'' بيد أنه اختار عبارة ''ناقص نسبيا'' لكفالة اهتمام كبار الموظفين الإداريين بالمشاكل البارزة في تقرير مراجعة الحسابات. وفي حالات عديدة، لم يكن أداء المكاتب ناقصا نسبيا إلا في بعض المجالات ويمكن معالجة المشاكل بسهولة معقولة - فالتقديرات لم تكن تشير إلى وجود أوجه قصور كبيرة. وفيما يتعلق بمواءمة عمليات مراجعة الحسابات من حيث نوعها ونطاقها مع المؤسسات المالية الدولية، قال إن البرنامج الإنمائي لا يساوره قلق إزاء نطاق عمليات مراجعة الحسابات هذه - إذ أن المشكلة الكبيرة المطروحة هي مشكلة التوقيت. فالشروط المتعلقة بتوقيت إجراء عمليات مراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة مختلفة كثيرا، وأن ذلك غالبا ما يرهق كاهل البلدان المستفيدة من البرنامج. وفي معرض حديثه عن قضايا التحقيق الجارية، قال إنه لا يستطيع أن يعلق على قضية بعينها، بيد أنه أكد أن المنظمة ملزمة بأن توضح أن سوء السلوك الجسيم تترتب عليه عواقب وخيمة.

٩٨ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي للصندوق من جديد التزام المدير التنفيذي بثقافة المساءلة داخل الصندوق. وأعربت عن أملها في أن يزود مكتب مراجعة حسابات الصندوق بكل ما يلزمه من موظفين مع نهاية العام. وقالت أنه كما ذكر أثناء المناقشة، فقد أنشأ الصندوق قاعدة بيانات شاملة لمراجعة الحسابات والتوصيات لمتابعة توصيات عمليات مراجعة الحسابات السابقة، وأعربت عن الرأي أن من شأن ذلك زيادة مستوى التقيد بتلك التوصيات.

٩٩ - وقالت رئيسة مكتب الرقابة والتقييم التابع للصندوق إن التعليقات المدلى بها أثناء المناقشة سوف تكون مفيدة لتحسين نوعية التقرير الذي سيقدم إلى المجلس في المستقبل عن المراجعة والرقابة الداخلية للحسابات. وردا على أسئلة بشأن تغطية مراجعة حسابات المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني، قالت إن الصندوق قد تعاون مع مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة لوضع استراتيجية ترمي إلى تحسين تغطية مراجعة الحسابات تقبلها اللجنة الخامسة. وقالت إنه قد تم إحراز تقدم مرض في معالجة مسألة إقفال حسابات المشاريع وأن جهود الصندوق لم يصبها الوهن في هذا المجال. وكان الصندوق بصدد إقفال حسابات ٣٦٢ ١ مشروعا لم تدرج في سجلاتها المالية أي معاملات في السنوات الثلاث الماضية.

١٠٠- وفيما يتعلق بالنهج القطاعية وإصلاح القطاع الصحي، قال رئيس مكتب الرقابة والتقييم إن الصندوق قد قدم ورقة إلى المجلس عن هذا الموضوع في عام ١٩٩٩. ويعكف المقر حاليا على وضع مبادئ توجيهية لتوفير المزيد من التوجيه التنفيذي لموظفي المكاتب القطرية بشأن المشاركة في النهج القطاعية. ويعمل الصندوق أيضا على توفير المزيد من المبادئ التوجيهية العملية على الصعيد القطري بشأن استعراضات منتصف المدة وغيرها من الاستعراضات الداخلية عن طريق إصدار أشكال أوضح لتلك الاستعراضات لتحقيق المزيد من التوحيد. وفي هذا الصدد، انتهى مكتب الرقابة والتقييم، منذ وقت قريب، من إجراء تحليل لمتابعة استعراضات منتصف المدة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وكان الإطار المنطقي يستخدم بنجاح بوصفه أداة برنامجية، غير أنه ثبتت فائدته كأداة إدارية وينبغي للموظفين أن يتلقوا المزيد من التدريب في هذا المجال لكفالة اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتدرب أيضا الموظفون على استخدام مصفوفة الإطار المنطقي للبرامج القطرية بوصفها جزءا لا يتجزأ من إجراءات الرصد. وفيما يتعلق بالتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لم يعرب الصندوق عن عدم رغبته أو امتناعه عن المشاركة في هاتين العمليتين، لكن يجب إدراك أن المكاتب القطرية للصندوق كثيرا ما تكون صغيرة الحجم إذ لا يزيد العاملون فيها أحيانا على شخصين أو ثلاثة أشخاص. وغالبا ما تجهدهم المشاركة في

عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، اللتين تتطلبان عمالة كثيفة وتستغرقان وقتا طويلا. واستعان بعض المنظمات بخبراء استشاريين للتغلب على هذه القيود، بيد أن نوعية النتائج لم تكن متكافئة.

١٠١- وعلق نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مسألة وجود عدد من التوصيات التي لم يتخذ إجراء بشأنها. وتتعلق هذه التوصيات بمشروع كبير في أفريقيا ينطوي فعلا على أوجه قصور تتمثل في نقص متابعة مراجعة الحسابات. ويجري تصحيح هذا الوضع لكفالة عدم تكراره.

١٠٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير الصادرة عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي (DP/2001/13)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2001/15)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2001/8).

سابعا - تقريرا الزيارتين الميدانيتين إلى هندوراس والبوسنة والهرسك

هندوراس

١٠٣- قدمت ممثلة كندا، التي كانت تتكلم بالنيابة عن الاتحاد الروسي وإثيوبيا وإندونيسيا والبرازيل وبلغاريا وسويسرا وموريتانيا، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى هندوراس (DP/2001/CRP.6). وأفادت أن الزيارة كانت مكثفة جدا من حيث المعلومات المستقاة، كما كانت تجربة غنية لكل الأطراف المعنية. وأعربت عن تقدير المشاركين في الزيارة الميدانية لكامل فريق الأمم المتحدة في هندوراس الذي جعل الزيارة ناجحة بهذه الصورة.

١٠٤- وأفادت ممثلة كندا أن الزيارة قد مكنت المشاركين من معرفة الطريقة التي يتم بها تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة ومقررات المجلس التنفيذي في الميدان. وكان فريق الأمم المتحدة بكامله يعمل مع الحكومة في وضع التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، اللذين يعكسان الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر. وقد عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره المتعلق بالسياسات العامة، وراح يلعب دورا أكبر في تقديم المشورة ''النظرية'' في مجال السياسات العامة. وأشارت إلى الدور الذي لعبه البرنامج الإنمائي في تطوير الصندوق الاستئماني للديمقراطية، وهو منتدى لبناء توافق الآراء من أجل الحوار أعلنه رئيس هندوراس و٢٥ من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف. كما أفادت أن البرنامج الإنمائي لعب دورا رئيسيا في تنسيق وتعبئة الموارد عقب الدمار الذي أحدثه إعصار ميتش. وقالت إن المشاركين، كرد فعل عام على أنشطة البرنامج الإنمائي، وجدوا أن عمله يتفق مع مجالاته المواضيعية المتعلقة بأصول الحكم، حيث كان يعمل بصورة وثيقة مع الحكومة؛ وباللامركزية، حيث كان يعمل على مستوى البلديات؛

وبالبيئة، حيث راح يساعد في ترجمة الدروس المكتسبة من إعصار ميتش إلى إجراءات لتأمين البلد ضد أي دمار بيئي في المستقبل.

١٠٥- وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، قالت إنه رغم أن موارد الصندوق محدودة للغاية في هندوراس، فإنه يتعاون مع الحكومة في إدماج قضايا السكان في الأنشطة القطاعية. وأعجب فريق الزيارة الميدانية بالدور الذي يلعبه الصندوق في تدريب الممرضات والممرضات المعاونات. ويتعاون الصندوق مع وزارة التعليم في إدراج مواضيع التربية الجنسية في المقررات الدراسية، كما يستفيد من نشر المقالات في المجلات الموجهة إلى الشباب لتعريفهم بقضايا الصحة الإنجابية. وكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يساعدان الحكومة في التحضير لإجراء تعداد وطني للسكان والمساكن. وهندوراس هي أشد بلدان أمريكا الوسطى تضررا من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يصبح قضية ملحة على نحو متزايد. وتشارك الوكالتان على حد سواء في الجهود المبذولة للحيلولة دون انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وللتصدي لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على تنمية البلد. واختتمت كلمتها بقولها إن المشاركين في الزيارة الميدانية قد عادوا من الرحلة وهم راضين تماما عن عمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في هندوراس.

١٠٦- وكرر مشارك آخر في الزيارة الميدانية الإعراب عن الآراء التي أبدتها ممثلة كندا، وهنأ الأمانة على تنظيم الزيارة الميدانية، وأعرب عن ثقته في العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار بصفة خاصة إلى الدمار الذي تسبب فيه إعصار ميتش، وإلى استمرار التحدي البيئي المتمثل في إزالة الغابات على نطاق واسع. وقال إنه لابد من استمرار برامج الوكالتين، حتى وإن كانت تلك البرامج بحاجة إلى تعديل في غضون ذلك.

١٠٧- وأعربت ممثلة هندوراس عن تقدير حكومتها للزيارة التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي. وقالت إن عمل الوكالتين كان بالغ الأهمية في التصدي للأزمة الإنسانية التي نجمت عن إعصار ميتش. وأشارت إلى أن كثيرا من الناس لا يزالون يعيشون في مخيمات، وأن الإعصار كان كارثة وطنية كبرى ستظل أصداؤها محسوسة لسنوات. كما لاحظت تعاون الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في وضع تفاصيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهندوراس، وأشارت إلى أهمية الجهود المبذولة حاليا للأخذ باللامركزية، التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لتنمية بلدها.

١٠٨- وأشار مدير شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن هندوراس هي من البلدان القليلة في المنطقة المصنفة ضمن ''الفئة ألف'' وفقا لمعايير الصندوق في توزيع الموارد. وشدد على الأهمية الكبيرة لتعبئة الموارد لدعم جهود الصندوق في هندوراس وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى. وقال إنها بلدان فقيرة تتسم بالضعف الشديد إزاء الكوارث الطبيعية، وإنها تواجه الآن مخاطر متزايدة بدرجة كبيرة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب عن اتفاقه الشديد مع التعليقات المتصلة بما يتم من تنسيق فعال بين أنشطة مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة في هندوراس.

١٠٩- ووافقت المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن منظومة الأمم المتحدة تعمل بصورة تتسم بالتماسك. وفي الواقع، فإن هندوراس كانت من أوائل البلدان التي أنشئت فيها دار الأمم المتحدة. وقالت إنها ستنقل إلى المنسق المقيم شواغل أعضاء مجلس الإدارة، التي أعربوا عنها في المناقشات الأخرى أثناء الدورة السنوية، من أن ملكية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يجب أن تكون ملكية وطنية. وبالفعل، فإن كل التقدم المحرز في هندوراس كان نتيجة للشراكات التي أقيمت مع الحكومة. وتناولت مسألة التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، قائلة إن أحد المجالات التي تركز عليها البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي هو تحسين إدارة مستجمعات المياه. وأشارت إلى أن الاحترار العالمي أصبح حقيقة من حقائق الحياة، وأنه من المرجح نتيجة لذلك أن تصبح المنطقة أكثر عرضة للأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف. وحذرت من أن المنطقة بكاملها يمكن أن تعاني من حدوث انتكاسات في التنمية.

البوسنة والهرسك

١١٠- قدمت ممثلة هندوراس، التي كانت تتكلم بالنيابة عن المشاركين عن إثيوبيا وإكوادور وألمانيا وأوكرانيا وبيلاروس وسويسرا وغابون والفلبين وفنلندا وفييت نام واليونان، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى البوسنة والهرسك (DP/2001/CRP.7). وبدأت كلمتها بتوجيه الشكر إلى المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومتطوعي الأمم المتحدة، لما قدمته من دعم قيّم أثناء الزيارة. وقالت إنهم التقوا خلال الزيارة بممثلي الحكومة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية. وأفادت أن البلد لا يزال يواجه ظروفا خاصة، وأنه لا يزال يمر بمرحلة الانتقال من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق، وأن سلطة الحكومة لا تزال محدودة للغاية، حيث تتألف الدولة من كيانين يتمتعان بالاستقلال الذاتي.

١١١- ومضت تقول إن الفريق الميداني نظر في إطار تعاون منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إطار الأولويات الوطنية للبلد، مشيرة إلى أنه ليس لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان برامج منتظمة في البلد. كما بحث الفريق طرائق تنفيذ البرنامج، ولاحظ أن من اللازم إتمام الانتقال إلى التنفيذ الوطني في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالتنسيق بين أعضاء منظومة الأمم المتحدة، أشارت الممثلة إلى تعقد الوضع نتيجة للعدد الكبير من المنظمات الدولية الموجودة حاليا في البلد، وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكنه أن يزيد من دوره التنسيقي. وأضافت أن عمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان يتوقف على قدرتهما على تعبئة الموارد غير الأساسية. وقد نظر الفريق في المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمتان في مجال أصول الحكم الديمقراطي، من أجل تحقيق المصالحة العرقية بعد الحرب وإقرار سيادة القانون. وأشارت إلى أن مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت تتركز بدرجة كبيرة في مجال الصحة الإنجابية، وأنها تعرضت لضغوط شديدة من جراء النقص الخطير في الموارد. وقالت إن الخلاصة هي أن هدف الوكالتين يجب أن يتمثل في التنمية، وليس المساعدة الإنسانية؛ وإن المرونة مطلوبة؛ وإنه يجب توفير موارد كافية؛ وإنه لا بد وأن تكون هناك استراتيجية عالمية لتنسيق عمل مختلف الوكالات.

١١٢- وتوجه ممثل البوسنة والهرسك بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي للزيارة التي قاموا بها وللتقرير القيّم الذي قدموه. وقال إنه كما يتبين من التقرير، فإن البلد يواجه عددا من التحديات، من بينها الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية، ومن الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وقال إن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يتسم بالأهمية لحكومة البوسنة والهرسك، التي تتطلع إلى التعاون مع الوكالتين مستقبلا.

١١٣- وقال نائب المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشؤون أوروبا ورابطة الدول المستقلة إن الزيارة كانت قيّمة جدا لأنها أبرزت الدور الهام الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الانتقال من أوضاع ما بعد الصراع إلى وضع التنمية. وقال ممثل شعبة الدول العربية وأوروبا في صندوق الأمم المتحدة للسكان إنه نظرا لمحدودية موارد الصندوق في البوسنة والهرسك، كان عليه أن يركز جهوده في مجال تخصصه، وهو تحسين وضع الصحة الإنجابية للنساء والشباب، مع التأكيد على بناء القدرات الوطنية، ومحاولة تعبئة المزيد من الموارد غير الأساسية للبرامج الضرورية.

١١٤ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقريري الزيارتين الميدانيتين لهندوراس (DP/2001/CRP.6) والبوسنة والهرسك (DP/2001/CRP.7).

ثامنا – تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن مساهمتيهما في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٥ –عند عرض التقرير المتعلق بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للفترة ٢٠٠١–٢٠٠٥ (DP/2001/16) إلى المجلس التنفيذي، بدأت مساعدة مدير البرنامج ومدير مكتب سياسات التنمية بالتأكيد على مدى ضرورة تصعيد الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على كل مستويات البرنامج الإنمائي من أجل تنفيذ الالتزامات التي أعلنت أثناء مؤتمر قمة الألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

١١٦– وقالت مساعدة مدير البرنامج إن الاستجابة لتحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يُعد أولوية تنظيمية للبرنامج الإنمائي، وإن البرنامج يرى دوره من خلال التصدي للتحدي المتعلق بأصول الحكم. وبحكم ولايته المتمثلة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وبصفته أحد الأطراف التي ترعى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يحتل البرنامج الإنمائي موقعا فريدا يتيح له مساعدة البلدان في تحقيق استجابة شاملة ومنسقة، وإدماج استراتيجيات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدخلات ضد الوباء في التيار الرئيسي لسياسات وخطط التنمية، بما في ذلك استفادة من أدوات من قبيل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

١١٧– وقالت مساعدة المدير إن الاستراتيجية المقترحة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتأسس على نقاط القوة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي، فضلا عن الخبرة المكتسبة من خلال البرامج القطرية والإقليمية والعالمية. ويركز البرنامج الإنمائي على أنشطة الدعوة والحوار المتعلق بالسياسات العامة من أجل بناء قيادة قوية على كافة المستويات، ومن أجل بناء التحالفات وإجراء حوار وطني بشأن السياسات. كما تقع على عاتقه أدوار في مجالات تنمية القدرات والمؤسسات اللازمة لتخطيط البرامج الوطنية المتعددة القطاعات التي تراعي الفروق بين الجنسين لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة تلك البرامج وتنفيذها وإشاعة اللامركزية فيها؛ وإدماج الإيدز في صلب استراتيجيات التخطيط الإنمائي والحد من الفقر وعمليات توزيع الموارد؛ وتعزيز حقوق الإنسان كإطار

معياري وأخلاقي للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة اللازمة للتدخلات الواسعة النطاق لنشر المعلومات ورفع مستوى الوعي.

١١٨- وشددت مساعدة المدير على الأهمية المتزايدة لدور المنسق المقيم في سياق التحديات الجديدة التي يمثلها وباء الإيدز. وفي سياق الاستجابات، بلغ العدد الإجمالي للأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان المشمولة ببرامج ١١٣ فريقا حتى عام ٢٠٠٠. ومن خلال هذه الأفرقة المواضيعية، يكفل المنسق المقيم تماسك الاستجابات لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعمها لبعضها البعض بصورة متبادلة. ونظرا لضرورة تنسيق الاستجابات، سيواصل البرنامج الإنمائي دعم وتعزيز نظام المنسق المقيم لكي يقوم بدوره تماما على الصعيد القطري.

١١٩- وذكرت مساعدة المدير أن الشراكات هي مفتاح استجابة البرنامج الإنمائي، وأنها أحيانا تعوض النقص الحاد في الموارد. فعلى سبيل المثال، ترك إشراك أكثر من ١٥٠ من متطوعي الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية أثرا كبيرا على فعالية جهود البرنامج الإنمائي. غير أنها شددت على أنه لكي يتمكن البرنامج الإنمائي من القيام بدوره تماما داخل أسرة برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفقا لاستراتيجيته كمنظمة، فإن ثمة حاجة شديدة لزيادة الموارد لدعم عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري.

١٢٠- وأبرزت مساعدة المدير أن توسيع نطاق الاستجابة هو أكبر تحد يواجه البرنامج الإنمائي، وأنه يتبنى نهجا متنوعة لتحقيق نتائج ملموسة، من بينها: التركيز على تحليل السياسات والمشورة؛ والمساعدة في تهيئة بيئة تمكينية لفعالية جهود الوقاية والرعاية؛ ومساعدة البلدان في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر واستراتيجيات التنمية التي تتصدى للآثار الاجتماعية - الاقتصادية الأطول أجلا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبناء الشبكات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة؛ والدعم النشط لجهود التعاون بين بلدان الجنوب؛ وإنشاء نظام عالمي لمرافق الموارد دون الإقليمية وشبكة للمعارف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢١- ورحب نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالالتزام الذي أبداه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجالاته المواضيعية الستة ذات الأولوية، وبقيامه، كأحد الأطراف التي ترعى البرنامج المشترك، بأدوار قيادية نشطة في المجالات التي

تدخل في نطاق ولايته. وأثنت على تركيز البرنامج الإنمائي على نقاط القوة النسبية التي يتمتع بها وتطويره لاستراتيجيته كمنظمة. وأعربت عن تقدير برنامج الأمم المتحدة المشترك للمبادرات التي اتخذها البرنامج الإنمائي للتنسيق على المستوى القطري، فضلا عن الدور القيادي الذي اضطلع به في دعم النهج المتعددة القطاعات والتخفيف من الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٢- وهنأت وفود كثيرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن أولوياته، وأيدت خطوط الخدمات المركزة الخمسة التي حددها البرنامج الإنمائي في ورقة استراتيجيته كمنظمة. كما أثنت الوفود على إشراك متطوعي الأمم المتحدة بصورة نشطة في جهود البرنامج الإنمائي.

١٢٣- وشجعت وفود عديدة البرنامج الإنمائي على صقل استراتيجيته في أعقاب الدورة الاستثنائية القادمة التي ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإيدز، أخذا في الحسبان الالتزامات التي ستعلن أثناء الدورة الاستثنائية. وأكدت الوفود أيضا على أهمية توجيه تدخلات البرنامج الإنمائي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية بحيث تحقق آثارا ملموسة ونتائج مستمرة. كما شددت على ضرورة تماسك السياسات على المستويات الثلاثة، وعلى كفالة تنسيق الاستجابات المتخذة على كل مستوى من المستويات ودعمها لبعضها البعض.

١٢٤- وأكدت بعض الوفود على أهمية الآثار المتعلقة بأصول الحكم والآثار الاجتماعية – الاقتصادية وضرورة الإدارة على أساس النتائج، بما في ذلك تقدير الآثار والمساءلة. وتساءل أحد الوفود عن الطريقة التي يمكن أن يلعب بها البرنامج الإنمائي دورا أكبر في توضيح الارتباطات بين الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطلبت وفود عديدة مزيدا من المعلومات عن الأدوار التي يضطلع بها المنسق المقيم والأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما شددت الوفود على ضرورة توضيح الدور الذي تقوم به كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة في مجال الدعوة على الصعيد القطري لضمان اتساق الرسائل الموجهة من جميع الوكالات.

١٢٥- وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن قدرات الموارد البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن توفر التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيته كمنظمة. وأكد أحد الوفود على أهمية تدريب الموظفين على التعامل مع القضايا الحساسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي يصعب أحيانا مناقشتها علنا. ودعا ذلك الوفد البرنامج الإنمائي إلى الاستثمار بدرجة كبيرة في تعزيز قدرات الموظفين.

١٢٦- وردا على سؤال بشأن مستويات ملاك الموظفين، قالت مساعدة المدير إن هناك حاليا خمسة موظفين في المقر بالإضافة إلى موظفين اثنين منتدبين، فضلا عن حوالي ٧٠ منسقا قطريا يعملون في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسلمت بأن هذه الأعداد ليست كافية، غير أنها أفادت أن البرنامج الإنمائي أقر تجديدات من قبيل نهج الأفرقة البرامجية وشبكة المعارف من أجل زيادة إنتاجية القدرات المتاحة المحدودة من الموارد البشرية.

١٢٧- وتوضيحا لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أوضحت رئيسة الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أنه تم اتخاذ العديد من المبادرات. فالبرنامج الإنمائي كان الوكالة الرئيسية في المائدة المستديرة الرسمية المعنية بالآثار الاجتماعية - الاقتصادية لوباء الإيدز في الدورة الاستثنائية، وقد نشر تقريرا بعنوان ''فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: الآثار المترتبة على جهود الحد من الفقر''. ويعمل البرنامج الإنمائي بصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك والبنك الدولي من أجل إدماج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر في بعض البلدان. كما ثبت أن تقارير التنمية البشرية الوطنية أداة فعالة في هذا الشأن. غير أنها أقرت في الوقت ذاته بضرورة بذل المزيد من الجهود.

١٢٨- وفيما يتعلق بالأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة، أوضحت رئيسة الفريق أنه من بين ١٢٥ بلدا تُنفذ فيها برامج، اتخذ ١١٣ بلدا بعض الإجراءات من أجل تشكيل فريق مواضيعي، وإن كان لا يزال هناك ١٢ بلدا لا توجد فيها بعد أفرقة مواضيعية تابعة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأبلغت المجلس بأنه في بعض البلدان، يعمل المنسق المقيم طول الوقت تقريبا في موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنه لوحظت في كثير من البلدان زيادة في التعاون والتخطيط المتكامل، مثل إدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التقييمات القطرية المشتركة. وقال إن هناك خمسة تحديات يتعين على الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة التصدي لها: دعم الالتزامات الجديدة التي كلفت بها الدورة الاستثنائية الحكومات، بما في ذلك زيادة الاستجابات للخطط الاستراتيجية الوطنية؛ ودعم منظمات المجتمع المدني؛ وتوضيح أدوار ومسؤوليات كل وكالة؛ وتعزيز العمل الجماعي؛ وتعزيز المساءلة عن النتائج.

١٢٩- وإجمالا، أثنت الوفود على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجالاته ذات الأولوية، وكذلك استجابته المركزة في تطوير استراتيجية للمنظمة. غير أن بعض الوفود رأت أن الإشارات إلى الفئات الضعيفة وإلى حقوق الإنسان في الوثيقة DP/2001/16 هي إشارات غير مقبولة. وقالت هذه الوفود إنه طالما

كانت هذه القضايا من شواغل منظومة الأمم المتحدة بأكملها، فقد كان من الواجب مناقشتها في سياق الدورة الاستثنائية. ولذلك، فقد طلبوا إلى البرنامج الإنمائي تنقيح التقرير المتعلق بمساهمته في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ضوء المقررات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية، وإعادة تقديم التقرير لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٠- عند عرض التقرير المتعلق بمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان المقترحة في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/FPA/2001/9) إلى المجلس التنفيذي، قالت مديرة شعبة الدعم التقني إن الدعم الذي يقدمه الصندوق في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يسترشد بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي دعا إلى تعميم فرص الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، وبالاستعراض الذي أجري للمؤتمر بعد خمس سنوات، الذي أكد على أولوية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إن الصندوق أضفى عددا من المزايا المقارنة على أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك أخذ السياقات الاجتماعية - الاقتصادية في الحسبان مع التركيز بصفة خاصة على القضايا المتعلقة بالفروق بين الجنسين، مثل التمكين للمرأة وتحمل الذكور لمسؤولياتهم. كما أن الصندوق يتمتع بالقدرة على إدماج أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في البرامج المتكاملة للصحة الإنجابية، بما في ذلك التدخلات الإعلامية الرامية إلى تغيير أنماط السلوك. وقالت إن الصندوق يعمل مع طائفة واسعة من الشركاء، ويضطلع بدور قيادي بين وكالات الأمم المتحدة في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال شراء الواقيات المطاطية، والإمداد والنقل، وإعداد البرامج.

١٣١- وأبلغت منسقة الصندوق لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المجلس بأن الصندوق سيركز ما يقدمه من دعم على ثلاثة مجالات أساسية: (أ) الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب؛ (ب) وضع برامج شاملة لتوفير الواقيات المطاطية للذكور والإناث على حد سواء؛ (ج) الوقاية من الإصابة بين الحوامل ومن انتقال العدوى إلى أطفالهن. وقالت إن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب تتطلب تدخلات تأخذ في الحسبان السياق الثقافي لكل بلد من البلدان، وتتسم بملاءمتها للشباب، وتوفر التوعية والمعلومات والخدمات الرامية إلى تشجيع أشكال السلوك الجنسي المسؤولة والمأمونة. وفي مجال البرامج المتعلقة بالواقيات المطاطية، التي تشكل جزءا من استراتيجية الصندوق لتأمين السلع الأساسية اللازمة للصحة الإنجابية، سيعمل الصندوق لتعزيز قدرات البلدان على إدارة مسائل الإمداد والنقل، والتأكد من نوعية تلك السلع، والتسويق الاجتماعي لها. كما

ستدمج حماية الحوامل من فيروس نقص المناعة البشرية في جميع خدمات رعاية صحة الأمومة والطفولة التي يدعمها الصندوق.

١٣٢- وأضافت قائلة إنه لكي يحقق الصندوق أهدافه، فإنه سيواصل العمل مع شركائه في جميع القطاعات ذات الصلة. وقالت إن من الدروس التي اكتسبها الصندوق أن جهود الوقاية جهود ممكنة وناجحة وتحقق فعالية التكلفة؛ وأن الالتزام السياسي القوي عنصر ضروري؛ وأن نجاح جهود الوقاية والرعاية والدعم يتوقف على تبني نهج متعدد القطاعات؛ وأن جهود الوقاية والرعاية والدعم جهود مترابطة بصورة لا تنفصم وأنها تكون أكثر ما يكون فعالية عندما يجري برمجتها معا؛ وأن برامج الصحة الإنجابية والجنسية المقدمة تحتاج إلى المعلومات والخدمات، غير أنها أيضا بمثابة مداخل إلى التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ وأنه يجب أن تستفيد البرامج من الهياكل الموجودة بدلا من إقامة هياكل جديدة؛ وأنه لا بد من إشراك جميع أصحاب المصلحة المستفيدين من البرامج.

١٣٣- وأفاد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يضطلع بدور رئيسي بين الجهات التي ترعى البرنامج المشترك في مجالات من قبيل استعراض البرامج، ووضع الاستراتيجيات للمؤسسات، والقيام بحملات الوقاية بين المراهقين، ووضع برامج توزيع الواقيات المطاطية.

١٣٤- وأثناء مناقشة المساهمة المقترحة للصندوق في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، أعربت عدة وفود عن تأييدها للجهود التي يضطلع بها الصندوق في مجالاته البرنامجية الأساسية، وبخاصة في التأكيد على الوقاية، ولا سيما بين المراهقين. وشددت وفود عديدة على أهمية أنشطة الدعوة في عمل الصندوق في هذا المجال، ورحبت بالجهود التي يبذلها الصندوق لزيادة إشراك الذكور في أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أكدت الوفود على ضرورة الاستثمار في الأنشطة التي تجري على المستوى القطري، مع تكييف تلك الأنشطة مع خصوصيات الواقع في فرادى البلدان. وأيد المجلس التركيز الموضوعي المعروض، واعترف بما يملكه الصندوق من خبرة ومزايا مقارنة في الاضطلاع بدوره القيادي في تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمعايير الأساسية التي وضعها استعراض المؤتمر بعد خمس سنوات من انعقاده. وطلب عدة أعضاء في المجلس إلى الصندوق أن يكثف جهوده وأن يضطلع بدور قيادي أكثر وضوحا في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما بين الشباب.

١٣٥- وقالت عدة وفود إن مجالات التركيز الأساسية الثلاثة تتفق بصورة طيبة مع ولاية الصندوق ومزاياه المقارنة وقدراته التقنية. وجرى التشديد بصورة خاصة على دور الصندوق في العمل مع الشباب - فخبرة الصندوق في هذا المجال ومعرفته بحساسية هذه التدخلات تمكنه من الاضطلاع بجهد طيب فيه. وأشار أحد الوفود إلى أهمية الحرص على عدم استبعاد الأولاد من هذه الجهود. وقال وفد آخر إنه يجب تعزيز الدور الذي يقوم به الصندوق في مجال الدعوة. وأيد وفد آخر استراتيجية الصندوق، وإن كان قد قال إن كل ما تم إنجازه يظل غير كاف في مواجهة الآثار المدمرة للوباء.

١٣٦- وأشار أحد الوفود إلى أهمية إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وضع البرامج وتنفيذها. وتساءل وفد آخر عما يقوم به الصندوق فيما يتعلق بمبيدات الميكروبات. وقال وفد آخر إن الاجتماع الأخير لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك قد دعا إلى مزيد من التعاون على الصعيد الميداني، وقال إنه لا بد من مواصلة هذا التعاون على الصعيد العالمي. وطلب وفد آخر إلى الصندوق أن يزيد من سرعة ما يقوم به من إجراءات، وأن يحاسب موظفيه الميدانيين وفقا لما يحققونه من نتائج.

١٣٧- وردا على ذلك، قالت مديرة شعبة الدعم التقني ومنسقة شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إن ردود الفعل الإيجابية من جانب أعضاء المجلس التنفيذي ستجدد طاقة الصندوق فيما يبذله من جهود في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأضافت أن الصندوق يتفق تماما مع أعضاء المجلس بشأن أهمية بناء الشراكات. وقالت إن إشراك الفئات المستهدفة في وضع وتنفيذ البرامج هو الفلسفة التي يتبعها الصندوق في جميع أنشطته. وفيما يتعلق بالمساءلة وأهمية الرصد ووضع المؤشرات على أساس النتائج، قالت إن المديرة التنفيذية قد أوضحت بالفعل أن ذلك يمثل أولوية على أعلى المستويات في الصندوق. وأكدت للمجلس أن الصندوق سيواصل العمل مع قطاع التعليم، داخل المدارس وخارجها على حد سواء، كطريقة للتأثير بصورة إيجابية على سلوك الشباب. وأعربت مديرة شعبة الدعم التقني عن موافقتها بشدة على أهمية تدريب موظفي الصندوق فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لتمكينهم من تقديم الدعم الكامل لجهود الشركاء الوطنيين في التصدي لمهمة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إن المسألة لا تتعلق فحسب بالمسائل التقنية، وإنما أيضا بمعرفة القضايا التي تتسم بالحساسية؛ وأضافت أنها تتطلع قدما إلى التعاون مع الأطراف الأخرى في ذلك الجانب.

١٣٨- وفيما يتعلق بمدى فعالية الأفرقة المواضيعية، قالت مديرة شعبة الدعم التقني إن بعض تلك الأفرقة يعمل بصورة أكثر فعالية من البعض الآخر، وإنه يلزم بذل جهود لتعزيزها.

وأعربت عن اتفاقها مع الوفود التي قالت إنه لا بد من زيادة الموارد المتاحة. وقالت إن الصندوق سيزيد من سرعة جهوده ويضاعفها من أجل الحصول على الدعم المالي اللازم. واختتمت كلمتها بقولها إن الصندوق اكتسب كثيرا من الدروس المفيدة من الجهود الوطنية، وتوجهت بالشكر إلى أعضاء المجلس الذين تقاسموا مع الصندوق ما لديهم من خبرات.

١٣٩- وقالت منسقة شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إن شركاء الصندوق في مجال البحوث، مثل مجلس السكان، يجرون أبحاثا على مبيدات الميكروبات، غير أن النتائج لم تصل بعد إلى حد أن تصبح واقعا بالنسبة لتنفيذ البرامج. وقالت إن هذه البحوث تنطوي على إمكانيات كبيرة بالنسبة للنساء اللاتي ترغبن في الحمل وترغبن أيضا في حماية أنفسهن من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي تناولها لأثر جهود الوقاية من الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، قالت إنه لما كانت استجابة الصندوق لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تتم في سياق الصحة الإنجابية، فقد كان من الصعب بدرجة كبيرة حقا الحصول على بيانات دقيقة لتحديد مدى النجاح، مثلا في قياس التغير في النسب المئوية لأفراد الفئات الضعيفة الذين يمارسون الجنس دون حماية. وفيما يتعلق بضرورة بناء قدرات الموظفين، رحبت بالفرص المتاحة لزيادة فهم موظفي الصندوق وحساسيتهم بالنسبة للمسائل المحيطة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

١٤٠- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠١/٩
الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالوثيقة DP/FPA/2001/9؛

٢ - **يؤيد** التركيز الموضوعي المقترح للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2001/9؛

٣ - **يؤيد** النهج العام الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان في التعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وسائر وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص؛

٤ - **يسلم** بما يحظى به الصندوق من خبرة وميزة نسبية في الاضطلاع بدوره القيادي في تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتدابير الرئيسية للاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وما يحققه من استفادة من شبكاته المنتشرة على الصعيد القطري، وفي هذا الصدد، يطلب إلى الصندوق أن يقوم، في سياق توصيات المجلس التنسيقي[1] لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بمضاعفة جهوده، والقيام بدور قيادي أوضح في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما بين صغار السن؛

٥ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة الاستفادة من تجاربه في التصدي للمسائل الجنسانية، بما في ذلك ما يتعلق منها بدور الرجال، باعتباره دورا متمما لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛

٦ - **يشجع أيضا** جميع الحكومات على تقديم الدعم إلى الجهود التي يبذلها الصندوق عن طريق زيادة ما تبديه من التزام، بما في ذلك الالتزام المالي، وكبح جماح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعكس مساره في سياق البرامج القطرية.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا - التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠

١٤١- عرض مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره عن عام ٢٠٠٠ (DP/2001/14 وAdd.1-3). وأشار إلى أن البرنامج يبذل قصارى جهده لكي تؤتي الخطة التي وضعها المجلس التنفيذي ثمارها، ولا سيما فيما يتصل بأنشطة المتابعة لمؤتمر قمة الألفية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، والأعمال التحضيرية للمؤتمرين المعنيين بالعنصرية وتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(١) كما وردت تحت البند ٢ في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز عن الاجتماع الحادي عشر الذي عقده المجلس التنسيقي للبرنامج.

١٤٢- وأكد مدير البرنامج على ضرورة القيام بإجراءات فورية حاسمة لضمان أن تحقق أغلبية أقل البلدان نموا الأهداف الإنمائية المحددة في إعلان قمة الألفية. ووصولا لتلك الغاية، لا بد وأن يكون هناك هيكل أكثر عدلا لإدارة شؤون العالم، ويجب أن تتاح الفرصة للبلدان النامية، ولا سيما أفقرها، لكي يكون لها صوت مسموع وأثر حقيقي في المؤتمرات الدولية. والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي تشارك بالفعل مشاركة نشطة في الإعداد لمشاريع تمويل التنمية ولمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي العمل على كفالة التصدي لقضايا وأولويات البلدان النامية التي تلتمس الدعم من البرنامج الإنمائي.

١٤٣- وشدد مدير البرنامج على أهمية تعبئة الرأي العام من أجل اجتذاب الموارد الضرورية وكفالة الالتزام السياسي اللازم لكسب الحرب ضد الفقر. وقال إن البرنامج الإنمائي يعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومع المجموعة الإنمائية بالأمم المتحدة في أنشطة متابعة أهداف مؤتمر قمة الألفية. وأفاد مدير البرنامج أنه يعتزم القيام، بدءا من عام ٢٠٠١، بحملة عالمية موجهة إلى الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني لخلق الزخم السياسي اللازم لتوفير الموارد الكافية ولإيلاء الأولوية للسياسات العامة الرامية إلى ضمان أن يستفيد الجميع من عملية العولمة.

١٤٤- وأوضح مدير البرنامج بعد ذلك بعض الإنجازات الرئيسية التي تحققت عام ٢٠٠٠، والتحديات المنتظرة في الطريق. وقال إن الإصلاح التنظيمي، الذي كثيرا ما لا تتحقق آثاره الإيجابية إلا ببطء، قد بدأ يظهر نتائج وآثارا حقيقية على المستوى القطري. وأشاد بإخلاص موظفي البرنامج الإنمائي، الذين تحملوا عقدا من الاضطرابات التي لم يسبق لها مثيل. وقال إن البرنامج الإنمائي أصبح يحقق إنجازات أكثر بعدد أقل من العاملين. وأعرب مدير البرنامج عن اعتقاده أن أعظم مكافأة هي يُنظر إلى البرنامج الإنمائي كأفضل شريك في التنمية. وأوضح أن خطة العمل التي وضعها لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تهدف إلى إتاحة الفرصة أمام البرنامج الإنمائي للشروع في هذه المهمة.

١٤٥- وأفاد مدير البرنامج أن المهمة الرئيسية في العام الأول من خطة العمل كانت تتمثل في إعادة توجيه الرؤية الشاملة للبرنامج الإنمائي وهياكله ونظم قياساته. وفي العام الثاني، انتقلت بؤرة التشديد من جهود الإصلاح في المقر إلى الإصلاح على الصعيد القطري، مع التركيز على البشر والأداء. وقد تحقق قدر هائل من النجاح في العامين الأولين. وقدم المقر دعما لعمليات إعادة تشكيل المكاتب القطرية لـ ٨٠ مكتبا قطريا. وسيكرس العام الثالث لأداء التنمية، بتطبيق نقاط القوة الجديدة على المستوى القطري لتحقيق أثر إنمائي شامل

ومتماسك ولمساعدة البلدان المشمولة بالبرامج على الاستفادة بدرجة أكبر من الخدمات المعززة التي يقدمها البرنامج الإنمائي.

١٤٦- ويتضمن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ أدلة على تحقق نتائج ملموسة في مجالات الممارسات الستة - أصول الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر، والبيئة والطاقة، ومنع الأزمات والتخفيف من حدتها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - وذلك استنادا إلى الأولويات الوطنية وطلبات الحصول على خدمات البرنامج الإنمائي. كما أن الجهود المبذولة في مجالي إدماج المنظور الجنساني في صلب الأنشطة والتعاون بين بلدان الجنوب قد بدأت تؤتي ثمارها. وفيما يتعلق بالفروق بين الجنسين، يواصل البرنامج الإنمائي السعي إلى إقامة شراكة فعالة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، رغم أن التحديات القائمة لا تزال هائلة.

١٤٧- وأكد مدير البرنامج على أن الطريق إلى تجديد البرنامج الإنمائي، استنادا إلى خطة العمل، هو من خلال تبني نموذج جديد للعمليات على الصعيد القطري يشدد على السياسات العامة والخدمات الاستشارية، ودعم نظام المنسق المقيم، وتقديم المساعدات لدعم التنمية. وبالتالي، سيضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في إنشاء مجموعة من الخدمات الإنمائية المتكاملة المشتركة في كل بلد من البلدان المشمولة بالبرامج استنادا إلى البرامج المملوكة ملكية وطنية. وشدد مدير البرنامج على أن التركيز النظري الجديد للبرنامج الإنمائي لا يعني بأي حال من الأحوال تراجع المنظمة عن العمل في المشاريع المحددة. فالهدف يتمثل في تنظيم المشاريع بصورة أفضل تناسبا مع الأهداف الأوسع التي تتوافق مع الأولويات الاستراتيجية للبلدان النامية. كما أن كل البرامج مصممة بحيث تحقق أقصى استفادة من الأصول الحقيقية للبرنامج الإنمائي: الخبرة الفنية المبتكرة في مجال السياسات العامة، والوضع المتفرد الذي يتمتع فيه بثقة الجميع، والأثر الحفاز الذي يتركه على استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقا.

١٤٨- وأشار مدير البرنامج إلى أنه يجب أن يواصل البرنامج الإنمائي تحسين الكفاءة بإعادة توزيع موارد الميزانية على المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية، مثل إعادة توجيه الأعمال التجارية، وتكنولوجيا المعلومات، والتعلم الذاتي، ووظائف بدء الالتحاق بالخدمة، والدعم الموضوعي للسياسات العامة، وتلبية احتياجات الموظفين فيما يتصل بالأمن والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن المنظمة بحاجة إلى مواصلة تعزيز نظام المنسق المقيم، من خلال الجهود التعاونية الرامية إلى كفالة زيادة الملكية الوطنية للآليات من قبيل

التقييم القطري الموحد وإطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، مع مواصلة الجهود لحشد هذه العناصر من أجل تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية.

١٤٩- وأفاد مدير البرنامج أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بدأ البرنامج الإنمائي عملية لإعادة تشكيل المكاتب القطرية، مع توفير مجموعة واضحة من الالتزامات من جانب المقر وتوفير موارد إضافية كي تستخدمها المكاتب القطرية في إحداث تحول في المبادرات على المستوى القطري. ونتيجة لذلك، صار الموظفون من جميع البلدان يتعرفون على مبادئ ومنهجيات عملية إعادة تشكيل المكاتب القطرية من خلال سلسلة من حلقات العمل المدعومة من حوالي ٨٠ بعثة، تساعد المكاتب القطرية في وضع خططها للتحول. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، سيكون ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من المكاتب القطرية قد انتهى من إعداد وتنفيذ خطط الأنشطة التي ستعيد توجيه الموارد البشرية والمالية بحيث تتوافق مع المجالات الاستراتيجية التي تحددها البلدان.

١٥٠- وفيما يتعلق بمسألة التعلم الهامة، أفاد مدير البرنامج أن الموظفين الموجودين، وبخاصة الموظفين الفنيين الوطنيين، سيعززون مهاراتهم الإدارية والموضوعية من خلال الأكاديمية الإنمائية الإلكترونية الجديدة، التي تم اختيار أول ١٠٠ زميل لها. وفي عام ٢٠٠٠، اشترك ما مجموعه ١١٠ مكاتب قطرية في تعلم مهارات جديدة لإدماج المنظور الجنساني في صلب السياسات والأنشطة.

١٥١- وفيما يتعلق بأمن الموظفين، أكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يؤيد بقوة مقترحات الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة، وأنه بالإضافة إلى ذلك سيبذل قصارى جهده لتنفيذ التدابير المشتركة للسلامة والأمن لكفالة حماية جميع الموظفين.

١٥٢- وذكّر مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية الاستراتيجية يعني أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن ينجز ما هو أكثر من مجرد إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. إذ يتعين إشراك الشركاء من البلدان النامية في الحوار المتعلق بالطريقة التي يمكن بها أن يدعم البرنامج الإنمائي المشاريع المملوكة ملكية وطنية كأفضل ما يكون الدعم. ويشارك الممثلون المقيمون بالفعل في هذا الحوار، بدعم من الفريق التنفيذي. وأعرب مدير البرنامج عن التزامه بإعادة توجيه بؤرة التركيز الإدارية – من العمليات الداخلية إلى الاستراتيجيات القطرية، مع إبراز وتجميع مواطن قوة البرنامج الإنمائي ومزاياه المقارنة. وشدد مدير البرنامج على التوسع في الشراكات مع مراكز المعرفة والتعلم في البلدان النامية، بما يسمح بالتوسع المطرد في التعاون بين بلدان الجنوب.

١٥٣- وفيما يتعلق بالملكية الوطنية وفعالية توصيل الخدمات، أكد مدير البرنامج على الهدف المحوري المتمثل في تعزيز الملكية الوطنية لجميع الأنشطة الإنمائية. وأكد أن التنفيذ الوطني سيظل طريقة التشغيل المفضلة، وسيجري تعزيزها بإطلاق يد البرنامج الإنمائي في تقديم دعم بالخدمات يتسم بمرونة أكبر. وقال إنه يتطلع إلى مناقشة أنشطة المتابعة لتقييمات التنفيذ غير الأساسي والمباشر في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٥٤- وأفاد مدير البرنامج أن إجمالي الإيرادات الصافية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠ بلغ ٦٣٤ مليون دولار، وهو ما يقل بحوالي ٤٧ مليون دولار عن حجم الإيرادات في عام ١٩٩٩ - وهو ما يرجع في جانب منه إلى قوة الدولار. وأفاد أن الاسقاطات تتوقع في عام ٢٠٠١ زيادة قدرها ٢ في المائة عن أرقام عام ٢٠٠٠، بما يمثل أول زيادة حقيقية في المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي خلال أكثر من ثماني سنوات، وأشار إلى أن ما يصل إلى ١٤ مانحا من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أوضحوا أنهم سيزيدون مساهماتهم في الموارد العادية (الأساسية). وأفاد أن حوالي ٤٢ بلدا من البلدان المشمولة بالبرامج قد تعهدت بتقديم مساهمات لقاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي رغم ما تواجهه هذه البلدان من ضغوط شديدة. ولكن على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، أشار مدير البرنامج مع الأسف إلى أنه في عام ٢٠٠٠، تراجع مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى مستوياتها كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أي أقل من ٠,٧ في المائة. وأشار كذلك مع القلق إلى أن ميل المانحين للتركيز على مواضيع بعينها قد ترك كثيرا من أقل البلدان نموا مع مانحين لا يعتبرون هذه البلدان شركاء إنمائيين معينين يتسمون بالأولوية. ففي التسعينات من القرن الماضي، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٤٥ في المائة من حيث نصيب الفرد. وذلك يعزز ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة لزيادة الموارد العادية، المخصصة بدرجة كبيرة إلى من يعانون الفقر المدقع - ولا سيما في أفريقيا.

١٥٥- واختتم مدير البرنامج كلمته بتذكير المجلس التنفيذي بضرورة مواصلة التركيز على التحدي المتمثل في وضع خطة جديدة للتنمية في القرن الحادي والعشرين، على النحو الذي أكده إعلان قمة الألفية. وأعرب عن أمله في أن يوفر المؤتمر القادم بشأن تمويل التنمية واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المحفل الضروري لتبيان خطة عمل ملائمة. كما أعرب عن أمله في أنه عندما يتم تنفيذ خطط العمل الاستراتيجية، سيتمكن البرنامج الإنمائي، بعد تجديده وإعادة توجيه بؤرة تركيزه وتوفير الموارد له تماما، من احتلال مكانه في قلب الجهود العالمية والوطنية لتنفيذ تلك الخطط.

التعليقات العامة على تقرير مدير البرنامج لعام ٢٠٠٠

١٥٦- رحبت الوفود بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠. وأثنت الوفود على العرض الممتاز الذي قدمه مدير البرنامج، وعلى التقديم الصريح والواضح والمتوازن الذي أوجز ما تحقق من نتائج وما يتبقى إنجازه في مجالات الممارسات الستة وفي خطط العمل؛ وأثنت الوفود أيضا على الموظفين لأدائهم الممتاز. وشجعت بعض الوفود مدير البرنامج على مواصلة برنامج الإصلاح لتحسين كفاءة وفعالية البرنامج الإنمائي. وقالوا إن البرنامج الإنمائي يجب أن يضطلع بمشاورات مع الحكومات الوطنية، حسب الاقتضاء، في عمليات إعادة صياغة موجزات المكاتب القطرية. وأشاروا إلى أن نوعية الأداء، وبخاصة على الصعيد القطري، هي التي ستحدد مستوى المساهمات في موارد البرنامج الإنمائي. كما شجعت عدة وفود مدير البرنامج على تحيق التآزر بين النهجين النظري والعملي، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات والظروف المتنوعة في البلدان المشمولة بالبرامج.

١٥٧- ورحبت عدة وفود بمشاركة البرنامج الإنمائي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشددوا على القضايا الإنمائية التي يثيرها الوباء. وقالوا إن البرنامج الإنمائي هو إحدى المنظمات القليلة جدا التي تدرك البعد الإنمائي للوباء. وشجع بعض الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، وتنسيق أنشطته مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية، والأطراف غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، والتركيز على المجالات التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بمزايا مقارنة. وحثت بعض الوفود البرنامج الإنمائي على أن يقوم، في ضوء ما يتمتع به من مزايا مقارنة، بتعزيز دوره التنسيقي، وإشراك السلطات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة والمصادر الأخرى للتمويل الإنمائي. غير أن عددا من الوفود أكد على أن عملية البرمجة لا بد وأن تكون موجهة ومدفوعة بالاعتبارات والظروف الخاصة بكل بلد، وشددوا على أن العلاقة التكاملية بين التنفيذ الوطني والمباشر يمكن أن تؤدي إلى تعزيز القدرات الوطنية. وشدد البعض على مسألة بناء القدرات كعنصر حيوي في الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. وأضاف أحد الوفود أنه لا بد من الوصول إلى الاستغلال الكامل للمؤسسات التدريبية القائمة.

١٥٨- وأحاطت عدة وفود بالجهود المبذولة لإدماج القضايا الجنسانية في برامج البرنامج الإنمائي في المقر وفي البلدان المشمولة بالبرامج. وحثت مدير البرنامج على بذل مزيد من الجهد في هذا الصدد، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، رغم العقبات الهائلة القائمة في بعض البلدان المشمولة بالبرامج.

١٥٩- وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وقالوا إن البرنامج الإنمائي يتحمل مسؤوليات خاصة في هذا الصدد، باعتباره الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة والقائم على إدارة نظام المنسق المقيم. غير أن الوفود شددت على أن المسؤولية الأولية عن موظفي الأمم المتحدة تقع على عاتق الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية. وأكدوا أن توفير أمن الأمم المتحدة يجب أن يقوم على المساءلة، والتنسيق الثابت في الميدان، والتدريب الموحد، والمبادئ التوجيهية التنفيذية الأساسية.

١٦٠- ورحبت وفود عديدة بالتحسن الذي طرأ على الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، رغم أن المستوى العام يظل غير كاف. وانضمت عدة وفود إلى مدير البرنامج في مناشدته دوائر المانحين أن تستجمع إرادتها السياسية، وأن تسهم بسخاء لتمكين المنظمة من تحقيق الهدف العام لإعلان قمة الألفية المتمثل في تخفيض الفقر المطلق بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأعلنت بعض الوفود من جديد التزامها بزيادة مساهماتها في الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي. ودعت وفود أخرى إلى تحقيق توازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، ونصحت بتوخي الحرص في معالجة ترتيبات التمويل والإنفاق المواضيعي بما لا يضر بأولويات واحتياجات البلدان المشمولة بالبرامج. كما طلب البعض إلى البرنامج الإنمائي أن يساعد في تعبئة الدعم في التحضير لمؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده عام ٢٠٠٢.

رد مدير البرنامج

١٦١- توجه مدير البرنامج بالشكر إلى المجلس التنفيذي لما أبداه من تعليقات ثاقبة، وأعرب عن سروره للتوازن بين البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج في قائمة المتكلمين. وأعرب عن أسفه لأن التقرير لم يُوزع بجميع اللغات، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى حجم الوثائق والعبء الهائل الواقع على دوائر تجهيز الوثائق بالأمم المتحدة. ووعد بالنظر في هذه المسألة لتفادي حدوث مواقف مشابهة في المستقبل.

١٦٢- وأشار إلى ما أعربت عنه الوفود من قلق وتأييد بشأن القضايا الجنسانية، وقال إن البرنامج الإنمائي يشاطر الوفود فيما أعربت عنه. وأضاف أنه سُجل في عام ٢٠٠٠ تقدم بالمقارنة بعام ١٩٩٩. ولاحظ أنه يصعب قياس النجاح في إدماج المنظور الجنساني في صلب السياسات والأنشطة لأنه عنصر مشترك بين كل القطاعات وجزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة. وأكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل في القضايا الجنسانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي عُينت مديرته التنفيذية النصير الداخلي للقضايا الجنسانية داخل البرنامج الإنمائي.

١٦٣- وفيما يتعلق بتكاليف وميزانيات البرنامج الإنمائي، أفاد مدير البرنامج أن عملية إعادة الهيكلة تنطوي على تكاليف عامة تم تمويلها بطريقتين: من خلال الدعم من موارد خارجة عن الميزانية المقدم لمبادرات إعادة الهيكلة، ومن خلال الوفورات. ولاحظ أن مجموع التكاليف الإدارية للبرنامج الإنمائي كنسبة من الإيرادات هو من بين أفضل المعدلات؛ فالتكاليف أقل بصورة عامة من التكاليف في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

١٦٤- وأوضح مدير البرنامج العلاقة بين النهجين النظري والعملي بأن لاحظ أن المطلوب هو الجمع بصورة استراتيجية سليمة بين الاثنين، حيث يكون للمشاريع أثر حفاز واضح وتحقق دفعة نحو التغيير على الصعيد الوطني. ولاحظ أنه سيتم بالاتفاق مع السلطات الوطنية وقف المشاريع التي لا تحقق معايير التآزر بين السياسات العامة والمشاريع.

١٦٥- وأوضح أيضا أن الهدف من الحملة المحيطة بأهداف مؤتمر قمة الألفية هو حشد الدعم من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض الفقر المطلق بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن نتائج الحالات التجريبية ستساعد في تعبئة الرأي العام في بلدان الشمال بتبيان ما الذي يحدث على أرض الواقع في البلدان المشمولة بالبرامج من أجل تعبئة الموارد المطلوبة.

١٦٦- وفيما يتعلق بقضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لاحظ مدير البرنامج أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يلعب دورا في تطوير السياسات الوطنية بشأن الإيدز وفي نشر المعلومات من أجل بناء الوعي وتغيير أنماط السلوك، بما يساعد على احتواء انتشار الوباء. ولاحظ كذلك أن البرنامج الإنمائي ومجمل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تمتلك مستوى بالغ الأهمية من القدرات التي تتسم بالحيوية في بناء القدرات الوطنية والتنسيق والدعوة على الصعيدين الوطني والدولي. وأكد أن البرنامج الإنمائي لن يدخل في المجالات التي تتمتع فيها جهات أخرى بمزايا مقارنة.

١٦٧- وأكد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي يحتل مكانا واضحا في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. فالمنظمة تنتقل من المشاريع البيانية إلى النُهج القائمة على السياسات العامة، بالاستفادة من الخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على التفكير في استراتيجياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٦٨- وفيما يتعلق بمسألة تبسيط البيروقراطية، أشار مدير البرنامج إلى أن السرعة عامل بالغ الأهمية في توصيل الخدمات إلى البلدان المشمولة بالبرامج. كما أشار إلى أن البرنامج الإنمائي سيظل يتسم بالمرونة، وسيستجيب للاحتياجات والأولويات القطرية. وبالنسبة

لتخفيض أعداد الموظفين في المكاتب القطرية، قال مدير البرنامج إن عملية إعادة تشكيل المكاتب القطرية تهدف إلى تشكيل أفرقة لتوصيل الخدمات التي سيوفرها البرنامج الإنمائي الجديد. كما أن تخفيض أعداد الموظفين هو نتيجة لعدم نمو الميزانيات. وذكّر المجلس التنفيذي بأن التخفيض الذي حدث في المقر يفوق كثيرا ما حدث في المكاتب القطرية، دون أن يحقق ذلك أي وفورات لأن معظم الوظائف التي جرى تخفيضها كانت ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. واختتم مدير البرنامج كلمته بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى المجلس للمناقشة البناءة للغاية التي أجراها بشأن تقريره.

نظرة عامة على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

١٦٩- عرض مدير البرنامج المناوب التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/14/Add.1). وقال إن إعداد التقرير يمثل علامة بارزة أخرى في مسيرة الإدارة على أساس النتائج، مشيرا إلى أن البرنامج الإنمائي حقق نتائج تفوق التوقعات بفضل تشجيع أعضاء المجلس التنفيذي ودعمهم ومشاركتهم النشطة. وذكّر المجلس بأن التقرير السنوي الأول قد ركز على تحديد النتائج. أما التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ فقد ركز على استقاء الدروس المستفادة في إدارة المنظمة. كما أن البرنامج الإنمائي، في إعداده للتقرير، تبنى نهج الإدارة على أساس النتائج كجزء من اتفاقه مع المجلس التنفيذي.

١٧٠- وأفاد مدير فريق دعم العمليات أن عملية إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج قد استمدت التوجيه من إعلان قمة الألفية لكفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم، ولتهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي تكون مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر. وتركز العرض على طبيعة الدعم والأداء والمنهجية.

١٧١- وكشف التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وجود ترابط بين الأنشطة النظرية والعملية في أهدافه الستة، التي تنقسم بدورها إلى أهداف فرعية ونتائج ونواتج. ويتصل أكثر من ٧٥ في المائة من أنشطة البرنامج الإنمائي ببناء القدرات ووضع السياسات والاستراتيجيات. وكان توزيع النتائج مماثلا لما كان عليه الحال عام ١٩٩٩. وكان التقدم المحرز عام ٢٠٠٠ على مستوى النتائج يتراوح بين ٥٣ و٧٧ في المائة. وكانت معدلات تحقيق النواتج السنوية المستهدفة تتراوح بين ٥٧ و٩٢ في المائة. وكانت الأولويات الرئيسية (أصول الحكم، والفقر، والبيئة) تتفق مع الموارد الأساسية وغير الأساسية. وقد ترك انخفاض مستوى الموارد الأساسية أثرا سلبيا على نطاق التغطية والأداء.

١٧٢- وقد انتقلت تقارير التنمية البشرية الوطنية من مرحلة الدعوة والتحليل إلى مرحلة العمل. وتضاعفت الأنشطة المبذولة في مجال حقوق الإنسان بناء على طلب الحكومات،

وكانت الإجراءات ذات القاعدة العريضة في مجال الحد من الفقر تصل إلى ٩٠ في المائة من جميع الحالات. وتضاعف عدد البلدان التي تتلقى دعما من خلال البرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما جرى تطوير القدرات من أجل الإدارة المستدامة للبيئة.

١٧٣- وتحقق تقدم كبير في مجال إدماج المنظور الجنساني في صلب السياسات والأنشطة. كما بذلت جهود لتضييق الفجوة بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراعات.

١٧٤- وأفاد المدير أنه لا تزال هناك بعض التحديات، منها إصلاح القطاع العام لجعله أكثر كفاءة؛ والحد من الأثر السلبي للعولمة؛ وإطار تقييم العمل المتعلق بقاعدة الأصول المتاحة للفقراء؛ وإدماج القضايا البيئية في البرامج المتعلقة بالفقر وأصول الحكم؛ وزيادة تنسيق الإجراءات المتعلقة بإدماج المنظور الجنساني في صلب السياسات والأنشطة؛ والحد من تكاليف المعاملات.

١٧٥- وفيما يتعلق بالمنهجية، تحققت الإنجازات في مجالات التحقق من البيانات، وإدخال خطوط قاعدية وتحسينات هيكلية، في حين شملت التحديات استخدام مؤشرات الحالات، وتقييم المسائل الشاملة لعدة قطاعات والشراكات. إلا أن الحاجة تدعو إلى إجراء مزيد من التبسيط دون الإخلال بالدقة، وإلى تحسين المنهجية وتنقيح قاعدة البيانات.

تعليقات عامة على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠

١٧٦- عتبرت الوفود أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ أفضل من تقرير العام السابق، وأثنت على أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشكلت الوثيقة خطوة متقدمة هامة فيما يتعلق بالمنهجية – ولا سيما في مجال التمييز بين الأداء على صعيدي النتائج والأنشطة؛ وتصنيف التقدم المحرز وتعزيز البيانات؛ والنهج المنسق والمنظم للحصول على النتائج؛ ووفرة المعلومات المتعلقة بمختلف جوانب التركيز والأداء؛ والصراحة التي تم فيها تقييم الأداء. ورأت بعض الوفود أن هذه السمات تقدم مثالا جيدا لمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب أيضا عن التقدير لإدراج الصناديق والبرامج المشتركة في التقرير السنوي، ولا سيما متطوعو الأمم المتحدة، وتم تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التشديد على تقديم تقارير عن الصناديق المرتبطة بالبرنامج لتعزيز التعاون، والأدوار والإسناد. وبشكل عام، ذكرت الوفود أن التقرير يقدم إثباتا كبيرا بأن البرنامج يحدث تغييرا في حياة الناس. كما طلب بعض الوفود عقد دورة غير رسمية لمناقشة النهج المستخدم في إعداد التقرير، نظمت في ٢١ حزيران/يونيه.

١٧٧- واقترحت الوفود أن يكون الملخص التنفيذي للتقرير السنوي جزءا من التقرير، وأوصت بتبسيط التقارير في المستقبل، وجعلها متاحة لمجموعة أكبر من القراء. وكان ثمة توافق في الآراء بدمج التقرير السنوي لمدير البرنامج والتقرير الذي يركز على النتائج لتفادي الازدواجية، والتقليل من حجم النص. ورأى البعض أنه، بالإضافة إلى التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم، ستوفر المجموعة المقترحة للوثائق التحليلية أساسا جيدا للنظر في مسائل تتعلق بفعالية التنمية. وكان من بين الاقتراحات الأخرى أن يتم التمييز بدقة بين التقدم المحرز على صعيدي النتائج والأنشطة؛ والتركيز بشكل أكبر على تحليل النتائج؛ والتركيز على تقييم المجالات ذات الأداء السيئ؛ وتحديد الإجراءات ذات الوجهة المستقبلية؛ وتحديد إجراءات متابعة المسائل المطروحة في تقارير سابقة، وتقصي إمكانية إشراك جهات خارجية أو مستقلة في إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأُعرب أيضا عن تقديم الدعم من أجل مواصلة استخدام مؤشرات الحالات.

١٧٨- وأعربت الوفود عن تقديرها للتركيز على أهداف الألفية الإنمائية أو الأهداف الإنمائية الدولية، وحملة الدعوة العالمية التي اقترحها مدير البرنامج. وأكدت بعض الوفود على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي لتحديات العولمة، ولا سيما من خلال تطوير القدرات. وشددت الوفود على أهمية مواصلة البرنامج دعمه للتعاون الفني فيما بين البلدان النامية. وطلب إلى البرنامج توضيح مشاركته في تمويل مؤتمرات التنمية.

١٧٩- وفي حين رحبت بعض الوفود بظهور التركيز على حقوق الإنسان، أعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن النهج القائم على الحقوق في وضع البرامج. وأوصت الوفود بأن يواصل البرنامج تركيزه على نهج قطري المنحى للتخفيف من حدة الفقر.

١٨٠- وأعربت الوفود عن تقديرها لدور البرنامج القيادي ودعمه في مساعدة البلدان في إعداد ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر ومبادرة استراتيجيات الحد من الفقر. ولاحظت بعض الوفود أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لم يقدم أدلة كافية عن وجود نهج شاملة لعدة قطاعات للتخفيف من حدة الفقر. وشددت بعض الوفود على الصلة بين الحكم والتخفيف من حدة الفقر ودعت إلى استمرار البرنامج في تولي الريادة في هذا الصدد. وطلبت وفود أخرى إلى البرنامج توضيح ميزته النسبية في التعامل مع وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك لأن البرنامج كان هو إحدى المنظمات القليلة التي تفهم البُعد الإنمائي للمشكلة.

١٨١- ورحبت الوفود بمشاركة البرنامج في قطاع البيئة والطاقة؛ وفي ربط التخفيف من حدة الفقر بإدارة البيئة؛ وفي إعداد سياسات منقحة تتعلق بالبيئة وفي إطلاق مبادرة الفقر والبيئة.

١٨٢- وتم تشجيع البرنامج على مواصلة عمله بشأن إدماج منظور الجنسانية في الأنشطة الرئيسية، والمساواة والتمكين كأولوية استراتيجية من أولويات المنظمة بالتضافر مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٨٣- وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحها لأداء البرنامج في حالات الأزمات وما بعد الصراع - مثل، تطوير القدرات من أجل أمن البشر وإقامة السلام. وطلبت مزيدا من عمليات الإبلاغ عن هذه المجالات في التقارير في المستقبل. وأيدت الوفود إقامة صلات أوثق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية. وطلبت الوفود أن يركز البرنامج أكثر على حالات الأزمات وما بعد الصراع في التقرير السنوي التالي الذي يركز على النتائج.

١٨٤- وبشأن موضوع إصلاح الأمم المتحدة، لاحظت الوفود أن ما أُحرز من تقدم كان محدودا وأعربت عن شيء من القلق إزاء ذلك، وأكدت على ما يضطلع به البرنامج من دور رئيسي في تنسيق العمليات الميدانية في منظومة الأمم المتحدة، لا في حفز العمل الجماعي بشأن التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فحسب، بل وفي تخفيض تكاليف المعاملات. واقترح بعض الوفود إدراج الهدف السادس من إطار النتائج الاستراتيجية المتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة في التقرير السنوي المقبل الذي يركز على النتائج.

١٨٥- وفيما يتعلق بإصلاح البرنامج، رأت عدة وفود أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يؤكد على أهمية الإصلاح على مستوى الإدارة والتخطيط في البرنامج. وفي الوقت نفسه، لاحظ عدد من الوفود أنه ينبغي للبرنامج أن يوازن بين العمل على مستوى الإدارة والعمل على مستوى التنفيذ وتوطيد الصلات على نحو أفضل بين مستويي العمل. إلا أنه لوحظ أن حالة عدم الاستقرار في الموارد الرئيسية أعاقت التقدم في العمل.

١٨٦- وأعربت الوفود عن تأييدها للإصلاحات الجارية في البرنامج والنتائج التي تحققت فعلا، مثل الأخذ بنهج الإدارة القائمة على النتائج على مستوى المقر، وعلى المستوى القطري. وقدم أحد الوفود طلبا لتقديم أمثلة معينة تبين كيف ساعدت أطر النتائج الاستراتيجية والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج في الاعتماد على أوجه قوة البرنامج

وتحسين عمليات البرمجة والإدارة فيه، بتضييق نطاق التركيز، وتخفيض عدد المشاريع والتشجيع على الانسحاب من مناطق الأنشطة الهامشية.

رد على التعليقات العامة على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

١٨٧- رحب مدير البرنامج بالتعليقات والاقتراحات والملاحظات البناءة التي عرضها أعضاء المجلس التنفيذي. وأشار بشكل خاص إلى أن قيمة التقرير الرئيسية تكمن في قدرته على اختبار طلب السوق على الخدمات التي يقدمها أو ينشئها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨٨- ورد مدير البرنامج المعاون على التعليقات في إطار أربع فئات عامة: عرض وشكل التقرير السنوي نفسه الذي يركز على النتائج؛ وتنفيذ إصلاحات البرنامج؛ والمسائل الخاصة موضع الاهتمام؛ والحالة المالية للبرنامج. وقال إنه يتفق مع الاقتراح القائل بالنظر في دمج التقرير السنوي الذي يركز على النتائج مع التقرير السنوي لمدير البرنامج، والتقليل من التركيز على المسائل المتعلقة بعملية إعداد التقارير وإعداد وثيقة مبسطة ويسيرة المتناول. ولاحظ أيضا القلق المتعلق بالأخذ بنتائج التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في إدارة البرنامج. وأشار إلى أن الفضل في تحقيق النتائج ينبغي أن يعود إلى البلدان المشمولة بالبرامج والتي يقدم البرنامج المساعدة لها.

١٨٩- وبشأن تنفيذ إصلاحات البرنامج، حدد نقاط المناقشة الرئيسية وهي: (أ) إعادة تأكيد دور البرنامج كبرنامج يحارب الفقر؛ (ب) التركيز على أهمية تنمية القدرات؛ (ج) التشجيع على تعزيز الصلات بين الأعمال على مستوى الإدارة والأعمال على مستوى التنفيذ؛ (د) مواصلة تقديم الدعم من أجل إدماج الإدارة القائمة على النتائج في عملية البرمجة والإدارة. وشدد مدير البرنامج المعاون على ضرورة مواصلة البرنامج عمله وفقا لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج بهدف تغيير ثقافة العمل في البرنامج تغييرا أساسيا.

١٩٠- وفي إطار فئة المسائل الخاصة، ذكر مدير البرنامج المعاون طائفة واسعة من المواضيع بما فيها رصد فرق تطوير الإدارة؛ وتقييم كيف يمكن أن تكون العولمة مفيدة للفقراء؛ والمشاركة في ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر عن طريق بذل الجهات المانحة جهودا جادة من أجل التخفيف من حدة الفقر؛ وتوطيد العمليات القائمة على المشاركة؛ وتوضيح آثار سياسات الاقتصاد الكلي على الفقراء؛ وإثبات (من خلال الرصد) أن استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر تعالج المشكلة بالفعل؛ وتعزيز مساهمة البرنامج في مجالات البيئة والطاقة، وفي مجال فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وإعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية. وأكد المجلس التنفيذي مجددا أن البرنامج يأخذ القضايا الجنسانية بجدية بالغة.

١٩١- وبشأن المناقشات الموضوعية في المجلس التنفيذي، أبلغ مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية الأعضاء بأنه ستقدم ورقة اجتماع في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تبسيط الوثائق. وأفاد أيضا بأن البرنامج يولي اهتماما كبيرا بتمويل مؤتمر التنمية، ويبذل كل ما بوسعه على الصعيدين المحلي والإقليمي للمساعدة في إعداده. وعُقدت اجتماعات غير رسمية بشأن هذه المسألة مع الممثلين الدائمين في نيويورك. وأشار إلى أن البرنامج يؤيد معالجة مسألة المنافع العامة العالمية.

١٩٢- وأشار مدير فريق دعم العمليات إلى أن مؤشرات الحالات الواردة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج تشكل صعوبة بسبب التأخر في الحصول على البيانات، وذلك ضمن عوائق أخرى. وقد يكون تقديم تقارير عن أهداف التنمية في الألفية وسيلة بديلة للتعرف على التطورات الحاصلة على المستوى القطري بشكل عام. إلا أنها لا تفي بالتوقعات الطموحة في الحصول على معلومات عن مؤشرات الحالات فيما يتعلق بكل هدف فرعي من أهداف الأطر التي تسعى إلى تحقيق أطر نتائج استراتيجية.

أهداف فرعية مختارة

١٩٣- عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، ومدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومدير شعبة الاستجابة للطوارئ الأهداف الفرعية المختارة الثلاثة.

الهدف ١: خلق بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة:

الهدف الفرعي ١: إقامة حوار وطني وإقليمي وعالمي يوسع نطاق خيارات التنمية من أجل تحقيق نمو مستدام وعادل

١٩٤- ذكر مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية أنه بقيام ٩٥ بلدا بتقديم تقارير عن الهدف ١/الهدف الفرعي ١، إذ كان أكثر من نصف الأنشطة يتعلق بالحوار في مجال الدعوة للسياسة العامة من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة. وكان هذا ثاني أكثر المجالات استئثارا بعمليات الإبلاغ من بين جميع المجالات الاستراتيجية للدعم المقدم في جميع المناطق. وتمثل التوجه الرئيسي في استخدام تقارير التنمية البشرية الوطنية لتحليل السياسات والدعوة وصياغتها؛ وإجراء المشاورات وبناء توافق في الآراء، وتخطيط التنمية. وقد أدخلت بعض البلدان المؤشر الجنساني للتنمية وتدابير تمكين المرأة في تقارير التنمية البشرية الوطنية الخاصة بها. وفي بلدان أخرى، أثرت تقارير التنمية البشرية الوطنية على

وضع خطط التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل، وشمل ذلك إعداد ورقات استراتيجية لتخفيف حدة الفقر.

١٩٥- وشاركت المكاتب القطرية التابعة للبرنامج في تقييم أثر العولمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وركزت على المجموعات المستضعفة وعلى وضع تدابير للتخفيف من أثرها السلبي.

١٩٦- وأتاح الأداء في بيئة السياسات العامة والبيئة القانونية فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية مجالا لإدخال تحسينات. وشكّل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وإدماج المرأة في الأنشطة الرئيسية تحديا منهجيا. ولأن هذه المجالات تشمل عدة قطاعات، فقد ثبت أن من الصعب تحقيق نتائج، وهو ما أبلغ عنه فيما يتعلق بتحقيق جميع الأهداف والأهداف الفرعية. غير أن البرامج الإقليمية أدت دورا ملحوظا في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

١٩٧- ومن بين التحديات المنتظرة، أكدت المديرة المساعدة للبرنامج على ضرورة أن يحدد البرنامج والفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة دورا رئيسيا أكبر لنتائج مؤتمر قمة الألفية في مجال الترويج للسياسة العامة والحوار ضمن إطار الأولويات والأهداف الوطنية. وشددت على الحاجة إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها الوسيلة الأساسية للعمل في البرنامج؛ والتعاون مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية من خلال مكتب السياسات الإنمائية؛ وتوفير منبر لتبادل الخبرات والمعارف للبلدان المشمولة بالبرامج، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات الفكرية.

١٩٨- وأفادت المديرة المساعدة للبرنامج أنه لدعم الهدف ١، تم إنشاء صندوق استئماني لأنشطة مختلفة بقصد اجتذاب موارد غير أساسية لوضع برامج قطرية بوجه خاص. ولاحظت أن أحد أكبر التحديات التي تواجه البرنامج تكمن في كفالة جعل موظفي البرنامج يعملون ضمن شبكة واحدة وهو ما يجلب قيمة مضافة إلى نوعية العمل.

تعليقات على الهدف ١/الهدف الفرعي ١

١٩٩- رحبت عدة وفود بتركيز البرنامج على الدعوة النشطة من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة وعلى إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية. وطلبت كذلك تأكيدات بأن يواصل البرنامج الاستثمار في هذه التقارير، لا سيما لتحسين جودتها. وعرض أحد الوفود أن ينظر في تقديم مساعدة تقنية ومالية لهذا الغرض. وفي معرض تقديره لاستخدام تقارير التنمية

البشرية الوطنية من أجل الدعوة عن العولمة، أعرب وفد آخر عن شكوكه بشأن استخدام هذه الأداة لمعالجة ظاهرة واسعة جدا.

٢٠٠- ونبَّه عدد من الوفود المجلس التنفيذي بشأن السرعة التي يتوقع فيها إحراز تقدم لتحقيق نتائج تركز على إصلاح السياسات، وأشارت إلى أن هذه التغيرات تحدث ببطء وقد تستغرق سنوات لبلوغها. ولاحظت أيضا صعوبة عزو النجاح إلى أي وكالة بمفردها. وفي الوقت نفسه، أقر بأنه ليس من الضروري لأي منظمة أن تعرف ما إذا كانت على الطريق الصحيح نحو تحقيق النتائج التي ترتكز على السياسات أم لا.

٢٠١- وأعربت الوفود عن ارتياحها لعمل البرنامج المتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي ودعت إلى توسيع الجهود الجارية لتتجاوز المكاتب القطرية العاملة حاليا في هذا المجال والبالغة نسبتها ١٤ في المائة. وتتطلع الوفود إلى أن ينشئ البرنامج بيئة عمله من خلال برامج عالمية وإقليمية واضحة المعالم لمواجهة تحديات من قبيل تلك التي تفرضها العولمة.

٢٠٢- وقدم أحد الوفود طلبا للحصول على معلومات تتعلق بإطار الموارد المتكامل.

الرد على التعليقات المتعلقة بالهدف ١/الهدف الفرعي ١

٢٠٣- أجابت مديرة البرنامج المساعد ومديرة مكتب السياسات الإنمائية أنه خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية، أدرك البرنامج قيمة تقارير التنمية البشرية الوطنية، لا من أجل تحليلها فقط، بل من أجل ترويج السياسات والحوار. واتخذت إجراءات من خلال إنشاء وحدة تقارير التنمية البشرية الوطنية وشبكة من الممارسين يدعمها مكتب تقرير التنمية البشرية، وشبكة من المتخصصين في مجال السياسات العامة في البرنامج ومؤسسات من قبيل مركز جنوب آسيا للتنمية البشرية. أما بشأن إطار الموارد المتكامل، فقد أقرت بأن التنفيذ كان بطيئا خلال السنتين الأوليين، إلا أنه أدخلت إصلاحات مؤخرا على المبادرة. وعرضت تقديم مزيد من التفاصيل عند الطلب. وبالإشارة إلى التعاون الاقتصادي والتعاون التقني بين البلدان النامية، فقد وافقت على أهميتها، إلا أنها أشارت إلى الصعوبة المنهجية الكامنة في الحصول على النتائج الناشئة من طرائق التعاون التي كانت نافذة.

الهدف ٢: السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تركز على التخفيف من حدة الفقر:

الهدف الفرعي ٢: توسيع وحماية قاعدة الأصول الخاصة بالفقراء

٢٠٤- أفاد مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بأن التخفيف من حدة الفقر برز كهدف رئيسي في الجهود الإنمائية التي يبذلها البرنامج. إلا أن توسيع وحماية قاعدة الأصول الخاصة بالفقراء تشكل الهدف الفرعي الرئيسي فيما

يتعلق بنفقات البرنامج. فقد كان ٩٠ مكتبا قطريا تعمل بنشاط في إطار الهدف ٢/الهدف الفرعي ٢، وكان ثمة ثلاثة مجالات رئيسية للمشاركة لبلوغ الهدف الفرعي هي: (أ) حصول الفقراء على الموارد والأصول والعمل؛ (ب) الوصول إلى الخدمات والنظم الاجتماعية الأساسية لإدارة المخاطر والتقليل من إمكانية تعرضهم لها؛ (ج) والحصول على المعلومات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولا تزال قضايا توزيع الأرض بالعدل وإصلاح الأراضي مثار جدل محتمل. وتمثل تركيز الموارد والأصول بشكل رئيسي على القروض الصغيرة، مع التركيز على المرأة. وتحققت نجاحات هامة في أفريقيا وآسيا لإحداث تغييرات في مجال السياسة العامة، والقواعد التنظيمية والمؤسسات. إلا أن ما يقرب من ثلثي الناتج شملت أنشطة متفرقة على صعيد المجتمع المحلي. وعلى الرغم من القيام بأنشطة على مستوى التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج تقديم القروض لبدء مشاريع صغيرة، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للاستفادة من الدروس المكتسبة على مستوى المجتمع المحلي في المناقشة التي تجري على مستوى الإدارة والتخطيط بشأن تقديم القروض الصغيرة، والسياسات والأطر التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف أنه في مجال فرص العمل والإنتاج الاجتماعي، كان المنحى نحو القيام بأنشطة متفرقة بمعدلات أداء منخفضة على مستوى الناتج واضحا. ولوحظ ذلك أيضا في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠.

٢٠٥- وذكرت مديرة البرنامج المساعد أربع قضايا رئيسية نشأت من تحليل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ وهي: (أ) توضيح وضع البرنامج كشركة فيما يتعلق بالاستثمارات في قاعدة الأصول الخاصة بالفقراء، بإقامة روابط كلية - وجزئية؛ (ب) والتركيز على الضمان الاجتماعي وإدارة الكوارث الوطنية؛ (ج) ودمج المسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أهداف التخفيف من حدة الفقر، والتحقق من أن يعكس أسلوب تقديم التقارير في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ الطرق الجديدة التي قامت فيها المكاتب القطرية بإدماج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية كمسألة شاملة لعدة قطاعات؛ (د) والتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز قاعدة الموارد البشرية للفقراء.

تعليقات على الهدف ٢/الهدف الفرعي ٢

٢٠٦- ركز العديد من الوفود على الصلة بين اللامركزية والتخفيف من حدة الفقر، وطلبت مزيدا من المعلومات عن التنمية المؤسساتية للتخفيف من حدة الفقر.

٢٠٧- وفيما يتعلق برصد الفقر، تساءل أحد الوفود فيما إذا كان التركيز يتوقف على الدخل أو على تدابير أوسع وما ينوي البرنامج عمله في هذا الصدد. كما طُلبت معلومات تتعلق بالإجراءات المتخذة لكفالة استدامة المساعدة التي يقدمها البرنامج لخدمات القروض الصغيرة.

الرد على التعليقات المتعلقة بالهدف ٢/الهدف الفرعي ٢

٢٠٨- اقترح مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في معرض رده، بأن عملية تطبيق اللامركزية ربما كانت تتحرك قدما بسرعة كبيرة، وأبرز أهمية تفهُّم آثارها السلبية. وأشار إلى شاغلين على نحو خاص هما: قدرة المؤسسات المحلية على تقديم خدمات وخطر ''استحواذ الخاصة''؛ حيث تذهب الفوائد إلى المحظيين. وأكد للمجلس التنفيذي أيضا أن البرنامج يعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية لاستنباط طرق لقياس الفقر البشري.

الهدف ٥: حالات إنمائية خاصة:

الهدف الفرعي ٢: منع نشوب الصراعات، وبناء السلام والانتعاش المستدام، ومرحلة الانتقال في البلدان الخارجة من أزمات

٢٠٩- أفاد مدير شعبة الاستجابة للطوارئ بأن ٣٣ مكتبا قطريا قدمت تقارير في إطار الهدف ٥/الهدف الفرعي ٢ بشأن منع نشوب الصراعات وبناء السلام والانتعاش المستدام ومرحلة الانتقال في البلدان الخارجة من أزمات. وأضاف قائلا إن تأمين سبل العيش للناس المتأثرين بالصراعات لا يزال مصدر تركيز البرنامج. والبلدان المشاركة هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والفلبين، وليبريا. وكان إنشاء رأس المال الاجتماعي لبناء السلام ومنع نشوب الصراعات والانتعاش (المهارات، والشبكات والمؤسسات) سمة قوية أيضا من سمات البرنامج على صعيد المجتمع المحلي والصعيد الوطني. وقدم الدعم إلى كل من إريتريا وتيمور الشرقية وكوسوفو، بين بلدان أخرى.

٢١٠- وذكر المدير أنه كان من بين الأنشطة الرئيسية الأخرى، العمل المتصل بإزالة الألغام في كل من أنغولا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصومال، وكرواتيا؛ والحد من الأسلحة الصغيرة في ألبانيا؛ وإعادة إدماج السكان المتأثرين بالحروب من خلال برامج لضمان سبل العيش؛ وتحسين القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ ودعم عمليات السلام على الصعيد الوطني؛ وتنمية قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات التخطيط للتنمية الرئيسية؛ ودعم سيادة القانون من خلال التدريب وبرامج بناء القدرات في كل من رواندا، والصومال، وغواتيمالا وهايتي. ويؤدي متطوعو الأمم المتحدة دورا متزايدا

في تقديم القدرات للبرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الشريكة الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد أُرسل متطوعو الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية وسيراليون وكوسوفو. وشدد المدير على أن وضع برامج الانتعاش على مستوى المجتمع المحلي برزت كأكثر مجالات عمل البرنامج وضوحا في عام ٢٠٠٠.

٢١١- واختتم المدير ملاحظاته الاستهلالية بالإشارة إلى بعض القضايا الناشئة. إذ أن البرنامج ملتزم بإنشاء وإظهار عوائد إيجابية من بناء السلام وذلك بالتركيز على الأبعاد الإنمائية لبناء السلام في الأزمات وما يتم من أعمال بعد الصراعات. وتدعو الحاجة إلى تحسين الصلات بين العمل على مستوى الإدارة والتخطيط وعلى مستوى التنفيذ، وتعزيز الروابط والتوازي بين العمل على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني. وشدد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بتقديم تقارير عن المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والتي قد تكون في غاية الأهمية في دعم المزيد من الجهود الوطنية.

تعليقات على الهدف ٥/الهدف الفرعي ٢

٢١٢- وعبر عدد من الوفود عن بعض الانشغال إزاء المستوى المنخفض للإبلاغ في إطار الهدف والهدف الفرعي، والاهتمام المحدود الممنوح لنظام المنسقين المقيمين. وأعرب أحد الوفود عن انشغاله إزاء عبارة وردت في التقرير السنوي لمدير البرنامج مفادها أن الطلب على خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ازداد، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الأشخاص المعتمدين على المساعدة الإنسانية. ونظرا للأهمية التي تكتسيها العلاقة بين الإغاثة والتنمية، فقد أبدى وفد آخر دهشته لكون أحد عشر بلدا فقط قامت بتقديم تقارير عن هذا الموضوع. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك يمثل انعكاسا للنشاط المحدود أو النتائج المحدودة.

٢١٣ -وطلب أحد الوفود معلومات عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أماكن مثل تيمور الشرقية وكوسوفو.

الإجابة على التعليقات الخاصة بالهدف ٥/الهدف الفرعي ٢

٢١٤ -بين مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ أوجه القصور في عملية الإبلاغ. وذكر أن المجلس التنفيذي أحاط علما بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع (DP/2001/4)، وذلك في قراره ١/٢٠٠١، المتخذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، مضيفا أن عدد الدول التي تقوم بتقديم تقارير ينبغي أن يستعرض في سياق مجموعة صغيرة نسبيا تتكون من ٣٣ بلدا، وتقتصر على تلك البلدان التي هي موضع اهتمام حاليا من طرف منظومة الأمم المتحدة. وبخصوص ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من تنسيق، لاحظ

أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له مكان الصدارة في هذه الوظيفة، وأن تقديم التقارير عن هذا الموضوع سيتحسن في المستقبل بإعمال أدوات ومهارات أفضل.

٢١٥ -ولاحظ أن المغزى الأكبر للانتقال من الإغاثة إلى التنمية يتمثل في التعامل مع شواغل التنمية منذ البداية. وأعلم المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد معالجة هذه المسألة، وهو قد اختبر هذا المفهوم فعلا في غوجارت، الهند، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. وقال إن العمل جار لوضع الأساس بالتركيز على الفقر، والضعف، والمشاركة، مع تقديم الإغاثة في الوقت نفسه. وقال كذلك إن اجتماعا مخصصا لهذا الموضوع سيعقد في المستقبل القريب. ووضح المدير في الختام بأن العبارة الواردة في التقرير السنوي لمدير البرنامج، المتعلقة بطلب مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قصد منها استرعاء الانتباه إلى البعد الإنمائي لأنشطة الإغاثة.

٢١٦ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لسنة ٢٠٠٠ (DP/2001/14 و Add.1-3).

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢١٧- وفي سياق عرضه للتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يركز على النتائج (DP/2001/17)، أشاد مدير البرنامج المعاون بعمل الصندوق، وأبرز مزاياه النسبية في مجالي الحكم المحلي وعمليات التمويل الصغيرة. وأكد على الشراكة بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذين المجالين، وعبر عن عرفانه للمساهمة التي يقدمها الصندوق من أجل القضاء على الفقر، لا سيما في أقل البلدان نموا.

٢١٨- وذكر الأمين التنفيذي للصندوق أن التوصيات التي قدمت في سنة ١٩٩٩ بخصوص التقييم التنظيمي قد تم تنفيذها. وعند عرضه للتقرير السنوي الأول لمدير البرنامج، أكد على النتائج الإيجابية والتحديات المتبقية. وعرض أيضا خطة الأعمال التجارية للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، التي تغطي سلسلة من المبادرات تهدف إلى ضمان توافق عمليات الصندوق مع أهداف سياساته المتمثلة في الملكية، والمشاركة، وبناء القدرات، والتجديد، والمخاطرة، وتحقيق أثر للسياسات، وإمكانية تكرارها. وفي ما يتعلق بتعبئة الموارد، ذكر المدير التنفيذي أنه نظرا لقلة الموارد، فإن الصندوق لم يتمكن من الاستجابة الكاملة للمطالب. وما لم يتمكن الصندوق من تعبئة موارد إضافية رئيسية، فلن يكون بوسعه الحفاظ على مستوى أنشطته الحالي. وستستمر الموارد في الانخفاض إلى مستوى أقل بكثير عن مستوى الطلب، وذلك بالنسبة إلى نوع الاستثمارات التي يمولها الصندوق. وعلى الرغم من ذلك فسيبقى

الصندوق ذا طبيعة ابتكارية، وسيقدم خدمات تتميز بالجودة يحتذى بها. وسيستمر في العمل مع شركاء آخرين في مجالي الحكم المحلي والتمويل المتناهي في الصغر. وقال إنه طلب إلى المجلس التنفيذي أن يؤجل النظر في تقييم الأثر التنظيمي حتى سنة ٢٠٠٣، ويمكن عندئذ تقديم تقرير عنه إلى المجلس في سنة ٢٠٠٤.

٢١٩- وشكرت وفود عديدة مدير البرنامج المعاون والأمين التنفيذي على عرضيهما، والجودة العالية للتقرير، مشيرين إلى أن التقرير تميز بالروح الابتكارية، وسهولة العرض، والتوازن. وتقديرا لعمل الصندوق، أعلن أحد الوفود عن تبرع مقداره ٠٠٠ ١ دولار، في حين ذكر وفد آخر أن مساهمة بلاده في الصندوق قد زادت بنسبة ١٥ في المائة خلال سنة ٢٠٠١.

٢٢٠- وأثنى العديد من البلدان المشمولة ببرامج، على الصندوق لما يقوم به فيها من أعمال تتسم بجودتها العالية في مجالات بناء القدرات، ونزع الطابع المركزي، والتمويل المتناهي في الصغر. ودعوا إلى توفير مواد إضافية تمكن الصندوق من تلبية احتياجات عملائه بصفة كافية.

٢٢١- ورحب بعض وفود مجتمع المانحين بالتعليقات الإيجابية التي أبدتها البلدان المشمولة بالبرامج وبشأن عمل الصندوق. وطلب عدد من الوفود توضيحا عن سبب النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في التنمية، وعن كيفية رصد الصندوق للمشاريع القديمة. وطلب أحد الوفود معلومات أكثر تفصيلا عن ترتيبات التنسيق والمستفيدين من عمل الصندوق في بلاده. وأعرب وفد آخر عن تشككه في صحة استنتاجات تستخلص من عدد صغير من المشاريع.

٢٢٢- وذكر أيضا عدد من وفود مجتمع المانحين أن بلدانهم قد زادت من مساهماتها، وأعربوا عن الأمل في استمرار الدعم لعمل الصندوق.

٢٢٣- وقدم المدير التنفيذي الشكر للوفود على ما قدموه من مداخلات بناءة، وأجاب عما أثير من استفسارات. وفيما يتعلق بمسألة التنسيق والمستفيدين، ذكر أن هناك لجنة معنية بالتمويل المتناهي في الصغر تجمع بين كافة الأطراف الفاعلة. وأضاف أن المستفيدين من برامج ومشاريع الصندوق يشملون كافة أعضاء المجتمع على المستوى المحلي. ولاحظ أن الفارق الملحوظ بين المستوى العالي لمشاركة المرأة في مرحلة تقييم الاحتياجات، والمستوى المنخفض لهذه المشاركة في مرحلة التخطيط، هو مسألة تعود غالبا إلى الثقافة. وشدد على أن الصندوق يعمل كل ما في وسعه لزيادة مستوى مشاركة المرأة.

٢٢٤- وفيما يتعلق بتقييم المشاريع القديمة، ذكر المدير التنفيذي أن الصندوق قام بتقييمات للمواقع السابقة لعدد منتقى من المشاريع كل سنة. وأضاف قائلا إن الممارسة المتمثلة في

تخفيض عدد المشاريع القائمة منذ سنة ١٩٩٩ ستستمر. وفيما يتعلق بمسألة المؤشرات، لاحظ أنه في الوقت الذي يقوم فيه تقديم التقارير عن بعض المؤشرات على مشاريع قليلة، فإن الصندوق يشعر بالارتياح للتوصل إلى استنتاجات تقوم على تقييمات خارجية مستقلة.

٢٢٥- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي الذي يُركز على النتائج لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2001/17)، ووافق على تأجيل النظر في تقييم أثر برامج ومشاريع الصندوق، الذي كان قد طلبه في قراره ٢٢/٩٩، وذلك إلى سنة ٢٠٠٤.

حادي عشر – تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية

٢٢٦- عرض مدير البرنامج التقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (DP/2001/CRP.8)، مبرزا التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان، والاستراتيجية التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجتها، وتقديم المساعدة. وركّز على الأهمية التي يوليها شخصيا لعملية النشر الفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل تحسين المداخلات في مجال التنمية. وشرع بعد ذلك في توضيح الأسباب التي تجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالا ذا أولوية رئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهوده الرامية لمكافحة الفقر.

٢٢٧- وأكد مدير البرنامج على أن مجابهة الفاصل الرقمي يمكن أن تساعد في القضاء على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية – وذلك بفضل الدور الممكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتسهيل التنمية. وقال إن معالجة هذه المسألة أمر مهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك ليس فقط من وجهة نظر الفاصل المعرفي، ولكن أيضا من منطلق ما تهيئه من فرص للدفع قدما بالحكم الديمقراطي وزيادة الإنتاجية، والقدرة على المنافسة، والوظائف – مما يحقق جني فوائد مؤكدة من العولمة، ويعزز فرص التنمية.

٢٢٨- وذكر مدير البرنامج أن حجم التحديات التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإمكانياتها، هي مسألة أضخم من أن تستطيع البلدان بمفردها مواجهتها على مستوى المشروع. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيساعد البلدان على مواجهة المسائل المتعلقة بالسياسات، لأن هذه البلدان تحتاج إلى أن تكون أكثر استباقية في نهوجها المتعلقة بالاستجابة للتحديات والفرص الكامنة في الاقتصاد العالمي المتشابك. وما لم تتبع هذه البلدان مثل هذه النهج الاستباقية، فإنها عرضة للتهميش. ويمكن لبرنامج المساعدة الإنمائي مساعدة البلدان في انتهاج سياسات ابتكارية، وفي استخدام التكنولوجيات العديدة، التي تسمح لها بالإفادة من الفرص. وعلى سبيل المثال، فإن التكنولوجيات اللاسلكية لم تعد

باهظة التكلفة، وهي مناسبة في الواقع لظروف البلدان النامية. وذكر أن مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر أضحت مهمة لمواجهة تحديات الاستثمار وتنمية الهياكل الأساسية. بيد أنها قد أثارت طائفة من مسائل متنوعة متعلقة بالسياسات تحتاج البلدان النامية إلى التفاوض بشأنها بما في ذلك فشل الأسواق، ورسوم الاتصالات، والاتاحة العامة، ودعم الميزانية والتنافس في الخدمات. وذكر مدير البرنامج أن ما يمتلكه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إمكانيات لمساعدة البلدان النامية في هذا المجال ينبثق من مزاياه النسبية التقليدية، ودوره كمنظمة تعمل من أجل التنمية وبناء القدرات، ونقاط قوته الجديدة الآخذة في الظهور، ومشاركته في الشراكات والمنتديات ذات الأهمية المتنامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن خلال البرامج والمبادرات، التي شملت برنامج شبكة التنمية المستدامة، وبرنامج معلومات التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة الإنترنت في أفريقيا، تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعلا من تقديم المساعدة في نشر أول وصلات مع الإنترنت في أكثر من ٤٥ بلدا، وقام بتدريب أكثر من ٠٠٠ ٢٥ منظمة ومعهد. وتضافرت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطوعي الأمم المتحدة في شراكة استراتيجية مع أنظمة ''سيسكو'' وجهات أخرى، لتدريب الطلبة في ٢٤ بلدا من أقل البلدان نموا، ولتوفير المهارات الضرورية لبناء الهياكل الأساسية اللازمة للإنترنت في هذه البلدان، والحفاظ عليها.

٢٢٩- وذكر مدير البرنامج أن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركز على تشجيع الاتصالية، والإتاحة، وتطوير المحتويات المحلية، والإدارة الإلكترونية، واستخدام الأجهزة الإلكترونية في الأعمال الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والوظائف الإلكترونية، والتعليم، والتدريب، وبناء القدرات، والدعوة. وبتبنيه لنهج يركّز على السياسات ذات التوجه نحو مستويات القرار العليا، لتكميل دور المشاريع التحفيزية في المراحل التنفيذية، سيدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكات مع أطراف أخرى في هذا المجال، سالكا سبلا جديدة وذات طبيعة ابتكارية، لمساعدة البلدان النامية في تأمين الحصول على شراكات وشبكات موارد لمواجهة إخفاقات السوق بشكل أكثر فعالية، وتعبئة الموارد، وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة. وعلى سبيل المثال، فإن مبادرة الاستعداد الشبكي العالمي والموارد، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، مع مؤسسة ''ماركل''، يتوقع أن تتيح الخبرة التقنية والدعم للاستعداد التقني، ووضع الاستراتيجيات الوطنية. وستتركز المساعدة التي تقدمها المبادرة على المستوى القطري بشكل رئيسي على تقديم التوجيه في مجال وضع السياسات، والدعم لوضع السياسات الوطنية الإلكترونية، وتنفيذها. وقد شملت أوجه الدعم الأخرى المقدمة من شراكات القطاع العام والخاص الجديدة مبادرة الفرصة الرقمية، وهي عبارة عن مشروع مشترك بين مؤسسة ''اكسينتشر''، ومؤسسة ''ماركل''، وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، ولقد كان لهذه المبادرة دور تأسيسي في دعم أنشطة فرقة العمل المعنية بالفرصة الرقمية، التي قام فيها برنامج الأمم المتحدة بدور الأمانة المساعدة للبنك الدولي. وعلى الرغم من أنه يتوقع تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الإدارة الإلكترونية ستكون هي الطابع المميز لهذه الخدمات. وستقدم مبادرة المنح لإلكترونية الدعم لمبادرات تحفيزية، تتجه من القاعدة إلى القمة، تكمّل تركيز الاستراتيجية الوطنية. وذكر في الختام أن مؤسسة ''نيت إيد''، وأكاديمية شبكة سيسكو، وهما تعملان في مشاريع قائمة في ٢٤ بلدا من أقل البلدان نموا، يعتبران إنجازا مهما للشراكات بين القطاع العام والخاص، في مجالي جمع الأموال على مستوى القطاع العام، والتدريب التقني.

٢٣٠- وقد حظي التقرير بقبول حسن لدى أعضاء المجلس التنفيذي. وفي الوقت الذي أعرب فيه بعض الوفود عن تقديرهم لما سبق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام به فعلا في الميدان، فإنهم طلبوا مزيدا من التوضيح لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبيئة الملائمة لأنشطته، وذلك في ضوء قلة موارده، والمساعدة المقدمة من الأطراف الفاعلة الأخرى. وشدّد عدد من الوفود على أهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادرات التنمية، وأعطوا أمثلة من خبرات بلدانهم تتعلق بالدور التحفيزي الذي لعبه تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٣١- وذكر مدير البرنامج، وكبير مستشاري مدير البرنامج ومدير برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في معرض ردودهم، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له دور محدد يضطلع به، وأن مجال تركيزه الرئيسي يتمثل في مساعدة حكومات البلدان النامية على مواجهة ''تحديات السياسات'' المتعلقة بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية - ويكمن ذلك في تحديد مجالات العمل والتنفيذ الاستراتيجية للاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية الرامية إلى نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها بشكل يكون ذا أثر على تحقيق أهداف التنمية. وقالوا إنه تقع على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مسؤولية خاصة في مساعدة البلدان التي تمر بأزمات أو فترات انتقال، أو بظروف خاصة. وأشار كبير مستشاري مدير البرنامج إلى أن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية تمثل مجالا جديدا وناشئا، ولا يبدو أن هناك وكالة واحدة مؤهلة بمفردها لتقديم الدعم في هذا المجال. وقال إن تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإمكانياته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، تؤهلانه للقيام بدور نشط في هذا المجال؛ وإن البرنامج يعمل بالاشتراك مع منظمات إنمائية عديدة

أخرى تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وذكر كذلك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو في وضع جيد للعمل مع الحكومات التي هي مسؤولة في المقام الأول عن مواجهة هذه المسائل. وبوسعه تقديم العون لها في الحصول على الخبرة التقنية والموارد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومن شبكات الموارد، التي يمكن أن تلعب دورا حاسما في مواجهة إخفاقات السوق، وفي إقامة أعمال تجارية جديدة ونماذج إنمائية، وفي توفير الموارد الضرورية جدا لتحقيق الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

٢٣٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية (DP/2001/CRP.8).

ثاني عشر - الموارد المالية

الالتزامات التمويلية

٢٣٣- وعند عرضه للتقرير عن حالة الالتزامات التمويلية العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصناديقه وبرامجه المشاركة (DP/2001/18)، والمعلومات المستكملة عن الالتزامات التمويلية (DP/2001/CRP.9)، كرر مدير البرنامج قوله بوجود حاجة إلى ترجمة الالتزامات السياسية المنبثقة عن الاجتماع الوزاري، والتي أكدت عليها عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات/التقرير السنوي لمدير البرنامج وتنفيذ خطط الأعمال التجارية، إلى زيادة في الموارد الأساسية. وبيّن أن أهداف التنمية للألفية والمؤتمر القادم المعني بتمويل التنمية، يتيحان فرصة لمواجهة الوضع التمويلي للأمم المتحدة في مجال التنمية بالتعاون مع صناع القرار السياسيين،. وأكد على عدم كفاية المستويات الحالية للتمويل لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ مهام ولايته، وعلى معالجة احتياجات أقل البلدان نموا، وعلى أن يكون شريكا موثوقا به. واعترف بأهمية الموارد غير الأساسية، مؤكدا في الوقت نفسه أن الموارد الأساسية هي التي تشكل حجر الزاوية لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن الموارد غير الأساسية هي موارد مكملة، ولكنها ليست بديلة.

٢٣٤- ووضّح مدير البرنامج وضع الموارد الحالي فيما يخص الدخل الأساسي المتوقع لسنة ٢٠٠١، الذي ينتظر أن يرتفع بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠. وقال إن العوامل المتعلقة بمعدلات الصرف قد حوّلت الانتباه عن قيام عدد يصل إلى ١٤ بلدا من البلدان العضوة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة تبرعاتها. وشجّع أيضا المانحين، وهم يشملون كلا من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة

لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان المشمولة ببرامج الصندوق، على كفالة تحقيق زيادة حقيقية ومستدامة في الموارد الأساسية. وعبَّر مدير البرنامج عن عرفانه على حد سواء لأولئك المانحين الذين قدموا القدر الأكبر من التبرعات، وذلك من حيث الحجم وعلى أساس النسبة المئوية للفرد، وأولئك الذين حققوا نموا كبيرا ومستداما في التبرعات. وأشار إلى أنه يتوقع طروء أوجه تحسن، وذلك ليس فقط من حيث حجم التبرعات، ولكن من حيث إمكانية التنبؤ بها، بما في ذلك طروء أوجه تحسن في طريقة الدفع، أي احترام المواعيد المحددة للدفوعات.

٢٣٥- وشجّع مدير البرنامج أولئك المانحين الذين لم يعلنوا بعد عن تبرعاتهم على القيام بذلك، وأولئك الذين سبق لهم التعهد بها أن ينظروا بجدية في إمكانية التعهد بالتزامات إضافية. وحث أيضا المانحين على تقديم الأدلة المتوفرة إلى حكوماتهم عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصلاحاته وكفالة بروز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الخطط السياسية ذات النطاق الأوسع للحكومات المانحة.

٢٣٦- وقدّم مدير البرنامج لمحة عامة عن الوضع التمويلي للصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤكدا على ما شهده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة، من توجه نحو النمو خلال السنتين الماضيتين. وأضاف أن التبرعات الأساسية الممنوحة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد زادت بنسبة ١٣ في المائة في سنة ٢٠٠٠، وأنه يتوقع طروء زيادات أخرى في سنة ٢٠٠١، ويعود ذلك لقيام ستة مانحين بزيادة تبرعاتهم بنسبة ٢٠ في المائة، أو ما يربو على ذلك. وأشار إلى أنه في الوقت الذي يبقى فيه مبلغ التبرعات الممنوحة إلى متطوعي الأمم المتحدة، ٣ مليون دولار، فإن زيادة ملحوظة متوقعة لعام ٢٠٠٠ سترفع من حجم هذه التبرعات إلى ١٠ مليون دولار، حيث إن الإنجازات الفعلية لمتطوعي الأمم المتحدة يزداد الاعتراف بها عالميا. وقال إنه بسبب حركة أسعار الصرف، فقد وقع انخفاض في التبرعات الممنوحة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بيد أنه استطاع أن يوسّع من قاعدة جهاته المانحة، وذلك بقيام مانحين جديدين ينتمون إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، خلال سنة ٢٠٠٠، وثلاثة مانحين آخرين، خلال سنة ٢٠٠١، بالتعهد بالتزامات. ويتوقع لهذه التطورات الإيجابية أن تقود إلى زيادة متواضعة في التمويل الأساسي خلال السنوات الثلاث القادمة.

٢٣٧- وأعربت الوفود عن امتنانها لزيادة متوقعة في التبرعات لسنة ٢٠٠١ أعلن عنها مدير البرنامج، وهو ما يمثل تحولا بعد سبع سنوات من التدني. وفي الوقت نفسه، أشاروا إلى أن

التبرعات، وإن كانت آخذة في الزيادة، فهي تظّل دون الأهداف المتفق عليها. واتفق المتحدثون على الحاجة إلى موارد أكبر لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ مهام ولايته ولتحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأبرز بعض المانحين أهمية الاعتراف بما حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إصلاحات وتقدم. وأكد أحد المانحين على أهمية أن تكون الولاية المنوطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قوة دافعة لخططه، واستفسر عن استخدام ما تم توفيره من مبالغ جراء تخفيض عدد الموظفين. ووضّح مدير البرنامج أن هذه الوفورات قد أعيد توزيعها، بصفة رئيسية، تجاه تطوير الموظفين.

٢٣٨- وعلّق بعض الوفود عن الأثر السلبي لأسعار الصرف على زيادة حجم التبرعات للموارد العادية. وأثار أحد الوفود مسألة الأثر العام للقدرة الشرائية على المدخلات المحلية. وتساءل عن حجم إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرتبط بالدولار، وعن حجمه المرتبط بالعملات المحلية، مؤكدا على الحاجة إلى التوضيح.

٢٣٩- وذكر عدة متحدثين أن حكوماتهم تعتزم زيادة تبرعاتها الأساسية، أو الحفاظ على مستواها، خلال سنة ٢٠٠١. وتعهد أحد الوفود بالتزام إضافي، في حين ذكر وفد آخر أنه، نظرا لكونه شريكا رئيسيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه سيتبنى الدعوة لتقديم دعم إضافي. وفي الوقت الذي أكد فيه بعض الوفود امتثالهم لشرط إعلان التبرعات لعدة سنوات، بينت وفود أخرى أن ذلك ليس بوسعها بسبب قوانين الميزانية.

٢٤٠- واقترح بعض الوفود تدابير يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذها لكفالة الدعم المستمر، من أبرزها الحاجة إلى تصور واضح الملامح، وتنسيق البرامج، واتباع إجراءات موحدة. وذكر أحد الوفود أن حكومة بلاده تضع إطارا لتقييم المنظمات المتعددة الأطراف، تحدد على أساسه مستوى تبرعاتها وتمويلها الإضافي. وأشار بعض المتحدثين إلى ضم الموارد غير الأساسية إلى الموارد الأساسية، وأوصوا بدمج الصناديق الاستئمانية القائمة، في صناديق استئمانية لأنشطة مختلفة.

٢٤١- وردا على المسائل التي أثارتها الوفود، بيّن مدير البرنامج أنه من الضروري القيام بحملة واسعة النطاق لدعم التعبئة، لمساندة أهداف التنمية للألفية. وشدد أيضا على الحاجة إلى توفير المعلومات لوزراء المالية عن مسألة الموارد، وضمان الاستمرار في إبقائهم على دراية بصفة متسقة بأهمية توفير قاعدة تمويلية كافية للأمم المتحدة، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص.

تمويل المشاريع

٢٤٢- أشار مدير البرنامج المعاون إلى أن الغرض من ورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بتمويل المشاريع (DP/2001/CRP.10) يتمثل في الشروع في عملية استشارية تقود إلى قرار يتخذه المجلس التنفيذي في سنة ٢٠٠٢ عن الترتيبات البرنامجية لسنة ٢٠٠٤ وما بعدها. وسيفي الترتيب الجديد بهدف التركيز على أشد البلدان فقرا، وتحسين الأثر على التنمية البشرية. وذكر أن التجربة قد بينت بأنه من الممكن تحسين ترتيبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداخلية فيما يتعلق بهدف تخصيص الموارد من خط الأموال الأساسية ١-١-٢. وأشار إلى أن المكاتب القطرية بحاجة إلى المرونة عند طلب الموارد لجهودها في مجال الدعوة، وللقيام بدورها الاستشاري على مستوى وضع السياسات.

٢٤٣- وعبر أحد الوفود عن الانشغال الذي يعود إلى أن العناصر المتغيرة لنظام تخصيص الموارد من الأموال الأساسية ذي المستويات الثلاثة يمكن أن يكون ذا أثر سيئ على تدفق الموارد لأقل البلدان نموا وأقل البلدان دخلا، عند مقارنته مع الطبيعة الثابتة لنظام رقم التخطيط الإرشادي. وأشار إلى أن القيام باستعراض نظام تخصيص الموارد من الأموال الأساسية خلال الدورة العادية لعام ٢٠٠٢ هو من السابق لأوانه. واستوضح وفد آخر عن العبارة التالية الواردة في الفقرة ٨ من الوثيقة DP/2001/CRP.10: ''... ومن الممكن تحسين الترتيبات الداخلية المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد تخصيص خط الموارد من الأموال الأساسية ١-١-٢؛ إذ يمكن مثلا جعلها ذات استخدام أقل كثافة للأيدي العاملة ...''.

٢٤٤- وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للكيفية التي يمكن أن تؤثر بها صيغ توزيع الموارد على تخصيص الموارد للبلدان الكبيرة المشمولة ببرامج الصندوق. وأكد على أهمية زيادة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان الكبيرة والصغيرة المشمولة بالبرامج.

٢٤٥- وأجاب مدير البرنامج المعاون ومدير مكتب الإدارة على الاستفسارات. وأشار إلى أن ورقة غرفة الاجتماعات هي مجرد بداية لعملية استشارية طويلة تتعلق بهذه المسألة المهمة. ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، فإن نظام تخصيص الموارد من الأموال الأساسية قد حقق تقدما أكبر مما أنجزه نظام رقم التخطيط الإرشادي تجاه تلبية احتياجات أقل البلدان نموا وأقل البلدان دخلا. ويكفل نظام تخصيص الموارد من الأموال الأساسية أن ٦٠ في المائة من موارد البرنامج على الأقل تخصص لأقل البلدان نموا، و ٨٨ في المائة منها تخصص لأقل البلدان دخلا. وأشار إلى أن الحسابات المخصصة لرقم التخطيط الإرشادي خلال الدورة البرامجية الخامسة أتاحت لأقل البلدان نموا بنسبة تصل إلى حوالي ٥٦ في المائة فقط من إجمالي

موارد البرنامج. ولاحظ أيضا أنه في ضوء المستوى المنخفض للموارد الأساسية المتاحة، فإن تكلفة المعاملات المرتبطة بعمليتي تحديد هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية – ٢ وهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية – ٣، كانت مرتفعة نسبيا، لا سيما في ضوء ما كانت عليه سابقا. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيهدف إلى تبسيط الإجراءات الداخلية بما يتفق مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وذلك حتى يتسنى تخفيض هذه التكاليف.

٢٤٦- وأضاف مدير البرنامج المعاون قائلا إن هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية – ٢ موضوع لمكافأة البرامج المتميزة بالجودة العالية، استنادا إلى الأداء. بيد أن قياس الأداء يعني أولا تحديد مجموعة من المعايير الموضوعية لتوضيح المسائل ذات العلاقة: أي أداء ينبغي تقييمه – أهو أداء المكاتب القطرية أم أداء البلدان نفسها؟ هل ينبغي منح مزيد من الأموال لذوي الأداء المتفوق خلافا لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها؟

٢٤٧- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن حالة الالتزامات للتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به (DP/2001/18)، والمعلومات المستكملة عن التزامات التمويل (DP/2001/CRP.9).

٢٤٨- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن المسائل والمبادئ المتعلقة بأوجه التحسين في الترتيبات الحالية لتمويل البرامج (DP/2001/CRP.10).

ثالث عشر – أطر التعاون والمسائل ذات الصلة

٢٤٩- قدم مدير البرنامج المعاون تقريرا عن الخيارات المتاحة لوضع أدوات برمجة قطرية جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.11). وأشار إلى أن أدوات الإدارة القائمة على أساس النتائج بشكلها الحالي مثلت عبئاً على عاتق البلدان التي تنفذ فيها البرامج، وأوصى بتبسيط هذه الأدوات ومواءمتها مع غيرها من الأدوات والإجراءات.

٢٥٠- وأضاف أن الإجراءات المقترحة لن تؤثر على أي من المبادئ الرئيسية للبرمجة، بما فيها الملكية الوطنية، والاتجاه نحو تحقيق النتائج والمساءلة. واعتبر أن هذه المبادرات ستقلص من تكاليف تسيير المكاتب القطرية وستمكِّن الموظفين من تخصيص مزيد من الوقت لتنمية البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٢٥١- وأعرب أحد الوفود عن اقتناعه بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بأدوات البرمجة (DP/2001/CRP.11)، مشيراً إلى أن الأدوات المعدلة سوف تحد من الأعباء الواقعة على عاتق

البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وأوصى هذا الوفد بضرورة مناقشة هذه الورقة بالتفصيل في الدورة العادية الثانية.

٢٥٢- وطلب وفد آخر توضيحات عن العلاقة بين إطار التعاون القطري وإطار النتائج الاستراتيجية، مشيراً إلى أنه سيكون من الأفضل استخدام البرامج القطرية كأساس لإطار النتائج الاستراتيجية بدلاً من استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك. كما أعرب الوفد عن تحفظه بشأن عمليات الاستكمال السنوية المقترحة.

٢٥٣- وفي رده على ذلك، لاحظ مدير البرنامج المعاون أن إقامة صلة بين إطار التعاون القطري وإطار النتائج الاستراتيجية سوف يتطلب إجراء مزيد من المشاورات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وأشار مع ذلك إلى أن إطار النتائج الاستراتيجية هو آلية لاستكمال وتكييف إطار التعاون القطري بدلاً من تعديله.

٢٥٤- وقدم مدير البرنامج المعاون عرضاً عاماً شمل أطر التعاون القطري الثانية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/CCF/MCD/2) ولطاجيكستان (DP/CCF/TAJ/2) للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣. وشمل العرض كذلك عمليات تمديد أطر التعاون القطري لأوكرانيا والجزائر وليسوتو وناميبيا، التي تم طلبها قصد تحقيق تزامن بين أطر التعاون القطري وفترة التخطيط الخاصة بالحكومات المعنية، والمواءمة بين تخطيط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتخطيط مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في تلك البلدان.

٢٥٥- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن الخيارات المتاحة لوضع أدوات برمجة قطرية جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.11).

٢٥٦- ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الثاني لكل من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/CCF/MCD/2) وطاجيكستان (DP/CCF/TAJ/2).

٢٥٧- ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لأوكرانيا (DP/CCF/UKR/1/Ext.II).

٢٥٨- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بعمليات التمديد الثانية لإطار التعاون القطري الأول لكل من الجزائر (DP/CCF/ALG/1/Ext.I)، وليسوتو (DP/CCF/LES/1/Ext.I) وناميبيا (DP/CCF/NAM/1/Ext.I).

رابع عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢٥٩- ركز المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لدى تقديم التقرير السنوي (DP/2001/19)، على عدة ملامح ميزت سنة ٢٠٠٠ عن السنوات السابقة. وأشار إلى أن المكتب شهد أول عجز في الإيرادات بسبب العوامل الخارجية التي قد تؤثر على سير عمل المكتب في عام ٢٠٠١. وأشار المدير التنفيذي إلى تطورات كبيرة أخرى تنطوي على آثار تستمر لمدة أطول بكثير، مثل: (أ) الإنجاز الحاسم في مجال تنوع الزبائن؛ (ب) إنشاء المجلس الاستشاري الخاص بالأعمال التجارية؛ (ج) إقامة شراكات مع هيئات غير تابعة للبرنامج الإنمائي تتميز بهياكل واضحة لتقسيم العمل ولمجالات المساءلة؛ (د) تطوير نمط للتعاون فيما بين المدن؛ (هـ) تقديم خدمات الاستشارة في مجال المزايا النسبية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أي الخبرة في مجال إدارة المشاريع؛ (و) وضع نهج يقوم على تحديد المهام في الأعمال المضطلع بها في مجال الإنعاش والتعمير الذي تقوم به الأمم المتحدة في البلدان الخارجة لتوها من صراعات. وبعد أن قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريرا عن آخر ما استجد بشأن المتغيرات الأساسية التي طرأت على المكتب في مجال الأعمال التجارية منذ بداية عام ٢٠٠١، اختتم كلمته بالتعبير عن التفاؤل بالنسبة لعام ٢٠٠١ ومؤكدا على تفاني موظفي المكتب العاملين في المشاريع والمكاتب على السواء.

٢٦٠- وأعرب العديد من الوفود عن الشكر للمدير التنفيذي للتقرير الذي أعده والذي وصف بأنه واضح ومختصر وشامل. واعتبر أحد الممثلين أن التقرير سيستفيد من إقامة روابط أكبر بين مساهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التنمية عامة من ناحية والأولويات التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ككل من ناحية أخرى. وشكّل تقديم التقرير في حينه مصدر انشغال لعدة وفود. وأعرب أحد المتكلمين عن سروره لما قامت به لجنة التنسيق الإداري من استعراض للتقرير. ووصفت بعض الوفود المكتب بأنه منظمة تتسم بالحيوية والابتكار والاتجاه نحو خدمة الزبائن وتوفر خدمات ذات جودة عالية. وأشار أحد الممثلين إلى توسيع نطاق الخدمات باعتباره نتيجة إيجابية؛ وحث ممثل آخر على إحداث تغطية جغرافية أوسع نطاقا لما يقدم من خدمات. كما أعرب بعضهم عن دعمهم لجهود المكتب الرامية إلى تعزيز قدرته على إقامة شراكات أكثر فعالية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وإلى تنويع قاعدة زبائنه.

٢٦١- واعتبر ممثلان اثنان أن الصعوبات المالية هي صعوبات مؤقتة، وأعربا عن اقتناعهما بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سوف يتمكن من تجاوزها؛ وعزا أحد هذين

الممثلين الحالة المالية إلى ظروف السوق المتغيرة باستمرار وليس إلى سهو من جانب إدارة المكتب. ورأي وفد آخر، أن المجلس التنفيذي مسؤول عن تقديم الإرشاد إلى المدير التنفيذي في إدارة المكتب. وقدمت وفود مقترحات بشأن عدد من المجالات، منها تخفيض تكاليف الخدمات وتكاليف المعاملات؛ واستمرار الجهود الرامية إلى احتواء التكاليف؛ وتحسين آلية تحديد الرسوم؛ ووضع نظام مالي موحد ومتكامل لتسهيل إجراء جمع دقيق في الوقت المناسب للبيانات الخاصة بالتكاليف وتجهيزها وتقديم تقارير بشأنها؛ والاشتراك مع عدد من المنظمات في إعداد دليل عن إدارة الإنعاش والاستقرار الاقتصادي في البلدان التي خرجت من الصراعات قصد مواءمة الأنشطة وتنسيقها؛ وتقديم جدول زمني عن تحديد الاحتياطي التشغيلي إلى المجلس التنفيذي لبحثه في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يسبق خطط التمديد تقييم وتحليل دقيقان وينبغي للمكتب أن يركز على ميزته النسبية وأن يحتاط من حدوث ازدواج في الجهود.

٢٦٢- وطلبت وفود توضيحات أو معلومات إضافية بشأن مسائل متنوعة، مثل العلاقة بين مبادرات الشراكة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاتفاق العالمي للأمين العام؛ والنقص الواضح في العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والغرض من وراء إنشاء مكاتب في كوبنهاغن، وطوكيو وواشنطن العاصمة؛ ودور المكتب فيما يتصل بمكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات.

٢٦٣- وأعرب المدير التنفيذي عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات. وأشار، في رده على شواغلهم وأسئلتهم، إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قام بتعديل معدل إيراداته بحيث يمكن إعادة الفوائد الزائدة عن احتياجات مبدأ التمويل الذاتي إلى دوائر الزبائن. وأشار إلى أن عمل المكتب مع المجلس الاستشاري للأعمال التجارية سيكون له أثر على سعي المنظمة الدائم إلى تقليص التكاليف الإدارية؛ بيد أن المكتب سوف يغتنم الفرص أيضا في مجال الحصول على أفضل المشتريات في مقابل المبلغ المدفوع. وأحاط المجلس علما بتواصل العلاقة المثمرة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وذكر كذلك أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أعطى الأولوية للعمل مع الشركاء في القطاع الخاص الذين يلتزمون بالمساءلة الاجتماعية، وتبعا لذلك، بالمبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي. كما ذكر أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الاتفاق العالمي اتفقا مؤخرا على عقد مؤتمر مشترك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ يركز على شراكات القطاع الخاص وتعاملها مع المبادئ الواردة في الاتفاق. وشدد على الطابع التشغيلي البحت لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقابل الطابع التمثيلي، وأوضح أنه تم إنشاء مكتب في كل من طوكيو وواشنطن العاصمة بغرض توفير الاتصال وتقديم الدعم للزبائن الموجودين في

هاتين المدينتين. وسيمكِّن مكتب كوبنهاغن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تخفيض تكاليف المعاملات لعمليات المشتريات الخاصة به كما سيمكنه من الاستجابة على نحو استباقي أكثر لحاجيات البلدان التي يمكن تغطيتها من موقع أوروبي بسهولة أكبر. وذكر أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعان بخدمات مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات لشراء بعض المواد المحددة، وأن العلاقة بين المنظمتين ستعتمد على إجراء مزيد من المناقشات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيتم بحث استيفاء الجدول الزمني الحالي لتجديد الاحتياطي التشغيلي في دورة المجلس التنفيذي العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

٢٦٤- ووجه وكيل الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإدارية، بوصفه عضوا في لجنة التنسيق الإداري، كلمة إلى المجلس التنفيذي عن أعمال اللجنة فيما يتصل بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتقريره السنوي. وأعرب عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات ركّزت في كثير من الأحيان على مسائل عالجتها كذلك لجنة التنسيق الإدارية في عام ٢٠٠١. وذكر وكيل الأمين العام أن دور اللجنة يكمن في تقديم المشورة إلى أنشطة المكتب التجارية، وتوجيهها والإشراف عليها، بما فيها عملياتها المعنية بالتخطيط وتقديم التقارير؛ وقدم أمثلة للطرق التي نفذت بها اللجنة هذه المهام عندما أصبحت احتمالات حصول عجز في إيرادات المكتب واضحة. ولاحظ أن التقرير السنوي قد طرأ عليه تحسن كبير بعد إدراج المعلومات التحليلية الإضافية التي تعتبرها اللجنة مهمة، بيد أنه ذكر كذلك أن اللجنة تواصل حث المدير التنفيذي على نشر بيانات أكثر دقة وشمولا عن ربحية مجال النشاط التجاري. وأشار إلى أن اللجنة تحرص على أن لا يقدم المكتب، في سعيه إلى تقديم خدمات إضافية، خدمات بأي ثمن لمجرد زيادة حجم هذه الخدمات.

٢٦٥- وفي المناقشة التي أعقبت البيان، اقترحت ممثلة لأحد الوفود، باسم مجموعتها، أن يقوم المجلس التنفيذي فقط بالإحاطة علما بالتقرير السنوي نظرا إلى أن الجزء المتبقي من مشروع المقرر يتضمن بعض العناصر المتصلة بالاستعراض الذي يجريه حاليا مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأشار ممثل آخر، وهو يتكلم باسم منطقته، إلى استعداده لاعتماد المقرر بصيغته الواردة في التقرير السنوي. وقُدم اقتراح كذلك بتأجيل النظر في الوثيقة DP/2001/CRP.15 عن التقييم إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ على ضوء المعلومات الإضافية التي وردت خلال الأسبوع. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة إتاحة وقت لإجراء المشاورات قبل اتخاذ قرار بشأن المقترح الثاني. وللعلم، ذكر رئيس المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لن يعترضا على تأجيل النظر في البند ١٤ من جدول الأعمال إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

٢٦٦- واتخذ المجلس المقرر التالي:

١٠/٢٠٠١
التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2001/19)؛

٢ - **يحيط علما أيضا** باستعمال مبلغ قدره ٦,٨ من ملايين الدولارات من الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠٠٠، وهذا المبلغ يتألف من نفقات غير متكررة سبق اعتمادها تصل إلى ٣,٠ ملايين من الدولارات، وعجز مقداره ٣,٨ من ملايين الدولارات في دخل عام ٢٠٠٠؛

٣ - **يطلب** من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يبقي ضوابط النموذج المالي للمكتب قيد الاستعراض الدقيق، وأن يقدم تقريرا عن الاتجاهات القائمة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ باعتباره جزءا من التقرير المتعلق بتقديرات الميزانية في فترة السنتين الراهنة وما يليها من فترات.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١

خامس عشر – التقييم

٢٦٧- قدم مدير مكتب التقييم تقريرا عن تقييم موارد التمويل غير الأساسية (DP/2001/CRP.12) وتقريرا عن تقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13)، مشيرا إلى أن أفرقة مستقلة أعدت كلا من التقريرين. وكان المجلس التنفيذي قد طلب في مقرره ٢/٩٨ إجراء تقييم للموارد غير الأساسية، في حين أُجري تقييم التنفيذ المباشر بمبادرة من مدير البرنامج. وعالج كل من التقييمين العناصر المشتركة مثل قضية الملكية الوطنية وقدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الخدمات بشكل فعال. وترتب على عدم كفاية نظام الأعمال التجارية للبرنامج ارتفاع في تكاليف المعاملات؛ ولذلك أوصى التقييمان بإعادة التفكير في أنظمة التنفيذ التي تدعم الملكية الوطنية.

٢٦٨- وقدم مدير البرنامج المعاون تعليقات على تقريري التقييم من وجهة نظر الإدارة وشدد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما برح ملتزما بمبدأ التنفيذ الوطني ومركزا في الوقت نفسه على ضرورة تحسين الممارسات القائمة. ولاحظ المدير المعاون أن المناقشة الحالية ينبغي النظر إليها على أنها بداية لعملية تشاور سوف ترمي بعد ذلك إلى مناقشة موضوعية كاملة تجري خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي المعقودة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

٢٦٩- وأعربت وفود عن الشكر لمدير البرنامج المعاون ولمدير مكتب التقييم على التعليقات الافتتاحية البناءة. واتفقت الوفود على أن أعضاء المجلس التنفيذي لم يتسن لهم قراءة التقرير وأن المناقشة الكاملة ينبغي أن تؤجل إلى الدورة العادية الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأكدت الوفود على الملاحظة التي أبداها مدير البرنامج المعاون بشأن استمرار البرنامج الإنمائي في الالتزام بالتنفيذ الوطني. ومن شأن هذا الالتزام أن يبدد القلق الذي أثير في ورقة غرفة الاجتماع عن تقييم التنفيذ المباشر، التي يبدو أنها أوصت بضرورة أن يمتد نطاق النموذج إلى أبعد من مساعدة البلدان التي تعيش ظروفا خاصة. وجرى التشديد على أن التنفيذ المباشر ينبغي ألا يحل محل التنفيذ الوطني. واعتبر أحد الوفود أن مسألة الفساد التي أثيرت في هذه الورقة هي أمر غير مقبول. وأثارت المناقشة التي جرت بشأن موارد التمويل غير الأساسية قضية الافتقار إلى محاسبة التكاليف فيما يتعلق باستردادها.

٢٧٠- وكرد على ذلك، وافق البرنامج الإنمائي على ضرورة مناقشة هذا الموضوع بصورة كاملة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢٧١- وأبرز مدير مكتب التقييم أنه نظرا للبيئة الجديدة للمعونة الإنمائية التي تركز على الأداء والفعالية، فقد تعين على الأنظمة القائمة أن تكيف نفسها لكي تعزز الملكية الوطنية.

وأوضح أن استنتاجات التقييم تدعو إلى وضع تدابير تهدف إلى تعزيز التنفيذ الوطني الذي يلتزم به البرنامج الإنمائي التزاما قويا. وأضاف أن نموذج التنفيذ المباشر لا ينبغي أن يفسر على أنه منافس للتنفيذ الوطني. فالبيئة الجديدة التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي تتطلب، مع ذلك، إجراء عمليات تحسين، تشمل إمكانية توسيع نطاق التنفيذ المباشر ليشمل حالات أخرى غير حالات الأزمة. وينبغي إيجاد توازن في تقديم الخدمات بصورة فعالة على المستويين التمهيدي والتنفيذي لمشاريع البرنامج الإنمائي. وتعد التكاليف المرتفعة للمعاملات أمرا مشتركا بين جميع طرائق التنفيذ القائمة. وأوضح أن مسألة المساءلة عن النتائج تدفع إلى العمل على إجراء مزيد من المساءلة في مجال تقديم الخدمات، بغض النظر عن طريقة تقديمها.

٢٧٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالملخصين التنفيذيين المتعلقين بموارد التمويل غير الأساسية والتنفيذ المباشر ووافق على إجراء مناقشات موضوعية خلال الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢٧٣- وقرر المجلس التنفيذي مواصلة النظر في تقييم موارد التمويل غير الأساسية (DP/2001/CRP.12) وتقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13) خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

سادس عشر – مسائل أخرى

تقرير عن النتائج التي توصلت إليها لجنة التنسيق المعنية بالصحة

٢٧٤- قدم رئيس فرع الصحة الإنجابية بالنيابة تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي عقد في الفترة ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. واشترك ممثلون عن خمس دول أعضاء في المجلس التنفيذي هي: الاتحاد الروسي وإثيوبيا والدانمرك وغواتيمالا وفييت نام. وترأس الاجتماع ممثل الدانمرك.

٢٧٥- أحاطت لجنة التنسيق المعنية بالصحة، في اجتماعها، علما بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال الدعوة وبأن العمل ما زال مستمرا في مجالات تطوير البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وأوصت بأن تورد الأمانة في تقاريرها المقبلة المقدمة إلى لجنة التنسيق المعنية بالصحة تفصيلا أوضح عن المدى الذي تحققت فيه توصيات اللجنة. وشددت اللجنة على ضرورة القيام بمزيد من العمل في مجال تخفيض معدلات وفيات الأمهات لكفالة حصول جميع النساء على الرعاية. غير أنها لم توص بإنشاء أفرقة مواضيعية للأمومة في البلدان التي تنفذ فيها البرامج لأن هذا الموضوع مشمول أصلا في أفرقة مواضيعية أخرى أوسع نطاقا.

وفيما يتعلق بصحة المراهقين، أكدت اللجنة على ضرورة توسيع نطاق البرامج الحالية وإنشاء مجموعة من المؤشرات لتقييمها. وهنا أيضا لم توص اللجنة بإنشاء أفرقة مواضيعية محددة. وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ركزت اللجنة على ضرورة تكثيف الأنشطة للحيلولة دون إصابة الحوامل بعدوى الفيروس ونقل ذلك إلى أطفالهن.

٢٧٦- وشكلت النهج القطاعية الموضوع الرئيسي للاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالصحة. وقالت الرئيسة بالنيابة إن النهج القطاعية ليست مخططا بل إطارا لإدارة المساعدة الإنمائية، تقودها الحكومات من خلال خطة عمل منسقة تشارك فيها الجهات المانحة والحكومة والمجتمع المدني. وكانت لجنة التنسيق قد استمعت إلى ممثلي حكومتي كمبوديا وأوغندا اللذين تكلما بالتفصيل عن خبرات بلديهما في مجال النهج القطاعية فيما يتعلق بالصحة. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها ضرورة تجنب تكاثر المبادرات العالمية وأهمية إدماج الاستراتيجيات الجديدة ذات الصلة الأكبر في الممارسات القائمة.

٢٧٧- وأفادت الرئيسة بالنيابة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعزز من مشاركته في النهج القطاعية في عدد من البلدان، بهدف كفالة أن تلقى مسائل الصحة الإنجابية ونوع الجنس والسكان الاهتمام الذي تستحقه. وأشارت إلى أن الصندوق يزيد من قدرته في المقر ويبني دراية ومهارات ممثليه في الميدان ليواجه التحدي الذي تشكله النهج القطاعية. وقالت إنه ينبغي إدخال مزيد من التطوير على الروابط بين النهج القطاعية وآليات التنسيق الأخرى، كالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وإن الصندوق يرحب بتوصية لجنة التنسيق المعنية بالصحة بمتابعة دراسة آثار النهج القطاعية بالنسبة لعمل الوكالات الثلاث.

٢٧٨- وستستمر مناقشة النهج القطاعية في الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالصحة، المزمع عقده في جنيف في عام ٢٠٠٣، كما ستناقش صحة الأم والمواليد الجدد، والعنف ضد المرأة والفتيات، وانتشار الفيروس/الإيدز بين الشباب.

٢٧٩- وقال أحد الوفود إن لجنة التنسيق المعنية بالصحة يمكن أن تكون منتدى قيما لتنسيق أعمال المنظمات الثلاث في مجال الصحة. غير أنها في الوقت الحاضر لا تجتمع إلا كل سنتين. وتساءل الوفد عما إذا كان من الضروري أن تجتمع بتواتر أكبر كي تكون أكثر فاعلية. ورأى الوفد أيضا أن اجتماعات لجنة التنسيق المعنية بالصحة ينبغي أن تكون أكثر توجها نحو الأهداف. وقال وفد آخر إنه يؤيد تشكيل لجنة التنسيق المعنية بالصحة ومشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان فيها. غير أنه بدأ يتساءل، بعد ثلاثة اجتماعات، عن القيمة الحقيقية

المضافة، لا سيما في ضوء تغير عضويتها وقلة تواتر اجتماعاتها. فالوكالات الثلاث تتعاون بالفعل في المجالات المشتركة في ولاياتها؛ ولا بد من تقوية ذلك وتعزيزه، غير أنه ربما حان الوقت للنظر في دور لجنة التنسيق في مجال تشجيع مثل هذا التعاون.

٢٨٠- وخاطب ممثل اليونيسيف المجلس التنفيذي قائلا إن لدى اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان علاقة وثيقة في الميدان ومن خلال المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. ومن بين المجالات المحددة التي هي موضع اهتمام مشترك سلامة الأمومة، ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، والنهج القطاعية في مجال الصحة، وهي مجالات نوقشت في آخر اجتماع للجنة التنسيق المعنية بالصحة. وقد تتطلع الوكالتان إلى مزيد من التعاون الأوثق، من خلال لجنة التنسيق المعنية بالصحة وعلى مستوى الأمانة على حد سواء.

٢٨١- وأعربت مديرة شُعبة الدعم التقني عن شكرها لممثل اليونيسيف على تعليقاته المشجعة. ورحبت بتعليقات الوفود على دور لجنة التنسيق المعنية بالصحة. فاللجنة وسيلة هامة للتعاون، لكنها وافقت على أن هناك وسائل كثيرة مثلها ويبدو أن عددها يتزايد. وربما حان الوقت لاستعراض آلية لجنة التنسيق من حيث التكرار الدوري لاجتماعاتها، وبنود جدول أعمالها، والتكاليف المتكبدة. وقد تقرر في اجتماع هذه السنة أن تستعرض اختصاصات لجنة التنسيق في الاجتماع المقبل مع الوكالات الثلاث وأعضاء لجنة التنسيق.

٢٨٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن نتائج الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي عقد في الفترة ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٨٣- أبلغ مدير البرنامج المعاون أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عقدت دورتها الثانية عشرة في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقدم قرارات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المعتمدة في دورتها الثانية عشرة، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (DP/2001/CRP.14).

٢٨٤- وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد أهمية الشراكات بين بلدان الجنوب لدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا إلى إيجاد وسائل جديدة، بما في ذلك شراكات جديدة ودراية جديدة، لتحقيق ذلك الغرض. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد التزامه بتمويل أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، وبالمساعدة على تشكيل شراكات واسعة

القاعدة، وبتمكين البلدان النامية من تجميع خبراتها وتنسيق استراتيجياتها لدى أداء الخدمات في إطار ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٨٥- وقد طلبت اللجنة الرفيعة المستوى إلى مدير البرنامج أن يقوم، على سبيل الأولوية، بدعم الجهود الرامية إلى تبسيط استعمال أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل تطوير منظومة الأمم المتحدة؛ واتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة مزيد من الموارد من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ وتعزيز فعالية آلية مراكز التنسيق المستخدمة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. لا سيما على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى القطري من خلال نظام المنسقين المقيمين؛ وكفالة المحافظة على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتقديم تقرير شامل إلى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، والاستراتيجية التي تؤيد التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتنفيذ المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة.

٢٨٦- وأحاط المجلس التنفيذي علما بمقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/2001/CRP.14) التي اتخذتها في دورتها الثانية عشرة.

٢٨٧- واختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٢٠٠١/١٢
نظرة عامة على المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي

يذكر أنه، أثناء دورته السنوية لعام ٢٠٠١، قام بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

انتخب السيدة جينيت لاشانس (كندا) لمنصب نائبة رئيس المجلس للحلول محل السيد غرانت روبرتسون (نيوزيلندا)؛

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠١ (DP/2001/L.2 و Corr.1) بصيغتهما المنقحة شفويا؛

أقر تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ (DP/2001/11)؛

وافق على مواعيد عقد الدورات المقررة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠ – ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢: ٢٨ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢: ١٧ – ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢: ٢٣ – ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

وافق على خطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ للمجلس التنفيذي، المدرجة في مرفق هذا المقرر؛

عقد حدثا استثنائيا في الذكرى السنوية الثلاثين لمتطوعي الأمم المتحدة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2000/4 Part I و Part I/Add.1، و Part II، و Part III، و Part IV))؛

البند ٣
الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بالتقرير عن الالتزامات بالتمويل المتعدد السنوات للصندوق (DP/FPA/2001/5)؛

البند ٤
استراتيجية الإعلام والاتصال

اعتمد المقرر ٢٠٠١/٨ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة في مجالي الإعلام والاتصال؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥
عملية البرمجة

اعتمد المقرر ٢٠٠١/١١ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن عملية البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦
المراجعة والرقابة الداخليتان

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة المراجعة والرقابة الداخليتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/13)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2001/8) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2001/15)؛

البند ٧
التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية إلى هندوراس (DP/2001/CRP.6) وبالتقرير عن الزيارة الميدانية إلى البوسنة والهرسك (DP/2001/CRP.7)؛

البند ٨
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

اعتمد المقرر ٢٠٠١/٩ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن مساهمات صندوق الأمم المتحدة للسكان في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالفيروس/الإيدز للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥؛

قرر استئناف النظر في مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالفيروس/الإيدز (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٣٦، الفقرة ٩) في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩
التقرير السنوي لمدير البرنامج

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠٠، وكذلك بالتقرير السنوي الموجه نحو تحقيق النتائج لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/14 و Add.1 – 3)؛

البند ١٠
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

أحاط علما بالتقرير السنوي الموجه نحو تحقيق النتائج لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2001/17) ووافق على إرجاء النظر في تقييم تأثير برامج ومشاريع الصندوق، المطلوب بموجب مقرره ٢٢/٩٩ إلى عام ٢٠٠٤؛

البند ١١
تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية

أحاط علما بالتقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تسخير تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية (DP/2001/CRP.8)؛

البند ١٢
الموارد المالية

أحاط علما بالتقرير عن حالة الالتزامات بالتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به (DP/2001/18) وبالمعلومات المستكملة بشأن الالتزامات بالتمويل (DP/2001/CRP.9)؛

وأحاط علما بالتقرير عن المسائل والمبادئ المتعلقة باحتمالات تحسين الترتيبات الحالية لتمويل البرنامج (DP/2001/CRP.10)؛

البند ١٣
أُطر التعاون البرنامجي والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بالتقرير عن الخيارات المتعلقة باستحداث أدوات برمجة قطرية جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.11)؛

وافق على أُطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	DP/CCF/MCD/2
إطار التعاون القطري الثاني لطاجيكستان	DP/CCF/TAJ/2
وافق على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لأوكرانيا	DP/CCF/UKR/1/Ext.II

أحاط علما بالتمديدات التالية لأُطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للجزائر	DP/CCF/ALG/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لليسوتو	DP/CCF/LES/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لناميبيا	DP/CCF/NAM/1/Ext.I

البند ١٤
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد المقرر ٢٠٠١/١٠ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2001/19)؛

البند ١٥
التقييم

قرر النظر في تقييم موارد التمويل غير الأساسية (DP/2001/CRP.12) وتقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13) في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١؛

قرر إرجاء النظر في مجمل العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١؛

البند ١٦
مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن نتائج الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالصحة، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي عُقد في ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛

أحاط علما بمقررات اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعتمدة في دورتها الثانية عشرة، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١

خطة العمل المؤقتة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١

(١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين، ١٠ أيلول/سبتمبر	صباحا	١	المسائل التنظيمية - اعتماد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ - ترشيد الوثائق - قائمة البنود لعام ٢٠٠٢
		٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة - الاستعراض السنوي للحالة المالية - تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
	بعد الظهر	٢	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (تابع)**
الثلاثاء، ١١ أيلول/سبتمبر	صباحا	٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطار التمويل المتعدد السنوات - تخصيص الموارد المستكمل (المقرران ٢٣/٩٩ و ١٢/٩٩) وإطار الموارد المتكامل المنقح
		٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ - الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٠ - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الصندوق لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
	بعد الظهر	٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (تابع)
الأربعاء، ١٢ أيلول/سبتمبر	صباحا	٦	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة - تقديرات الميزانية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ - الاستعراض السنوي للحالة المالية

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
	بعد الظهر	٦	**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (تابع)**
			- تقرير عن تنفيذ توصيات التقييم للعلاقة فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
		٤	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم**
			- التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم
			- تقييم موارد التمويل غير الأساسية والتنفيذ المباشر
الخميس، ١٣ أيلول/سبتمبر	صباحا	٤	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم (تابع)**
	بعد الظهر	٥	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**
الجمعة، ١٤ أيلول/سبتمبر	صباحا	٧	**صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**
	بعد الظهر	٩	مسائل أخرى
			مقررات قيد النظر
		١	المسائل التنظيمية